اجره جهانی
اا



ما
کر
م
والاعما الب ع

والاعراب عند
والکلمات الا
ذا الکلمه عل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انزل من السماء الفرقان وخلق من التراب
الانسان وسوى الموت بين الفقير والامير والسلطان
والصلوة على النبي محمد المخصوص بجوامع بني عدنان وعلى اله واصحابه
ذوي الكرم والاحسان اما بعد فهذه حواشي كتبناها للمصباح
وسميناها بالافتتاح بالتماس بعض الاصحاب مستعينا
بالملك الوهاب قال المصنف في صدر الكتاب بسم الله الرحمن
الرحيم اما بعد حمد الله ذي الانعام اما كلمة فيها معنى الشرط
ولذلك لزمت الفاء في جوابها نحو اما زيد فمنطلق تقديره
عند سيبويه مهما يكن من شيء فزيد منطلق ثم حذفت الجملة
الفعلية ثم ابدلت اما من مهما فصار اما زيد فمنطلق ثم اخرت
الفاء الى الخبر لكراهتهم الموالات بين حرفي الشرط والجزاء
لفظا فحصل لك اما زيد منطلق واعلم ان استعمالها في
الكلام على وجهين الاول ان يستعملها المتكلم لتبيين المجمل
على طريق الاستيناف نحو جاءني الرجلان اما زيد فاكرمته واما
بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها المتكلم شارعا
في كلام غير ان يتقدم عليها كلام آخر وعلى الثاني قوله اما بعد

حمد

حمد الله والعامل فيه اما الانها لنيابتها مناب الفعل يعمل في الظروف
خاصة فان قلت لم لا يجوز ان ينصب بقوله اردت على معنى
اردت بعد الفراغ من حمد الله قلت لمانع وهو ان لان ان
تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها لان معمولها لا يتقدم عليها لا
يقال منطلق ان زيدا فمعمولها احق لان لا يتقدم
عليها قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام جر جاعل على انه
بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا له لعدم شرطه وهو
التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا لان الاضافة فيه في
تقدير الانفصال بخلاف البدل والمبدل منه وجه التشبيه
بين النحو والملح في الكلام مصلح له وترك استعماله فيه مفسد له
لكون هذا الوجه شاملا للطرفين المشبه والمشبه به ومن حق وجه
التشبيه كونه شاملا لهما وهذا علم فساد قول من قال ان
وجه التشبيه بينهما هو ان القليل من هذا العلم مصلح له كما ان
القليل من الملح مصلح له لا الكثير منه لان هذا الوجه مختص
بالمشبه به وهو الملح دون المشبه وهو النحو وبعد والصلوة
على نبيه وهي من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار و
المؤمنين الدعاء والنبي فعيل بمعنى فاعل من نباء اي

اخبر وسمي الرسول به لانه مخبر عن الله سبحانه خففت الهمزة

بقلبها ياء ثم ادغمت فيها واما بمعنى المفعول من النبوة وهي

الارتفاع والشرف وسمي الرسول به لانه مشرف على سا

ير الخلق وقلبت الواو ياء ثم ادغم فيها والجمع انبياء والفرق

بين النبي والرسول ان النبي اعم من الرسول لان النبي يطلق

على من له كتاب وعلى من ليس له كتاب والرسول يطلق على من له

كتاب فقط لمحمد بالجر بانه عطف بيان للنبي وهو في الاصل

الذي كثر خصاله الحميدة فصار علما للقلادة الانبياء لكثرة

خصاله الحميدة قوله سيد الانام مجرور على الوصفية لمحمد واصله

سويد قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لما ثبت في

في قاعدة التصريفيين ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت

احديهما بالسكون تقلب الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء

والانام البشر وبعد الصلوة على آله اصله اهل بدليل تصغيره

اهيل قلبت الهاء الثانية همزة لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة الفا

لكون ما قبلها مفتوحا فصار ال وقيل اصله اول قلبت الواو

الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار آل وبعد الصلوة على الصحابة

الاصحاب جمع صحب وهو جمع الصحابة وهي المصدر في الاصل

مثل زيد

3

وازيادة الاضافة وقوله مؤيدي الاسلام اضافة خبره معنوية
لان اسم الفاعل ههنا بمعنى الماضي فيكون وصفا للاصحاب
المؤيد المقوى اصله مؤيدين سقطت النون للاضافة لئلا
يلزم اجتماع الضدين وحذفت الياء لفظا ولكنها في الخط
ثابتة لئلا يلتبس الجمع بالمفرد والفاء في قوله فان الولد
الاغر جواب اما وهو اعني ان من الحروف المشبهة بالفعل يستدعي
الاسم منصوبا والخبر مرفوعا واسمه الولد والاغر صفته
اعني قوله لازال كاسمه مسعودا مع ما قبلها جملة معترضة بين اسم
ان وخبرها وهو قوله اراد ان انظم ولا محل لها من الاعراب والجملة
المعترضة هي التي توسط بين اجزاء الجملة المستقلة لتفيد
معنى يتعلق بها او باحد اجزائها والجملة المعترضة ههنا توسط
بين اجزاء الجملة المستقلة وهي اسم ان وخبره وتفيد معنى يتعلق
باحد اجزائها وهو اسم ان والوجه في الاعراب ان يقال ان لازال من
الافعال الناقصة يستدعي الاسم مرفوعا والخبر منصوبا واسمه ضمير مستكن
فيه راجع الى الولد وخبره كاسمه ومسعودا بدل منه والكاف فيه يحتمل ان
يكون حرفا او اسما واما اذا كان حرفا فيكون متعلق محذوفا تقديره كائنا
كاسمه واما اذا كان اسما فيكون بمعنى المثل وانما قلنا والوجه لان فيها

اخر
وجها ويجوز ان يقال ان اسم لازال ضمير مستكن فيه راجع الى الولد
وخبره مسعودا وكاسمه قال منه الا ان الوجه الذي ذكرناه
اولا اوجه لعدم لزوم تعقيد الدعاء بخلاف الثاني ولازال ذ
لك الولد الذي هو اهل الطير مودودا اي محبوبا والجار و
المجرور اعني لي اهل الطير متعلق بالمودود او لما قوله لما اسم
استظهر اي الولد الا عن مختصر الاقناع ظرف بمعني حين
لانها اذا دخلت على الماضي يكون ظرفا بمعني حين واذا دخلت
على المضارع تكون جازمة نحو لما يخرج واذا دخلت على غيرهما
تكون بمعني الا نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ
اي ما كل نفس الا عليها حافظ وحفظة هي ههنا قد دخلت
على الماضي فلا جرم ان تكون ظرفا بمعني حين والعامل فيها
اردت فان قلت لم لا يجوز ان يكون العامل فيها
استظهر قلنا لانه مضاف اليه ولا يجوز ان يعمل المضاف
اليه في المضاف ولما كشف اي الولد عنه اي مختصر الاقناع
بحفظه اي بسبب حفظه فضلة القناع اي قناعه والقناع
ما تغطي به المراة راسها وفضلة بقية واراد بكشف الولد اياه
ازالة الطير الجهل عنه لانه حجاب لفضلة القناع والمصدر اعني الحفظ

يحتمل انه

6

يحتمل ان يكون مضافا الى المفعول و ذكر الفاعل متروك
و ان مضافا الى الفاعل و ذكر المفعول متروك تقدير الكلام
على الاول وكشف عنه بحفظه المختصر الولد و على الثاني وكشف
عنه بحفظ الولد المختصر ولما احاط اي الولد بعض ذاته بما
في المختصر حفظا وهو منصوب على انه تمييز بمعنى الفاعل اي
احاط بعض ذاته ولما اتقن اي الولد ما فيه اي الذي حصل
في المختصر والجار والمجرور اعني من النحو بيان للموصول وانه
منصوب المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن
في الظرف والعامل فيه اتقن ان كان حالا من الاسم المو
صول او الظرف المستقر ان كان حال من الضمير المستكن
في فيه قوله معنى ولفظا منصوبان على انهما تمييزان بمعنى
المفعول اي حصل اتقن معنى ما فيه ولفظه واعلم ان
بعض الاستاذ عند قراءتنا هذا الموضع قال انا
نقول قاعدة يعرف بها التمييز بمعنى المفعول وهي ان التمييز
بمعنى الفاعل اذا اخذته واضفته الى الفاعل فعل ويكون
بمعنى المفعول اذا اخذته واضفته الى مفعول فعل وجملة اعني
اردت ان الخطه تقدير اردت تلخيصه وقت ادراكها د

انوار ما عمل فيه مدفوعة المحل على الخبرية لان وهو اعنى المطه
يحتمل ان يكون اطعمه لانه يكون بمعنى الاكل ويحتمل ان
يكون بمعنى اُحرك لسانه لان التلميظ قد يتضمن معه
التحريك والجار والمجرور اعنى من كلام الامام المحقق متعلق
متعلق بان المطه ومن كلام الحبر المدقق يقال للرجل العالم
بتحبيه الكلام حبر والفتح والكسر فيه لغتان وقيل ومقلوب
من بحر لان العالم كما ان البحر مجمع الماء والعلم الماء وكلاهما
سبب للحيوة ومما يدل على كون العلم سببا للحيوة قول
الشاعر من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا قوله ابى بكر بحر وربانه
بدل من الامام قوله عبد القاهر بحر ور على انه عطف بيانه
واما قوله ابا عبد الرحمن الجرجانى فمجرور على انه صفة له
مضاف اليه ودعى عبد القاهر بقوله سقى الله اى ليسق
الله ثراه وهو منصوب المحل على انه مفعول ليسقى وبقوله
جعل الجنة اى ليجعل الله الجنة مثواه اى موضع اقامته و
وهو منصوب المحل على انه مفعول ثان بجعل ومفعوله الاول
الجنة حتى يعلق بطبعه اى بطبع الولد من لفظه الحلو بجر الحلو
على انه صفة لقوله من لفظه وهو نقيض المر والاسم الموصول

بجمع العلم

اى خلاف اعنى

5

اعني ما في قوله ما يتفجر منه اي حتى يعلق بقطع الولد الذي
يتفجر والضمير المجرور المتصل في قوله منه عائد الى الموصول
مرفوع المحل على انه فاعل يعلق ينابيع النحو بالرفع على انه فاعل
يتفجر وهي جمع ينبع وهو العين الماء فان قيل ان قوله
حتى ممتنع على الفعل لانه من الحروف الجارة وهي مختصة بالاسم
فكيف دخله عليه قلت نعم الا ان الفعل بعد مؤ تقدير المصدر
بتقدير بان المقدر تقديره حتى ان يعلق وح دخله حتى
على الاسم تقديرا فان قيل ان من الواجب في حتى ان يكون
ما بعدها جزء لما قبلها ليفيد قوة او ضعفا وما بعد حتى
ههنا ليس بجزء مما قبلها قلت نعم الا ان ما بعدها
في قوة الجزء مما قبلها لان العلق لوازم التلميظ فيفيد
قوة ههنا لان العلق بالطبع اقول منه والنظر في قوله
فنظرت في مختصرات المطوطة بمعنى الفكر لان النظر اذا استعمل
مع في يكون بمعناه ومع على يكون بمعنى الغضب ومع
الى يكون بمعنى رؤية ومع اللام يكون بمعنى رحمة والضمير
المجرور المتصل بالمختصرات راجع الى عبد القاهر والمطوطة
مجرور بانه صفة لها فان قيل ان المطوطة لا يجوز ان

ان يكون صفة للمختصرات لعدم شرطها وهو التطابق
بينهما وبين الموصوف لان الموصوف ههنا جمع والصفة
ليست كذلك فالجواب عنه مبنى على معرفة مقدمة وهى
ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجماعة كان حكمها حكم
الفعل وكما جاز ان يقال النساء جازت او جئن على
صورة الجمع والواحد كذلك جاز ان يقال النساء جارية
وجاريات واذا عرفت تلك المقدمة عرفت الجواب واما
اختيار المصنف الواحد مع ان الواحد والجمع جائز ان فلكونه
اخصر من الجمع وايضا فلذا الاشكال وارد على قوله دون
كتبه المبسوطة وجوابه ما قلنا آنفاً والفاء فى قوله فوجدت
للعطف على قوله فنظرت المعطوف على قوله اردت اكثرها
اى اكثر مختصراته تعاورا اى تداولا بين الائمة المائة و
والجمل والتتمة وجدت ههنا يجوز ان يكون بمعنى صدقت
فاذن يكون اكثرها مفعولا والائمة والجمل والتتمة بدلا منه
بمعنى علمت فح يكون اكثرها مفعولا اولا والمائة مع ما
مابعد مفعولا ثانيا واما قوله تعاورا فمنصوب على التمييز
على كلا التقديرين فاستطلت ان الكلفة اى الولد جمعها
اى جمع

اى جمع الكتب الثلثة وهى المائة والجمل والتتمة بنصب جمعها
على انه مفعول ثان لان اكلفه ومفعوله الاول الضمير البارز
المتصل به وهو اعنى استطلت ماخوذ من طال يطول
وهو لازم فلما نقل الى باب الاستفعال صار متعديا كما
ستعرفه واستطلت ان احمله اى الولد رفعها اى رفع
الكتب الثلثة وهو اعنى رفعها منصوب على انها مفعول
ثان لان احمله ومفعوله الاول الضمير البارز المتحرك المتصل
به والمصدر اعنى كراهة فى قوله كراهة ما فيها مضاف
الى المفعول وذكر الفاعل متروك تقديره كراهته ما فيها
اى فى الكتب الثلثة والضمير الذى يرجع الى الموصول مستكن
فى الظرف وهى منصوبة على انها المفعول لها والجار والمجرور
اعنى قوله من الاشياء المعادة اى من المكررة بيان
للموصول وان فى قوله وان كانت لا تخلو للوصل والجار
والمجرور فى قوله من الافادة متعلق بقوله لا تخلو فانتصفت
منها اى من الكتب الثلثة وهو اعنى استصفت ماخوذ
من الصفا وهو لازم فلما نقل الى باب الاستفعال صار متعديا
كاستطلت ومفعوله قوله هذا المختصر والتنوين فى قوله و

ونفيت عن كل منها عوض عن المضاف اليه فتقديره
ونفيت عن كل منها واحد من الكتب الثلثة وما في قوله
ما تكررت مصدرية بمعنى التكرار ولا يحسن ان يكون
موصولة لئلا يلزم نفي المتكرر وهو غير مفيد وانما قلنا
ولا يحسن ولم نقل ولا يجوز انه يجوز ان يكون موصولة بحذف
المضاف ويكون التقدير نفيت عن كل واحد منها تكرار
ما تكررت استقلالا للمعاد وهو منصوب على انه مفعول له
او على الحال والمعاد ههنا ليس باسم المفعول بل هو مصدر
بمعنى التكرار مثل ما ذكرنا واعراب استقلالا كاعراب استقلالا
في جواز الوجهين والمفاد في قوله للمفاد مصدر والالف
واللام فيه عوض عن المضاف اليه والتقدير نفيت عن كل
منها لاجل استقلالا لاحال كونه مستقلا لافادة المتكررة
لا اسم مفعول لانه اذا كان كذلك يلزم الارتكاب على الحذف
بخلاف ما اذا كان مصدرا وانتصاب غير متدخر على الحالية
من ضمير المتكلم المتصل باستصفيت وهو اعني متدخر
يعمل عمل فعله ولذلك كان قوله فضل النصيحة منصوبا والجار
والمجرور اعني في رعاية عباراته الفصيحة الفصيحة متعلق

قوله

قوله غير مدخر والضمير المجرور المتصل راجع عبد الغايد ولم اطول
لم اترك ذكر شئ ومن مسائلها اى من مسائل الكتب الثلثة
ومحل الموصول فى قوله الا ماندر او شاع فيما بينهم وانتشر
اما منصوب اى لم اطو ذكر شئ الا اطو ذكر ماندر واما مجرور
على انه بدل من شئ فى تقدير الكلام ولم اطو ذكر شئ الا اطو
ذكر ماندر والذكر الذى قدرناه غير الذكر الى صل فى قوله
ولم اطو ذكر شئ اذا كان بدل من ذكر شئ وعينه اذا كان بدلا
من شئ فافهم او من مسائلها فتقدير الكلام لم اطو ذكر شئ
من المسائل التى ندرت فان قيل لم لا يجوز على تقدير ان يكون
محل الموصول مجرورا بان يكون بدلا من الضمير المتصل بالمسائل
اجيب لفساد المعنى وكذا محل فى قوله ولم ازد فيه شيئا اجنبيا الا
ما كان بالزيادة حريا اما منصوب على الاستثنا او على البدلية
من شئ والضمير المجرور المتصل بالظرف راجع الى هذا المختصر
المتقدم ذكره وكان من الافعال الناقصة يستدعى والخبر واسم
ضمير المستكن راجع الى الموصول وخبره حريا والجار والمجرور اعنى
بالزيادة يتعلق بقوله حريا وترجمته اى سميت هذا المختصر
بكتاب المصباح واشار الى وجه التسمية به بقوله ليستضئ بانوا ره

اى بانوار هذا المختصر يعنى انما سميت هذا المختصر بكتاب المصباح
ليستضىء بانوار هذا المختصر كما يستضىء بانوار المصباح ويستغنى
اى يغتنم بمغانم اثاره اى اثار هذا المختصر وكسرته اى طوية
وجعلته مشتملا على خمسة ابواب وجه الانحصار ان يقال ان
المبحوث عنه فى هذا الكتاب لا يخ من ان يكون موقوفا عليه
المباحث الاتية او لم يكن وان كان الاول فهو الباب الاول
وان كان الثانى فلا يخ اما ان يكون البحث فيه من حيث العاملية
او لم يكون فان كان الاول فلا يخ من ان يكون لفظيا او معنويا
فان كان لفظيا فلا يخ من ان يكون قياسيا او سماعيا فان
كان قياسيا فهو الباب الثانى وان كان سماعيا فهو الباب
الثالث وان كان معنويا فهو الباب الرابع وان كان الثانى
فهو الباب الخامس وعدها بقوله الباب الاول فى الاصطلاحات
النحوية الباب الثانى فى العوامل اللفظية القياسية الباب الثالث فى العوا
مل اللفظية السماعية الباب الرابع فى العوامل المعنوية الباب
الخامس فى فصول من العربية لما فرغ من تعدادها شرع فى
بيانها فقال الباب الاول فى الاصطلاحات النحوية فان قيل
ان المصدر لا يثنى ولا يجمع فكيف جمع ههنا والجواب عنه من
وجهين

8

وجهين اما اولاً فهو ان المراد من قولهم ان المصدر لا يثنى
ولا يجمع وهو المصدر الذي لا يكون بمعنى الغير اما اذا كان
بمعنى الغير فيجوز ان يثنى ويجمع والاصطلاحات ههنا بمعنى
المصطلحات واما ثانيا فلان المراد منه هو المصدر الذي
لا يقصد به الانواع المختلفة اما اذا قصدت فيجوز ان يثنى
ويجمع والمراد منه ههنا الانواع المختلفة وعرّف الكلمة بقوله
كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة وانما كل لانه
لو لم يات بها يلزم الفساد بيان لزوم الفساد ان لفظة لفظة
عامٌ يتناول زيداً وعمراً وبكراً وغيرها والدلالة صفة
عامة موجودة في زيد وعمرو وبكر وغيرها فاذا قورن
الصفة العامة بلفظ عام فيتمحض ذلك اللفظ في عمومه
فلو قال لفظة دلت الى اخره لكان معناه جميع اللفظة
الدالة على معنى مفرد بالوضع كلمة وليس كذلك بل كل
واحد منها كلمة فاتى بكلمة كل ليزول الفساد لان الكل
لاحاطة الافراد فيكون في معناه كل واحد من اللفظة
الدالة على مفرد بالوضع كلمة فاستقام الكلام وقيل
لان هذا التعريف معنى بالحد وهو لا يحصل الا بذكر الاجزاء

الداخلة في الماهية فانتى بكلمة كل حتى تحيط تلك الاجزاء
الداخلة فيها ومن هذا اعلم عدم ورود الاعتراض بانه
يقال كلمة كل غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض لاحا
طة الافراد والموقع موقع التعريف والتعريف انما يكون
للحقيقة لا للافراد فان قيل لم قدم تعريف الكلمة عليها
مع ان المقصود من التعريف المعرف قلنا لان معرفة المعرف
اقدم من معرفة المعرف طبعا فقدمه وضعا ايقاعا للموا
فقة بين الوضع والطبع فان قيل لم قدم الكلمة على الاعراب
والبناء مع ان المقصود من علم النحو الاعراب والبناء اجيب
بانهما عارضان على الكلمة وهي معروضة والعارض لا
يتصور بدون المعروض فيكون احلم ولهذا اقدمها
عليها اعلم ان البحث في هذا المقام موقوف على اربعة
اقسام الاول في حل اجزاء التعريف واجزاءه خمسة
احدها اللفظية وثانيها الدالالة بفتح الدال وكسرها وثا
لثها المعنى ورابعها المفرد وخامسها الوضع اما الاول
اعني اللفظ فهو في اللغة الرمي يقال لفظة الرحي الدقيق
اي رمته في الاصطلاح هو الصوت بالقوة او بالفعل
يعتمد به

يقصد به حصول حرف فصاعداً وعرفه بعض النحاة

بانه ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملاً

وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الحركات الاعرابية لفظاً لصدقه

عليها وصدقه عليها يوجب صدق الكلمة عليها لانها

لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع اى الفاعلية والمفعولية

والاضافة فان اجيب عن النظر المذكور بان المراد من

اللفظ مستقل اى شيء يتلفظ به من غير الاتصال بشيء

اخر والحركات الاعرابية ليست بهذه المثابة قلنا يخرج عنه

كثير من الاسماء والحروف كياء الضمير والفه وواوه

وكياء النسبة والتصغير وغير ذلك واما الثانى اى الدلالة

فهى في اللغة عبارة عن الايصال الطريق المستقيم

وفي الاصطلاح فهم المعنى من اللفظ اما الثالث اى المعنى

فهو في اللغة وفي الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ واما

الرابع اعنى المفرد فهو في اللغة الواحدة وفي الاصطلاح عبارة

عما لا يدل جزء لفظه المرتب المسموع على جزء على معناه

وعدم دلالة عليه اما لانه لا جزء له اصلا كتف علماً او له جزء

لكن لا يدل على جزء المعنى كزيد علماً او له جزء يدل على جزء

المعنى لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود كعبد الله اذا
سمى به او له جزء يدل على جزء المعنى المقصود لكن يكون
بدون القصد كالحيوان الناطق اذا كان علما لشخص انسان
والخامس اعني الوضع فهو في اللغة ظاهر واما في الاصطلاح
تخصيص الشيء بشيء بحيث متى ذكرا وحس الشيء الاول فهم منه
الشيء الثاني القسم الثاني في الاحترازات اعلم ان المصنف
بقوله لفظ بجرداعن التاء قد احترز عن الدوال الاربع
المشاركة للكلمة في باقي القيود وهي الخطوط والعقود
والاشارة والنصب وبالتاء الحاصلة في اللفظة قد
احترز عن عبد الله علما لان التاء فيها للوحدة وعبد الله
ليس كذلك ولكنها شاملة للمهملات وبقوله دلت على معنى
قد احترز عنها لانها ليست بدلالة على المعنى ودخل فيه نحو الرجل
وبقوله والتاء المذكورة مع الآدمية ولكن غلط العام والدال
على المعنى بالطبع او بالعقل داخل فيه وقوله بالوضع يخرجهما
القسم الثالث في الاسولة مع الاجوبة اعلم ان للقائل ان
يقول ان ذكر المفرد مستدرك لان التاء في اللفظة يغني عن ذكر
للاحترار عن نحو الرجل وهو قد خرج به لانه ليس بلفظ واحد

والجواب

والجواب عنه ان الامر ليس على ما قلته اذ اللفظ الواحد
صادق على مثل الرجل لشدة اتصال الحرف بالاسم و
مجاوزة العامل عنه اياه عند مجئ العامل في تعريف الكلمة
فلما قال مفرد خرج عنه فان قيل ان ذكر التاء في اللفظ
مستدرك لان ذكر المفرد يغني عن ذكره لان المعنى المفرد لا يكون
الا مدلولا للفظ واحد فالجواب عنه ان عبد الله اذا سمي به
رجل يدل على معنى مفرد والشخص المسمى به مع ان اللفظ
متعدد فلو لم يدخل التاء لدخل عبد الله في تعريف الكلمة
فلما ادخل خرج عنه وسائل ان سائل بان التنوين
القائم في معنى يغني عن ذكر المفرد لان التنوين فيه للوحدة
فلما قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا
الجواب عنه ان التنوين انما يغني اذا كان الواحد دالا
على المفرد وليس كذلك لان الواحد عام والمفرد خاص
ولا دلالة للعام على الخاص باحدى الدلالة المعتبرة وانما
قلنا ان الواحد عام والمفرد خاص لان الواحد قد يكون
مركبا والمفرد لا يكون مركبا وللمعترض بان الوضع يغني
عن ذكر المعنى لانه لا يكون الا لمعنى ويمكن ان يجاب

عنه بان يقال نعم الا ان دلالته عليه بالالتزام والدلالة
الالتزامية مهجورة في تعريفات فان سئل سائل بان
هذا التعريف منقوض بالضماير المستترة في الافعال فانها
كلمات مع انها ليست بالفاظه الجواب عنه انه لا نم انها
ليست بالفاظ لان المراد من اللفظ اعم من ان يكون
ملفوظا به لفظا وحكما فان تلك الضماير وان لم يكن
ملفوظا بها لفظا الا انها ملفوظ بها حكما بدليل اسناد
الفعل اليها وتاكيدها والعطف عليها والبدل عنها و
غير ذلك والقسم الرابع في الاعراب فنقول قوله كل لفظة
مبتداء وقوله دلت على معنى مفرد بالوضع صفتها والجار
اعني على والباء في المعنى والوضع يتعلقان بدلت وقوله
فهي مبتداء ثان وقوله كلمة خبر المبتداء الثاني مع خبره جملة اسمية
في الرفع بانه خبر للمبتداء الاول وانما دخلت الفاء في قوله
فهي كلمة لان المبتداء اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء
في الخبر وذلك اذا كان اسما موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تعالى
والذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم
اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة
باحدهما

باحدها نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وقوله فهي
كلمة من قبيل المبتدا النكرة موصوفة بالفعل وانما توسط
الضمير بين المبتدا والخبر للحصر الا يرى انك اذا قلت زيد عالم
لم يلزم نفي العلم عن غيره واذا قلت زيد هو عالم فقوله ما عالم الا
زيدا وليس معنى الحصر الا هذا او جمعها اي جمع الكلمة كلمات وكلم
وانما بين المصنف الجمع مع انه وظيفة التصريفيين اما تصديقا لقوله
غير مؤخر فضل النصيحة واما للدفع وهم من يتوهم ان الكلام جمع
الكلمة كالكلمات واعلم ان الكلمة واحد الكلمات فقط لا
للكلم ايضا هو زعم المصنف اذ لو كان الكلم جمعا لانث الضمير العايد
اليه وليس كذلك كقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه
ولانث وصفه ايضا لكنه لم يؤنث كقوله تعالى اليه يصعد
الكلم الطيب وهي عايد اي الكلمة باعتبار ما صدقت الكلمة
عليه ثلثة انواع احدها اسم وثانيها فعل وثالثها حرف وجه الحصر
اما ان يقال كل كلمة لا يخ اما ان تدل على معنى في نفسها او لا
الثاني الحرف الاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا
الثاني الاسم والاول الفعل واما ان يقال كل كلمة لا يخ من ان
يكون مستقلا بنفسها او لا الثاني الحرف واما الاول فلا يخ اما ان

ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا الثاني الاسم والاول
الفعل واما ان يقال كل كلمة لا يخلو من ان يكون ركنا للاسناد اولا
الثاني هو الحرف واما الاول فلا يخلو اما ان يكون قابلة له بطرفيه
اولا الثاني هو الفعل والاول هو الاسم فان قيل لم تقدم الاسم
على الفعل والحرف قلت انما قدمه لكونه مسندا او مسندا اليه وغيره
لا يكون مسندا اليه فالاسم ما جاز ان يحدث عنه والضمير المجرور المتصل
راجع الى الموصول اعلم ان الاسناد اعم من الاخبار والحديث
لصدق الاسناد على المستكن في الفعل الامر والنهي بخلاف الاخبار
والحديث فانهما لا يصدق عليه لان من لوازمهما احتمال الصدق
والكذب ولا احتمال لهما واذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف لو
قال الاسم ما يقع مسندا اليه او في معنى المسند اليه لكان اصوب
وتمثيله الاسم بقوله كزيد والعلم والجهل فانك تخبر عن زيد
بالخروج في قولك خرج زيد وعن العلم بالحسن في قولك والعلم حسن
وعن الجهل بالقبيح في قولك والجهل قبيح اشارة الى ان الاسم
ينقسم الى اسم عين وهو الدال على معنى قايم بذاته كزيد والى اسم
معنى وهو الدال على معنى غير قايم بذاته وهو على ضربين احدهما
وجودي كالعلم والاخر عدمي كالجهل ثم علم المصنف ان من الاسماء

ما لا يجوز

12

مالا يجوز ان يحدث عنه اردفه بقوله او كان الاسم في معنى ما
يحدث عنه ليكون شاملا اسماء اللازمة للظرفية كاذ واذا
متى ونحوها نحو حيث فانك لا يحدث عنها اي عن اذ واذا ومتى
ونحوها للزوم ظرفيتها اي ظرفية اذ واذا ومتى ونحوها ومحل الاسماء
اللازمة لها منصوب ابداً ولو احدث عنها يلزم ان يكون مرفوعا
فيلزم ان يكون الشيء الواحد منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة
وهو ممتنع ولكنها اي اذ واذا ومتى ونحوها في معنى الوقت مما
يحدث عنه اي من الاسم الذي يحدث عنه في قولك مضى الوقت
بانه مضى وفي قولك طاب الوقت بانه طاب وفي قولك اتسع المكان
بانه اتسع وفي عد اذ من الاسماء اللازمة للظرفية ويدل
عليه قولهم ان اذ في قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون
في الارض منصوب المحل لوقوع الفعل عليه ولو كان لازما للظرفية
يكون الفعل واقعا فيه لا عليه في قوله تعالى واذ قال ربك منصوب
المحل بوقوع الفعل المضمر عليه وغير ذلك وكذا في عد اذا منها
نظر لانهم قالوا ان اذا في قول الشاعر وبعد غدٍ يا لهف نفسي
من غدٍ اذا راح اصحابي ولست برائح مجرور المحل على البدلية
من غد ولما فرغ عن تعريف الاسم شرع في بيان علاماته

وهو م

المكان

نظر لانه غير

فيقال ومن علامات اللفظية دخول الالف واللام عليه وانما
اختص دخولهما بالاسم لانهما يفيد التعريف ويدخلان فيما هو
صالح له وهو الاسم لان الفعل غير صالح له اذ وضعه للتنكير و
اما قول الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة
اليتقصع فشاذ لا يعتبر به مثال ما دخله الالف واللام نحو الغلام
والفرس واورد مثالين احدهما من ذوي العقول والآخر
من غير ذوي العقول ومن علامات اللفظية دخول حرف الجر
كزيد وانما اختص دخول حرف الجر بالاسم لان اثره وهو الجر
اختص له اذ الجر يخبر عنه في المعنى في نحو قولك مررت بزيد
مجرور به والفعل لا يكون مخبر عنه لان المعنى اذ وضعه الواضع لان
يخبر به دائما فلو لم يختص دخول حرف الجر به لزم تخلف الاثر
عن مؤثر وهو محال ومن علامات اللفظية دخول التنوين
مثال ما دخله التنوين نحو زيد ورجل وانما اختص دخول التنوين
بالاسم لانه على ستة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين
العوض عن المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم وتنوين
الغالي والاربعة الاولى مختصة به اما تنوين التمكن فلانه فارق
بين المنصرف وغير المنصرف وذلك غير متصور الا في الاسم

لان العرف

13

لان الصرف ومنعه لايكونان الا في الاسم واما تنوين التنكير
فلانه يدخل على الكلمة ليدل على تنكير ما هو صالح للتعريف
وذلك لايكون الا في الاسماء لدوام نكارة الفعل وعدم صلاحية
تعريف له وهذا التنوين لايوجد الا في الاصوات والاسماء
الافعال واما تنوين العوض عن المضاف اليه فلانه يدخل
على المضاف عوضا عن المضاف اليه نحو يومئذٍ وحينئذٍ والفعل
لايقع مضافا حتى يدخل هذا التنوين عليه عوضا عن المضاف اليه
وانما قلنا انه لايقع مضافا حتى يدخل لان وضعه للابهام
فلو عرف او خصص يلزم نقض الغرض فلم يضف
للتعريف والتخصيص وكذا لايجوز اضافته للتخفيف لانه
انما يحصل بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد هو
في الفعل ولا قائم مقامه فلم يضف للتخفيف واما تنوين
المقابلة كالتنوين الذي في مسلمات فلانه مقابل وعوض
عن النون الذي في الجمع السالم نحو مسلمون ولما لم يجمع الفعل
لم يدخل هذا التنوين عليه واما التنوين الترنم وهو ما ينوب
مناب حرف الاطلاق اي حرف المد الذي يقع اخر الابيات
لحسن الانشاد وترك التغني اذ النون وان كانت

فيها الغنة لكنه ليس فيها من امتداد الصوت بخلاف
ما في الالف واختيها وذلك نحو قول الشاعر اقلى اللوم عاذل
والعتابن فقولي ان اصبت لقد اصابن والاصل عتابا
واصابا وتنوين الغالي وهو ما يلحق القافية المقيدة بالسكون
في نحو قول روبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق والوقف المخترق
فزيدت النون فصار المخترقن مشبه والاعلام لما مر لحقق
فلا اختصاص لهما بالاسم اذ المقصود من وضعها هو ترك
الترنم في الاول والدلالة على الوقف في الثاني وهذا المعنى
ليس مما يخصوص به فالمراد بقوله والتنوين الاربعة
الاول دون الاخيرين ولما فرغ عن الاسم وعن علاماته
شرع الفعل فقال الفعل ما دخله قد وسوف والسين
هذا التعريف بالخاصة وانما اختص دخول قد به لانه وضع
لتقريب الماضي من الحال اذا دخل على الماضي ولتقليل الفعل
اذا دخل على المستقبل غالبا فيلزم دخوله في الفعل لا
متناع دخوله قد الا في الماضي او المستقبل واما وجه
اختصاص سوف والسين فهو انهما وضعا لان يستفاد
منهما معنى المستقبل والاستقبال ممتنع الا في فعل فيختصا الا
مثال

14

مثال فعل

مثالهما في المستقبل ما دخله قد خرج مثال ما دخله سوف

نحو سوف يخرج ومثال ما دخله السين نحو سيخرج قال

صاحب المقاليد وانما ذكر المصنف السين معرفا للا لانه يجئ

ستقبال والطلب واصابة الشيء على صفة والتحول

والوقف بعد كاف المؤنث ويسمى سين الكسكسة نحو

سيخرج واستعجله واستجاده واستنسر البغاث واكرمكس

فلا بد من ذكره معرفا بتعريف عهد ليتعين سين الاستقبال ثم

كلامه وقد فرق البعض بين السين وسوف فقال في سوف زيادة تنفيس

تأخير لا في السين قلت هذا دعوى مجردة عن دليل ومردود

ايضا لان العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن معنى

واحد في وقت واحد فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما

ومن ذلك قوله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما

وقوله تعالى امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم ربهم برحمة

منه فانهما في الآيتين استعملا بمعنى واحد في وقت واحد

وهو الخبر لكن الفرق وهو ان يقول السين فرع سوف

ممن استعمل سوف نظرا الى الاصل ومن استعمل السين

نظر الى الايجاز والاختصار لا يقال السين ولو كانت فرعا

لهالكانت قليلة الاستعمال بالنسبة اليها لانا نقول ان
من الفروع ما تفوق الاصل بكثرة الاستعمال نحو نعم وبيش
فانهما فرعا نعم وبيش بكسر العين فيهما وهما اكثر استعمال
عنهما كذا قال الشهاب الدين في شرح الزينية وما دخله حرف
الجزم وجه اختصاص حروف الجزم بالفعل هو ان اثره وهو الجزم
واختص به كاختصاص الجر بالاسم فلو لم يختص حرف الجزم لزم
تخلف الاثر عن المؤثر وهو ممتنع مثال ما دخله حرف الجزم نحو لم
يخرج وما اتصل به اى بالفعل الضمير المرفوع واحترز بالمرفوع عن
المنصوب والمجرور فان المنصوب ليس بمختص بالفعل بل يتصل به فعل
وبالحروف نحو ضربك وانني وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر
نحو القادمك والضاربه والمجرور لا يتصل بالفعل اصلا وانما يتصل
بالحرف والاسم نحو مررت بك وغلامك ولقائل ان يقول ان
اتصال الضمير المرفوع ليس من خواص الفعل لانه لو كان من خواص
الفعل لما اتصل بغيره اللازم باطل لانه قد يتصل بالاسم كما يتصل به
به نحو زيد ضارب اى ضارب هند فالملزوم مثله لان بطلان
اللازم يستدعى بطلان الملزوم فوجب عليه التقييد بقيد
اخر وهو البارز للاحتراز عن الضمير المرفوع المستكن في الاسم

١٥

ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الاتصال اللغوى والضمير
المرفوع المستكن فى الاسم لا يتصل به لغة لعدم ظهوره فى الاحوال
وانما اختص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل لامتناع ثبوتهما
فى الاسماء والحروف واما فى الحروف فظاهر واما فى الاسم فلانهما
لو اتصل بالاسم يلزم اجتماع الالفين فى المثنى والواوين فى الجمع فلم
يتصل به فى الواحد ايضا اجراء للباب على وتيرة الاطراد وانما مثل
المصنف اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل بثلثة امثلة وهى قوله
نحو اكرمت واكرما واكرموا للاشارة الى ان آخر الفعل عند اتصال الضمير
المرفوع به قد يكون ساكنا كالاول ومفتوحا كالثانى ومرفوعا كالثالث
وانما اتصل به تاء التانيث الساكنة برفع الساكنة على الوصفية للتاء و
واحترز بالساكنة من المتحركة لان المتحركة لا تدخل على الفعل بل تختص بالاسم
وانما اختص الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم للتعادل باعطاء الخفيفة وهو الساكنة
على الثقيل وهو الفعل لدلالته على الحدث والزمان والفاعل وباعطاء الثقيل وهو
المتحركة على الخفيف وهو الاسم مثال ما اتصل به تاء التانيث الساكنة نحو نصرت
وانما اورد بعد قوله نصرت ونعمت وبئست لان فعليتهما خلاف والصحيح
فعليتهما ولدخولها ما هو من علامات الفعل ثلثة امثلة وجاء على ثلثة امثلة
لان الفعل لا يخ اما ان يكون اخباريا او لم يكن فان كان الثانى فهو الامر

الاتصال

لث

وهو تاء
للتانيث
ولذا اى لا

وان كان الاول فلا نخ اما ان يكون معناه موجوداً او لا و
الاول الماضي والثاني المستقبل الاول المفتوح الآخر مثال مفتوح
الاخر من الثلاثي المجرد عن الزوائد وحروف العلة نحو نصر ومثال
عنهما نحو من الرباعي المجرد دحرج ومثاله من الثلاثي المزيد فيه نحو اكرم ويسمى
اي المفتوح الاخر الماضي وانما بني لان موجب الاعراب مفقود فيه
اما وجه بنائه على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون فهو المشا
بهة بالاسم بوجه وهي قيامه مقامه تقول مررت برجل ضرب
كما تقول مررت برجل ضارب واما وجه بنائه على الفتح فهو لخفة
وهو اعني الماضي بفتح آخره ابدا الا ان يعرض مانع عنه فيوجب
ضمة وعند اتصال واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة
فيما قبلها مضموم ابدا للمناسبة بينهما اذ الضمة جنس الواو والجنس
الى الجنس اميل او سكونه وذلك عند اتصال بعض
الضمائر به نحو ضربت وضربنا وضربت وضربن وانما
اسكنوه عند ذلك فرارا عن توالي الحركات فيما هو كالكلمة
واحدة اعني الفعل وفاعله وعند الاعلال نحو دعى ورمى
اصلهما دعو ورمي قلبت الواو والياء فيهما الفاً لتحركهما و
وانفتاح ما قبلهما او حذفه وسو عند اتصال واو الجمع بالماضي

المعتل

المعتل اللام نحو دعوا ورموا اصلهما دعووا ورميوا حذفت
الواو والياء بعد قلبهما الفا كما مر وعند اتصال تاء التانيث
الساكنة بالماضي المذكور نحو دعت ورمت والاصل فيهما
دعوت ورميت قلبت الواو والياء فيهما الفا كما مر ثم
حذفت لالتقاء الساكنين والثاني عن الامثلة الثلثة
للفعل ما يتعاقب اى الذى يتعاقب على اوله احد الزوا
يد الاربع وهي الياء فانها اعطيت للغايب المذكر والتاء
واعطيت للمخاطب المذكر والغايب المونث والالف
فانها اعطيت للمتكلم الواحد مذكرا كان او مونثا والنون
وهى اعطيت لما فوقه اى فوق المتكلم الواحد مذكرا كان او
مونثا قوله تقول يفعل هو وتفعل انت او هي وافعل انا
ونفعل نحن مثال لما يتعاقب على اوله اى الماضي احد الزوايد
الاربع وانما اعتقبت هذه الزوايد الاربع على اول المضارع لانه
وجب المخالفة بين الماضي والمضارع لان الفعل لما كان صادرا
عن الغايب او عن المخاطب او عن المتكلم الواحد او عنه مع
غيره فطلبوا ان ينصبوا علامة من طرف ليستدل بها على ذلك
فاختاروا الانها الياء والواو والالف لكثرة دور الكلام

فزادوا من بينهما الياء للغايب لكونها من وسط المخارج وكونه متوا
سطا بين المتكلم والمخاطب فاعطي المتوسط وهو الياء للمتوسط
وهو الغايب للمناسبة ثم زادوا الواو للمخاطب مطلقا
وقلبت الواو تاء لما في بقائها من اجتماع الامثال في كلمة واحدة و
احترزنا بقولنا في كلمة واحدة عما اجتمع فيه الامثال في كلمتين
كواو اوبغروا بيان الاجتماع في حالة بقاء الواو وهو ان فاء
الفعل قد يقع واوا فلو زيدت عليها واو اخرى للمخاطب
ودخلت عليها الواو للعطف لاجتمع الامثال المستكرهة فلما
علموا ان زيادتها مستكرهة ابدلوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل
من الواو نحو تراث وتجاه والاصل فيهما وراث ووجاه ثم جعلت
الغايبة تبعا للمخاطب في التاء في المضارع لانها في الماضي جعلت
تابعة له مع ان الماضي اصل وجعلها تابعة له في الفرع اولى واحرى ولم
يفرقوا بينهما باسكان التاء لعدم امكان اسكانه لو قوله اولا
نحن لا في الماضي فان الاسكان فيه ممكن لعدم وقوعها اولا
بالتحريك اذ في ضم وقوع الالتباس بين المعلوم والمجهول وبا
لكسر لوقوع الالتباس بلغة اخرى فان قيل ان في الفتح الالتبا
س بين المذكر والمونث فلم لم يفروا منه اجيب بان التغير
لتعذر التعذير

17

التقديري معتبر عندهم لفلك للواحد والجمع قال الله تعالى في الفلك
المشحون وقال الله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم
بريح طيبة فالضمة في الاول اصلية كضمة برد والثاني عارضة كضمة
سقف لانه جمع تكسير فلابد له من تغيير ما سواء كان بزيادة كرجال
في رجل او بنقصان كاذر في ازار وبتغيير هيئة كسقف فلاوجود
الاولين في فلك فتعين الثالث وتقدير التغيير في المضارع
من حيث ان تاء المخاطب اصلها واو والحاق تاء التانيث فيما بقي
بقية على حالها ثم قصدوا بزيادة الالف للمتكلم الواحد لوجهين الاول
طلبا للتوافق اول انا والثاني ان الالف من مبدأ المخارج المتكلم
لانه من اقصى الحلق وهو مبدأ المخارج المتكلم هو الذي بدأ الكلام فتناسب
له ثم حركوها ليتيسر الابتداء بها فلما لم يبق من حروف المد واللين تزاد
للمتكلم مع غيره قصدوا الى زيادة حرف قريب منها فوجدوا النون
قريبا منها واليق زيادتها لكونه علامة في الماضي وانما لم تزاد وانه
مع انه قد كان اما صادرا عن الغائب او عن المخاطب او عن المتكلم
او عنه مع الغير لان الزمان الحاضر والمستقبل بعد زمان الماضي
والمزيد ايضا بعد المجرد فناسب ان يعطى المقدم للمقدم والموخر للموخر
واذا تحققت هذا فاقول في قوله والياء الغائب المذكر والتاء للمخاطب

المذكر والغائبة المؤنث نظر والصواب ان يقول والياء
للغائب المذكر وجمع المؤنث ويضرب وهو ينتقض بالماضي
غير الثلاثي ويسمى ما يتعاقب على اوله احدى زوائد الاربع
المضارع قال شهاب الدين في شرح الزينية وانما سمي بذلك
المشابهة الاسم من وجوه الاول انهما متفقان في حركات
والسكنات نحو ضارب ويضرب وهو ينتقض بالماضي غير الثلاثي
ضارب وضارب وبالماضي الثلاثي نحو طلب طلبا وضرب ضربا وا
مثال ذلك كثيرة والوجه الثاني ان للفعل شيوعا لكونه صالحا للز
مان الحاضر والمستقبل والتقليل والتكثير كشيوع الاسم نحو رجل
يختص الاسم بواحد معين بدخول اللام كذلك الفعل يختص
بالزمان المستقبل بدخول السين او سوف وبدخول قد
بالتقليل وهذا ايضا ينتقض بالماضي فانه يشارك الاسم
في الشيوع اذا كان مجردا عن قد لانه يحتمل القرب والبعد
واذا دخل عليه قد يختص بالقرب والوجه الثالث وقوع
المضارع موقع الاسم نحو زيد يضرب كما يقول زيد ضارب
وهذا ايضا منقوض بالماضي الذي يقوم مقام الاسم بلا مانع نحو
زيد ضرب والوجه الرابع دخول لام الابتداء على كل واحد

من الاسم

18

من الاسم والمضارع وينتقض هذا ايضا بالماضي لان اللام
الواقعة بعد لو تصحب الاسم والفعل الماضي خاصة كقوله تعالى
ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا
والوجه الخامس ان الفعل المضارع والاسم عند الاطلاق فيهما
يتبادر الوهم الى الحال نحو زيد يصلي وعمرو مصلي قلت ولا
وجه آخر مثل هذا الوجه وان لم يكن له حدا وهو ان الماضي
والاسم مشتركان في دخول منذ ومذ عليهما دون المضارع
وفي التاء تأنيث التي يلحق باء آخرهما دون المضارع الاسم لزم
الاتيان بوجه ليس في الماضي وهو ان المضارع معان
يتعاقب على صيغة يتعاقب العوامل وكونه مأمورا به
وعلة ومعطوفا مستأنفا كما ان الاسم معان يتعاقب
عليه العوامل وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة ولهذا
اشتركا في الاعراب هذا ما ذكره ابن الحاجي ابن الحاجب
في الشرح التسهيل تم كلامه وهو ان المضارع مشترك
بين الحال والاستقبال واذا دخلت عليه اي على المضارع
لام الابتداء اي المضارع للحال ولقائل ان يقول اما اللام
لا يخلصه للحال لانه لو كان خالصا للحال ينبغي ان لا يجامع

مع حرف الاستقبال للمنافاة بينهما والثاني ايضا باطل لانه
يجامع معه كقوله تعالى ولسوف اخرج حيا فالمقدم مثله ويمكن
ان يجاب عنه بان اللام يفيد التاكيد والحال وفي هذه الآية
قد تجرد بمعنى التاكيد مثال للمضارع الذي دخل عليه اللام
الخالص للحال كقوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به فاذا د
خلت عليه السين او سوف خلص للاستقبال فاعترض
المعترض بان اللام في هذه الآية الثانية ما كان خالصا
للمضارع للحال لان الاذهاب ليس بموجود في ذلك الحال
ويمكن ان يجاب عنه بان المضاف محذوف تقديره
الكلام اني ليحزنني تصور ان تذهبوا به والتصور مو
جود فيه وح لا اشكل والثالث من الامثلة الثلثة للفعل
الموقوف الآخر وانما قال الموقوف الآخر ولم يقل المجزوم الآخر
لان الامر عند الكوفيين معرب مجزوم بلام مقدرة وعند
البصريين مبني موقوف الآخر والصحيح ما ذهب اليه البصرية
لان الفعل انما كان معربا بالمشابهة التي تحصل بدخول
حروف المضارعة فيه فلما حذفت عاد الى البناء فلهذا اشار
المصنف الى المذهب الصحيح بقوله الموقوف الآخر ويسمى

بحذف

اي موقوف الآخر للامر نحو انصر اعلم ان الامر يؤخذ
من المضارع بحذف الزائد ثم ينظر الى ما بقي بعد
فان كان ساكنا فلا بد اما ان يكون العين مكسورة
او مفتوحة او مضمومة فان كان مكسورة اجتلبت
همزة الوصل مكسورة للاتباع نحو اضرب لا مفتوحة لئلا
يلتبس بماضي الافعال ولا مضمومة اما لدفع الثقيل
او لدفع الالتباس بينه وبين المتكلم وحده كمضارع ضرب
او المجهول
ولا اعتداد بحركة الآخر لان الانجزام يترك كثيرا وكذا
ان كان مفتوحا تجتلب همزة الوصل مكسورة نحو اعلم
لا مفتوحة لئلا يلتبس بماضي الافعال نحو اعلم ولا مضمومة واما
لدفع الثقل او لدفع الالتباس بينه وبين مجهول المتكلم
وحده لمضارع علم وان كان مضموما تجتلب همزة الوصل
مضمومة نحو انصر للاتباع بضمة العين لا مفتوحة لئلا
يلتبس بمعلوم المتكلم وحده لمضارع نصر ولا مكسورة
لئلا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية
ولا اعتداد بالساكن لانه ليس بحاجز حصين والدليل على
ان الساكن ليس بحاجز حصين قلبهم واو قنوة ياء

وان كان ما بقي بعد الحذف متحركا يترك على حاله ويسكن
آخره وهذا معنى قوله وكذا كل ما كان يشتق الامر من
مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل وانما قال اشتقا
احترازا عن صه ومه فانهما يفيدان فائدة الامر وآخرهما
موقوف الا انهما غير مشتقين وقوله على طريقة افعل
احترازا عن مثل نزال فانه مشتق ويفيد فائدة الامر
الا ان اشتقاق ليس على طريقة افعل ولما فرغ عن مباحث
الاسم وعن علاماته وعن مباحث الفعل شرع في الحرف
كما قال الحرف ما جاء اي الذي جاء لمعنى ليس ذلك المعنى
بمعنى اسم ولا فعل نحو هل وبل وذلك اي ما يجيء الحرف
بمعنى ليس بمعناهما لان الاسم يكون حديثا ويكون محدثا
عنه وفي قوله والفعل يكون حديثا عنه جاز الرفع والنصب
اما الرفع فعلى انه معطوف على محل اسم واما النصب فعلى
انه معطوف على لفظه قال صاحب المقاليد فان قيل
هذا غير مستقيم المصنف نفى الحديث عن الفعل في قوله
والفعل يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه فجوابه
ان المراد من النفي كون الفعل محدثا عنه ان لا تحدث
عن لفظ

عن لفظ الفعل باعتبار معنى هو مستعمل فيه في نحو نصر زيد
وبقولك الفعل لم تستعمل لفظ الفعل باعتبار معنا بل
مستعملت سمه والاسم لا يابى ان يكون محدثا عنه وبقولنا
باعتبار معنى هو مستعمل فيه خرج الجواب عن الحديث عن
الفعل في نحو نصر فعل ماض لانه لم يقصد فيه الا نفس اللفظ وايضا
جاز الرفع والنصب في قوله والحرف اداة بينهما اي رابطة
بين الفعل والاسم لا يكون اي الحرف حديثا ولا يكون ايضا
محدثا عنه نحو هل وبل فانهما لا يكونان حديثين ولا يحدث عنهما
ولاجل ان الحرف رابطة بينهما لم ينفك من متعلق وذلك
المتعلق اما الاسم او فعل ولا يصح ان يكون حرفا لافضائه
الى التسلسل واذ قد عرفت في صدر الكتاب ان كلا اي
كل واحد من هذه الاقسام الثلثة وهي الاسم والفعل
والحرف يسمى كلمة والفاء في قوله فاعلم انه اي
الشان جواب لقوله واذ قد عرفت اذا ائتلف اي اذا
ركب منها اي من هذه الاقسام الثلثة فعل واسم
او اذا ائتلف اسمان وافاد اي الفعل والاسم او الاسمان
وسميا اي الفعل والاسم او الاسمان كلاما وجملة وقد الكلام

ما يتركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى على
وجه الافادة التامة وزاد بعضهم حده بشرط ان يفيد السامع
فائدة تامة احترازا عن قائم ابوه في زيد قائم ابوه وذلك
مما لا يحتاج اليه لخروجه من قولنا اسندت لان الاسناد على
ما قلنا غير صادق اليه واعلم انما يشترط حصول الكلام ثلثة
شروط احديهما التاليف من فعل واسم او من اسمين و
الثالثة الافادة فقوله اذا ائتلف اشارة الى الشريطة
الاولى وقد احترز بها عن افراد الكلام نحو زيد وغير ذلك
وقوله فعل واسم او اسمان اشارة الى شريطة الثانية
وقد احترز بها عن التاليف من فعلين وحرفين و
من فعل وحرف ومن اسم وحرف لانتفاء المسند اليه او
واحد منهما بخلاف التاليف من فعل واسم او من اسمين المسند صح
وقوله وافاد اشارة الى شريطة الثالثة وقد احترز
بها من التاليف من اسمين على وجه التعداد نحو غلام زيد
وعلى وجه الاضافة نحو غلام زيد وعلى وجه التوصيف
نحو الرجل العالم وغير ذلك كالمركب المزجي نحو بعلبك والمركب
من الجار والمجرور وقال شهاب الدين في شرح الزبدية لاتغال

يا زيد مركب

21

مركب من الحرف والاسم وهو كلام تام فيلزم بطلان الحصر لانا
نقول حرف النداء نايب مناب ادعوا ففي التقدير هو مركب
من الفعل الانشائي والاسم فان قيل الاسناد في ادعوا خبري
فيحتمل الصدق والكذب فهو خبر لا انشاء قلت لا نسلم ان اد
عوا ههنا يحتمل الصدق والكذب لكونه منقولا عن الخبر الى
الانشاء كبعت واشتريت تم كلامه اعلم ان الفرق بين الكلام
والجملة عموم وخصوص لان كل كلام جملة ولا ينعكس وذلك
لان صلة الموصول والمركبة الواقعة صفة للنكرة وغير ذلك
جملة وليست بكلام فاذن بطل قول من قال ان الكلام والجملة
مترادفان والجمل اربع الاول جملة فعلية والثانية جملة اسمية
كما ذكرنا في الاسم والثالثة جملة ظرفية والرابعة جملة شرطية
مثال الجملة الظرفية نحو عندي مال ومثال الجملة شرطية
نحو ان تأتني اكرمك وفي عد عندي مال من الجملة الظرفية
سوال وجواب ومن اراد علمهما فليطالع الفوائد وجه الحصر
على اربعة وهو ان المسند والمسند اليه لا يخ اما ان يعرض
لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما الى جملة
اخرى اولا الاول الجملة مما الشرطية والثاني فلا يخ اما ان يكون

لكونه

المسند مؤخراً عن المسند اليه لفظاً او تقديراً او لا يكون فان كان

الاول فهو الجملة الاسمية نحو زيد قائم او قائم زيد فان كان

الثاني فلا يخلو اما ان يسند مسند المسند ظرف او ما جرى مجراه او لا يسند

الاول هو الجملة الظرفية نحو في الدار محبوبك وامامك الامير

والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد وانما قدم الفعلية على

الاسمية لان الفعل هو الاصل في الاسناد والفاعل هو الاصل

في الاسناد اليه والمبتدا والخبر فرعان عليه فلهذا قدمها والاسمية

على الظرفية لان العامل فيها مقدر بخلاف الاسمية والاصل الظهور

والظرفية على الشرطية لان الظرفية جملة واحدة والشرطية

جملتان والواحد مقدم على الاثنين والتنوين في قوله وكل منها

بدل عن المضاف اليه تقدير الكلام وكل واحد من الجملة الاربع

تقوم مقام المفرد فتكتسي اي كل واحد من الجمل اعرابه اي اعراب

المفرد محلا ويكون فيها اي في الجملة التي تقوم مقام المفرد ضمير عائد الى

الاسم الاول وذلك اي قيام الجمل مقام المفرد مقصوراً بالاستقراء

في ستة مواضع احدها في خبر المبتدا سواء كان اسمية نحو زيد ابوه قائم

او فعلية نحو زيد قام ابوه او شرطية نحو زيد ان تعطه يشكرك او ظرفية

نحو زيد في المسجد الدار وثانيها الخبر في باب ان نحو ان زيداً ابوه

ذاهب

او قد ذهب اخوه او ان تعطه يشكرك او ظرفية نحو زيد امامك او في السوق فجمل الاربع
ذاهب اخوه الاربع فيهما مرفوع لوقوعها موقع المفرد المرفوع
وثالثها الخبر في باب كان نحو كان زيد اخوه قائم او قد قام اخوه
او ان تعطه يشكرك او عندك ورابعها المفعول الثاني في باب
ظننت نحو ظننت زيدا ابوه قائم او قد قام ابوه او ان تعطه
يشكرك او في البيت فمحل الجملة الاربع فيها منصوب لوقوعها
موقع المفرد والمنصوب وخامسها في صفة النكرة نحو مررت برجل
صورته حسن او حسن صورته او ان تراه يعجبك حسنه او في جيبه
حسن فمحل هذه الجمل مجرور لوقوعها موقع المفرد المجرور وسادسها
في الحال نحو جاءني زيد وغلامه راكب او قد ركب غلامه او هو
ان يسأل تعطه او على كتفه سيف فمحل الجمل الاربع فيه منصوب
لوقوعها موقع المفرد المنصوب واعلم ان الحال اذا كان جملة
فلا يخ اما ان يكون اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية
فان كان اسمية فالرابطة فيها اما بالواو والضمير نحو جاءني
زيد وغلامه راكب واما بالواو وحده نحو جئتك والشمس
طالعة واما بالضمير وحده كقوله كلمته فوه الى في وان كانت
فعلية فلا يخ اما ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا اذ الامر
لا يقع موقع الحال لانه طلب غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون

نا بتا لغيره وان كان ماضيًا فلا يخ اما ان يكون مثبتا او منفيا الآ
ان في الاثبات يجب قد ظاهرة او مضمرة كقوله تعالى او جاءكم حصرت
هو ورتهم اى وقد حصرت وذلك لان الماضى يدل على عدم الانقضاء
فلا بد لى من قد حتى يقرب الماضى من الحال واما اذا كان منفيا فلا
يدخل عليه قد لا ظاهرة ولا مضمرة للمنافات بينهما وبيانها ظاهر
على من له ادنى لب فان كان مثبتا فالرابطة فيه اما بالواو والضمير
نحو جاءنى زيد وقد ركب او بالواو وحده نحو جاءنى زيد وقد طلع
الشمس او بالضمير وحده نحو جاءنى زيد قد ركب وعلى هذا الماضى
المنفى نحو جاءنى زيد وما ركب او وما طلع الشمس او ما ركب وان كان
مضارعا فلا يخ من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان الاول
فبالضمير وحده اذا لم يكن مصدرًا بقد لشابهته اسم الفاعل وامتناع
الواو فيه نحو جاءنى زيد يركب وانما قلنا اذا لم يكن مصدرًا بقد لانه
لو كان مصدرًا بقد ليس بالضمير وحده بل يدخل عليه الواو
كقوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله اليكم وان
كان منفيا فبالواو والضمير نحو جاءنى زيد وما يركب او بالواو
وحده نحو جاءنى زيد وما طلع الشمس او بالضمير وحده نحو جاءنى
زيد ما يركب وان كانت شرطية فهى لا يقع بنفسها موقع
الحال

الحال بل لو اريد وقوعها حالا لجعلها خبرا عن الضمير مما اريد
الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يتسال نعطه فيكون الواقع موقع
الحال هو الاسمية دون الشرطية واذا كانت ظرفية فلا يخلو اما
ان يكون الظرف عاملا في اسم مظهر بعده او في ضمير مستكن فيه راجع
الى ما اريد الحال عنه فان كان الثاني فيعتبره نحو جاءني زيد على فرس
فان كان الاول فسايغ في الامراة اتيان الواو وعدمه وغيرها
نحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف وستة ذلك اي ستري في المبتداء والخبر
في باب ان والخبر وباب كان والمفعول الثاني في باب ظننت وصفة
النكرة والحال لان المعنى ستري وقوع الجملة في هذه المواقع الستة
موقع للمفرد فانه لم يبين وقوعها فيها موقع المفرد في المتن فصل
في بيان الاعراب الاعراب هو ان اختلف آخر الكلمة باختلاف
العوامل وهو اي الاعراب يحتمل ان يكون مشتقا من قولهم عربت
معدته اذا فسدت واعربتها اي ازالت فسادها ويحتمل ان يكون
مشتقا من اعراب الرجل عن حجته اذا بينها والاعراب يبين
المعاني لانك اذا قلت ما احسن زيد فلو لم تعرب انك متعجب
ام نافي او مستفهم فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب
واذا رفعت علم ان المراد منه نفي الحسن عنه واذا اجررته

مع رفع احسن ظهر ان المراد منه الاستفهام وفي عبارة المصنف

سايل لانه يختلف آخرها بل هيئة اخرها من الرفع والنصب والجر

فالاولى ان يقول الاعراب ان يختلف هيئة آخر الكلمة اعلم ان من

الواجب في التعريف ان يذكر الجنس اولاً والفصل ثانيا فقوله ان

يختلف جنس متناول لاختلاف الاوسط وقوله آخر الكلمة فصل

يخرج اختلاف الاوسط كاختلاف الراء والنون في قولك جاءني

امرؤ وابنم ورايت امراة وابنماً ومررت بامرء وابنم ودخل فيه

اختلف آخر من قولك من زيد ومن الرجل فمن آتيك ويقول باختلاف

العوامل احترز عنه لان اختلاف آخره ليس باختلاف العوامل

وفي التعريف نظر لان التعريف غير مانع لدخول ما ليس منه فيه كاختلاف

آخر من في قولك جاءني رجل منوا ورأيت رجلا منا ومررت برجل

مني وينبغي ان يكون التعريف مانعاً وجامعاً فالاحسن ان

يدرج قيداً آخر وهو في لفظ المتكلم بالعامل لانها ليست في لفظ

المتكلم بالعامل وانما هي في غيره اعلم ان من الواجب عليه ان يقول

لفظا او تقديرا ليخرج المبني المعرب بالاعراب المحل نحو جاءني هؤلاء

ورايت هؤلاء ومررت بهؤلاء فانه يصدق على هؤلاء

انه اختلف آخره باختلاف العوامل وليس بمعرب لكون

اختلاف

24

اختلاف محلا وانما جعل الاعراب فی آخر الکلمة دون اولها
واوسطها لان الاعراب یدل علی احوال الذات والکلمة تدل
علی الذات ولا یحسن المصیر الی الاحوال الا بعد الفراغ عن
الذات وقیل الاعراب لا یکون فی الاول الکلمة لانه یلزم
الابتداء بالساکن وفی الوسط لئلا یلتبس تغییر الاعراب
بتغییر الاوزان فلم یبق الا آخر الکلمة فیکون فیه مثال اختلاف
آخر الکلمة باختلاف العوامل لفظا نحو جاءنی زید ورایت زیداً
ومررت بزید وما فی آخره ای الاسم الذی حصل فی آخره الف لا یظهر
فیه الاعراب ای فی ذلک الاسم الاعراب لمانع مثال کالعصا والرحی
فان الاعراب فیهما غیر ظاهر نحو هذا عصاً ورحیً ورایت عصاً ورحیً
ومررت بعصاً ورحیً لعدم قبول الالف الحرکة وما فی آخره ای
الاسم الذی ثبت فی آخر ذلک الاسم یاء مکسورة ما قبلها ای ما قبل
الیاء سکن آخره فی حالتی الرفع والجر لکون الضمة والکسرة علی
الیاء ثقیلتین والمجرور تحرک آخر ذلک الاسم فی حالة النصب لخفة الفتحة
علیها مثاله نحو جاءنی القاضی ومررت بالقاضی ورایت الناجیَ
قال الله تعالی اجیبوا داعیَ الله وما سکن ای الاسم الذی سکن قبل
واوه او یاءه ای واو یاء فی ذلک حکم الصحیح فی جری الاعراب علی

على الاخر في الاحوال الثالث تقول هذا دلوٌ وظبيٌ بالرفع ورايت
دلواً وظبياً بالنصب ومررت بدلوٍ وظبيٍ بالجر واصل الاعراب
ان يكون بالحركات لكونها اخصر من الحروف وادل على المراد و
ولكنه قد يكون بالحروف وذلك كون الاعراب بالحروف في موا
ضع احدها في الاسماء الستة قال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم
وهي اي تلك الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم ابوه واخوه
وفوه وهنوه وحموها وانما خالف بما ليره في الضمير لان الحم اقا
رب زوج المراة فاذا اضيف الى الاناث وذو مال تقول في حالة
النصب رايت اباه وفي حالة الجر ومررت بابيه وكذلك البواقي
من ابيه بالواو في حالة الرفع وبالالف في حالة النصب وبا
لياء في حالة الجر فتدل الواو فيها على حالة الرفع وبدل الالف
فيها على حالة النصب ويدل الياء فيها على حالة الجر وشرط في
اعرابها بالحروف الثلاثة شرطين احدهما ان يكون مضافة لانها
لولم تكن مضافة لكانت معربة بالحركات تقول هذا اب ورايت
اباً ومررت باب والثاني ان يكون الاضافة الى ياء غير المتكلم
لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكانت مبنية عند اكثرهم
او معربة اعرابها تقديرية عند بعض آه ولقائل ان يقول
ان من الواجب

وفي حالة الرفع جاء في ابوه

11

25

من الواجب عليه ان يقول بعد قوله مضافة الى غير ياء المتكلم
مكبرة لانها لو كانت مصغرة لكان اعرابها بالحركات يقول جاءني
اخيك بالرفع ورايت اخيك بالنصب ومررت باخيك بالجر و
يمكن ان يجاب عنه بان المراد المنصف لما ذكر امثلتها مكبرة
غني اي المنصف عن ان يذكرها وللقائل ان يعود ويقول
ان ما ذكرتم من الجواب ينقض الاستغناء عن قوله مضافة
لان امثلتها مذكورة بالاضافة والجواب عنه انه لو اقتصر
على لفظ ابوه لتوهم انه اذا كان مضافا لامظهر نحو زيد ليس جاءني ابوه
حكمه كذلك مع ان حكمه كذلك وليس انه لو اقتصر على لفظ المكبرة
لتوهم ما هو خلاف الواقع واعترض بعض النحاة بان كون
اعرابها بالحروف التامة يحتاج الى شرط آخر وهو الواحدة لانها
لو ثنيت او جمعت لكانت اعرابها كاعراب ساير الاسماء المثناة
والمجموعات اقول الجواب عن هذا الاعتراض هو الجواب بعينه
عن الاعتراض الاول بان من الجواب الواجب عليه ان يقول
مكبرة وانما كان اعرابها بالحروف لان الحروف وان كانت فرعا
على الحركات الا انها اقوى من الحركات اذ كل حرف من حروف
العلة كحركتين فكره لسبب اد المثنى والمجموع الفرعيين على الافراد

بالاعراب الاقوى فافتاروا من بين المفردات هذه الاسماء
جعلوا اعرابها بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالحركات
التي هي الاصل وبالحروف التي هي اقوى منها وخصوا هذه
الاسماء لكونها مشابهة للمثنى في استلزام كل منها ذاتا اخرى
سما الاعراب للابن والاخ للاخ واختصوا لحال الاضافة ليظهر
تلك الذات اللازمة فيقوى تلك المشابهة لي على ان صلاحية لام
بعضها وعين البعض الاخر ان يقوم مقام الحركات وقع عدم
وقف فيها يكون بدلا عن العين واللام فاعرابها في التثنية
بالالف والنون او بالياء والنون في الجمع المذكر الذي يكون
بالواو والنون في الرفع او بالياء والنون في الجر ونصب
اي الذي يكون بالواو والنون او بالياء والنون وقيد بذ
لك لانه لو جمع بالالف والتاء يكون الاعراب بالحركات لا بالحروف
وكلامنا في الاعراب بالحروف مثال التثنية في حالة الرفع
نحو جاءني مسلمان ومثال التثنية الجمع في حالة الرفع نحو جاءني
مسلمون ومثال التثنية في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال
الجمع في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال التثنية والجمع
في حالة الجر نحو مررت بمسلمين ومسلمين وان كان اعرابها

بالحروف

بالحروف لانهما متنوعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع على
الاعراب بالحركات فاعطى الفرع كما اعطى الاصل الاصل وانما
اعطى بهذا الاعراب المعين لان التثنية والجمع ستة احوال والحروف
التي يصلح ان يكون الاعراب ثلثة الواو والالف والياء
فلو جعل اعراب التثنية بها لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع
بها لبقي التثنية بلا اعراب ولو جعل اعرابهما بالواو في حالة
الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الجر لوقع الالتباس
بينهما لاسيما في حالة الاضافة نحو رايت زيدك لم يعلم انه مثنى
او مجموعا فاحتاجوا الى التوزيع فوزعت هذه الحروف بينهما
بان جعلوا اعراب المثنى بالالف في حالة الرفع لوقوع الالف في المثنى
ضمير المرفوع نحو ضربا ويضربان واعراب الجمع بالواو فيها لوقوع
الواو فيه ضمير المرفوع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء في
حالة الجر وفرقوا بينهما بفتح ما قبل الياء وكسر النون في التثنية وبكسر
ما قبلها وفتحه في الجمع اما فتح ما قبل الياء في التثنية فليطلب
الخفة لكثرتها وقلة الجمع السالم بالنسبة اليها لاختصاصه بالعقلاء
الذكور واما كسر النون فيها فلان النون في الاصل تحريك الساكن الكسر لان
حركة الساكن لا يكون الا بالحركة بنائية لحصولها بلا عامل فاحينئذ لها

ماهو ابعد الحركات وهو الكسرة وانما قلنا ان الكسرة ابعد الحركات
لان الكسرة لا تدخل في بعض المعربات اعني ما لا ينصرف والمضارع
بخلاف الرفع والنصب وانما قلنا لان النون في الاصل ساكن لانه
من الحروف الواردة على نحوٍ واحدٍ والاصل فيها السكون واما كسرة
ما قبل الياء في الجمع فلقلة استعماله وثقل الكسرة عليها اما فتح النون
فيه فلانها لو كسرة يلزم في حالة الرفع النقل من الضمة الى الكسرة
وفي حالتي النصب والجر اجتماع الكسرات ولو ضمة يلزم في الاول
اجتماع الضمات وفي الثاني اعني في حالة النصب والجر النقل من
الكسرة الى الضمة واتبعوا النصب بالجر دون الرفع لانه الى الجر اقرب
منه الى الرفع في المخرج فالحمل على الاقرب اولى منه على الابعد وثالثها
وفي كلا حال كونه مضافا الى مضمر فحكمه اي حكم كلا اذا كان كذلك حكم المثنى
في كون اعرابه بالحروف الناقصة لشدة شبهه به لفظا لكون آخره
الفا وهو لا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بتجرده عن النون
ومعنى لكونه مثنى المعنى او يقال لانه لا يضاف الا اليه فيكتسي حكم المثنى
وانما خصوا الاعراب بالحروف الناقصة لحال الاضافة الى المضمر لانه
اذا كان مضافا الى الظاهر فالاغلب ان يقع تاكيدا للمثنى نحو جاءني
الرجلان كلاهما فجعلها موافقا لمتبوعه في الاعراب بها ثم اطرد ذلك

في كون

في كونه مضافا الى ياء المتكلم والمخاطب وان لم يقع تاكيدا له تقول
في حالة الرفع جاءني كلاهما وفي حالة النصب رايت كليهما وفي حالة
الجر مررت بكليهما هذا اذا كان مضافا الى مضمر واما اذا اضيف
كلا الى مظهر فحكمه اي حكم كلا فحكم العصا لفظا تقول جاءني كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين اي في كون الاعراب
مقدرا وانما قال لفظا لانه ليس لموافق له معنى لانه مثنى المعنى
بخلاف العصا فلو لم يقل ذلك لظن ان كل واحد منهما متساويان
فيهما وقيل ان قوله لفظا احتراز عن الخط لان العصا لا يكتب
الا بالالف لكون الفه منقلبة عن الواو بلا شبهة ولا خلاف واما في
انقلاب الف كلا خلاف فمن جعل الفه منقلبة عن الواو ويكتب
بالالف ومن جعلها منقلبة عن الياء كان الانسب ان يكتب
بالياء ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع وهو التثنية والجمع
كما ذكرنا في كون الاعراب بالحروف الثالث من المواضع التي يستوي
فيها النصب والجر جمع المؤنث السالم بالالف والتاء وانما جعل
النصب فيه على الجر لان الجمع المؤنث فرع جمع المذكر تابع له كما هو
فجعل فيهما كذلك لئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل وانما قلنا
زيادة مزية ولم يقل علو مزية الفرع على الاصل لانه مزية الفرع

على نائبته من حيث ان اعراب الجمع المؤنث بالحركات وللمذكر
بالحروف وقد مر ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات مثال
الجمع المؤنث بالالف والتاء نحو جاءني مسلمات بالرفع ومررت بمسلمات
بالجر ورايت مسلمات بالجر ايضا والرابع من مواضع التي كانت
النصب والجر متساويان فيهما ما لا ينصرف نحو جاءني احمد بالرفع
ورايت احمد بالنصب ومررت باحمد بالجر ايضا الا ان الجر
فيه تابع النصب بخلاف غيره لكون الجر ممنوعا منه لمشابهة الفعل
وجه المشابهة يجيء بعد فلما كان الجر ممنوعا منه ابتغوه عليه بخلاف
غيره والخامس من المواضع التي يستوي النصب والجر فيها الضمير
والاستواء في الضمير لان ال الضمير المنصوب والجر ورفع المعنى المفعولية
ما الكاف في نحو اكرمتك مفعول وكذلك الكاف في مررت بك لان
التقدير جاوزتك والضمير في انه مرفوع لفظا وكذا في لهم وان الجار
داخل في التاكيد الجمع من التثنية والجمع انهم ولهم فان قيل ان الاستواء
الجر والنصب في المضمرات بسبب البناء فلا يناسب ان يذكره
هو فيما نحن بصدده لان كلامنا في المعربات والجواب عنه ان كلامنا
في استواء الجر والنصب من غير النظر الى انه معرب او مبني لهذا
حاصل ما ذكره صاحب المقاليد ومن قيام الحرف مقام الحركة

النون

28

النون في يفعلان وتفعلان بالياء في الاول والتاء في الثاني وفي
يفعلون وتفعلين وانما اقاموا النون فيها مقام الحركة لانه لما و
جب ان يكون هذه الافعال معربة لبقاء حروف المضارعة فيها
ولم يكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب لان الضماير التي بعدها او
جبت كونه على وجه واحد وايضا لم يكن جعل الضماير حروفا يقوم
مقام الحركة الاعراب اذ هي في الحقيقة ليست من نفس الكلمة
وجب ان يزاد حرف يقوم مقام الحركة فوجدوا بذلك الحروف المد
واللين لكثرة دورها في الكلام ولا يمكن زيادتها فيها لانها لو
زيدت فيها يلزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع واليا ئين
في المخاطب المؤنث مع لزوم التقاء الساكنين في كل واحد منها الامثلة
الخمسة ان الزايد ساكن كالضماير فلما لم يمكن زيادتها اي زيادة حروف
المد واللين في الامثلة الخمسة زادوا ما اشبهها بها وهو النون فانها
اي النون علامة الرفع وانما جعل ثبوت النون علامة الرفع
لانه الثبوت مقدم على السقوط والرفع مقدم على اخوانه فناسب
ان يعطي المقدم للمقدم فانها تسقط في حالة الجزم والنصب
كسقط الحركة اي مثل سقوط الحركة من الفعل المفرد الصحيح مثال
الفعل المثنى الذي تسقط نونه اي في حالة الجزم والنصب نحو لم

اي سقوط

يفعلا ولن يفعلا ومثال الفعل المجموع الذي يسقط نونه فيهما معًا نحو لم
يفعلوا ولن يفعلوا ومثال الفعل المخاطب الذي يسقط نونه فيهما
معًا نحو لم تفعلي ولن تفعلي وانما كان سقوط النون علامة الجزم
والنصب لانهما مؤخران عن الرفع والسقوط مؤخر عن الثبوت
فاعطي المؤخر للمؤخر للمناسبة ومن ذلك اي ومن قيام الحرف
مقام الحركة حروف المد واللين الحاصلة في الفعل المعتل اللام
فانها اي حروف المد واللين تثبت حال كونها ساكنة في حالة الرفع نحو
يغزو ويرمي ويخشا واورد مثالين الاول من الواوي والثاني
من اليائي وانها تسقط في حالة الجزم لسقوط الحركة اي من مثل
سقوطها في الجزم نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش ويتحرك الواو والياء
في الحال النصب بالفتحة نحو لن يغزوَ ولن يرميَ وتثبت الالف
حال كونها ساكنة في حال النصب مثلها اي مثل الواو والياء في حالة
الرفع نحو لن يخشا وانها تثبت الالف ساكنة فيهما اي امتناع
الالف عن الحركة لانهم لو حركوها لخرج من كونها الفا فصل
في بيان الاسماء الاسماء على ضربين احدهما معرب وهو المعرب
ما اختلف آخره باختلاف العوامل كما ذكرنا في الفصل المتقدم
وثانيهما مبني وهو اي المبني ما كان حركته وسكونه اي الذي يكون

حركته

صفت العامل

حركته والسكون لا بعامل اوجب ذلك لما فرغ من تقسيم الاسماء

اى قسمين المذكورين شرع فى تقسيم المعرب مفعول اوجب فقال ثم المعرب على

ضربين الاول منصرف وهو اى المنصرف ما يدخله اى الاسم الذى

يصلح ان يدخله الجر مع التنوين وانما قيدنا الدخول بالصلاحية

لئلا يخرج عنه بعض الاسماء المتصرفات اللازمة النصب نحو

طرا وقاطبة وغيرهما والاسماء الداخلة عليها اللام لزوما نحو

النجم والصعق والثانى من نوعى المعرب غير منصرف وهو اى غير

المنصرف وهو اى غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التنوين الذى

للتمكن لفظا وانما قيدنا التنوين بالتمكن لان غيره قد يدخل

عليه نحو مسلمات وجوار علما وقولنا لفظا احتراز عن الحكم لان التنوين

الذى هو للتمكن قد يدخل عليه حكما ومن ثمه يقال هم حواج بيت الله

بنصب البيت لان اسم الفاعل لا يعمل النصب الا مع التنوين

وعلم بما ذكرناه ان من الواجب عليه ان يقيده بما قيدناه

اعلم ان فى امتناع الجر مذهبان الاول ان امتناعه منه ليس

بمقصود على حدة الا ان الجر لما كان شريكا للتنوين فى اختصاصه

بالاسم ومعاقبة اياه فى الاضافة اتبعوا الجر اياه فى المنع وهو الاصح

المذهب الثانى ان امتناعه منه مقصود على حدة وجهه ان الجر

ركن من اركان الاعراب وغير المنصرف ولما شابه الفعل منع التنوين
التنوين الذي هو علم التمكن لفظا ومنع بعض وجوه اعراب
الاسم وهو الجر وانما قلنا ان الاول اصح لان الجر لو لم يكن تابعا
للتنوين في المنع لما يعود الجر في حالة الضرورة الى اعادة التنوين
فقط واللازم ممنوع لانه يعود فيه كقوله اعد ذكر نعمان لنا
ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فاللزوم ممنوع ايضا اذا
بطلان اللازم يستدعي لبطلان الملزوم واشار الى ترجيح المذهب
الاول بقوله مع التنوين والقول في بيان كون المذهب الاول
اصح بانه لو لم يكن الجر تابعا للتنوين في المنع لما عاد والجر حيث
امنوا الى لحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام فلما عاد والجر حيث
امنوا الحاق التنوين بهما علم ان الجر غير مقصود بالمنع على حدة
بل بالتبعية للتنوين وهذا غير مستقيم لانه يجوز ان يقال ان الاسم
اذا اضيف او دخله الف اللام خرج عن شبه الفعل فصار
منصرفا وكما هو مذهب بعضهم لدخول ما لا يوجد في الفعل
عليه فاعيد ما سقط للمشابهة وهو الجر واما التنوين فلم
يمكن عوده لوجود اللام والاضافة فلا يعود وكان اي غير المنصرف
في موضع الجر مفتوحا لا يقال انه لو قال بدل قوله مفتوحا منصوبا

لكان

لكان احسن ان الفتح من الباب البناء وكلامنا في المعربات
اى لا نقول اذا قال هذا منصوب يكون في قوة قولنا هذا مفعول
لان النصب علم المفعولية فلو قال في موضع قوله مفتوحا منصوبا
لكان في قوة قوله وكان في موضع الجر مفعولا وهذا ممنوع اذا
الفتح في دال احمد في قولك مررت باحمد ليست بدالة على ما
دل عليه الفتحة في رايت احمد اى يصح اطلاق النصب عليها
بل هى حركة نايبة مناب الفتحة لعلة اوجبت ذلك في اللام في
قوله والاسباب المانعة من الصرف تسعة للعهد ~~بقوله المانعة~~
وهى اى تلك التسعة التعريف والتانيث ووزن الفعل والوصف
والعدل والعجمة والتركيب والجمع الاقصى والالف والنون المضارعتان
اى مشابهتان لالفي التانيث في انهما زائدتان زيدتا معا
وفي عدم قبول التاء وكون المزيد الاول فيهما الفا وتساوى
الصيغة منهما في الوزن فانه سكرى من سكران كحمرا من حمراء
والمراد بالتعريف ههنا هو العلم دون غيره لان المعارف خمسة
وهى العلم والمضمر والمبهم والمعرف باللام والمضاف الى احدها
معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف واما التعريف المضمر
والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب ما لا ينصرف

لجارة و بقوله الما

تان

والمراد من ال... يساوى ... وقبل الف في اخر الكلمة

معنى اى ...

من المعربات واما تعريف المعرف باللام والمضاف الى احدها
مبنى فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف
على اختلاف المذهبين فالاحسن ان يجعل المنصرف غير المنصرف
واذا بطل هذه الاقسام باسرها تعين ان تعريف المانع
من التصرف هو العلمية متى اجتمع في الاسم سببان منها اى
من تلك الاسباب التسعة او تكرر واحد منها منع الصرف
اى منع الاسم من التصرف وانما منع الاسم من الصرف عند منصوب بنزع الخافض
التحقيق بسببين لان كل واحد من تلك الاسباب التسعة فرع
لشيء فالتعريف فرع التنكير لان كون الاسم معرفا بعد كونه
منكرا او التانيث فرع التذكير لمجيئه في امر العام بمجردها عن
الزيادة ويجى المؤنث فيه معها وما يجيئه معها يكون فرعا
لما يجيئه يكون بدونها ووزن الفعل فرع الاسم لوزنه فيكون وزنه الفعل فرع الاسم
فرعا لوزن الاسم والوصف فرع الموصوف لانه تابع له
وما هو تابع فهو فرع والعدل فرع المعدول عنه لتأخره عنه
والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة
غيرهم فرع على لغتهم والتركيب فرع الافراد لانه موقوف عليه
والجمع فرع الواحد لكون حصوله موقوفا على حصول الواحد

واما

واما الالف والنون ففيه خلاف قال الكوفيون ان الالف والنون
يمنعان الصرف اذا وجد سبب آخر بالاصالة لا بالمضارعة فيكونان
فرعيين على ما ذكرنا عليه وقال البصريون ليس فيهما معنى يصيران
به فرعا للشيء ~~من جهة كان فيه علامتي التذكير~~ فيه لا يكونان
فرعيين على ما ذكرنا عليه الا انهما يمنعان الاسم من الصرف عند
تحقق سبب آخر لمشابهة لالفي التانيث وجه المشابهة
قد مر وقول البصريين اولى اما لهذه الجهة واما لانه
لو كان كونهما فرعيين على ما ذكرنا عليه سببا واحدا
لكان نحو هاشمي وبصري عند تحقق سبب آخر
غير منصرف وهو منصرف واذا حصل في الاسم اثنان
منها يصير بهما فرعا من وجهين فيشبه الفعل
فرع الذي هو الاسم من وجهين الاول ان الاسم مستغن عنه
في الافادة والفعل غير مستغن عنه فيها وما لا يكون
مستغنيا فهو فرع والثاني ان الفعل مشتق
من الاسم والمشتق فرع المشتق منه فلما اشبه
ما فيه سببان الفعل من الوجهين قطع عما قطع عنه
الفعل وهو التنوين وشبه الجر او التنوين والجر وما

تكرر فيه سبب واحد فكأنه اجتمع فيه سببان
فيمنع الصرف واما السبب الواحد غير المتكرر
فلا يمنع الصرف لان الاسم مع الواحد متمايل
بينه وهو الصرف وبين الفرع وهو ترك الاصل
الصرف فلم يترجح ذلك جانب الفرع
فجذبه الاصل لكونه اصلا اذ الاصل في
الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه اثنان
يترجح جانب الفرع على جانب
الاصل فيمتنع الصرف وما وجد ذلك
فيه اي الاسم الذي وجد غير المنصرف فيه
اجد عشر اسما خمسة منها لا ينصرف
حالة التنكير وهي افعل وهو يمنع الصرف
حال كونه صفة في الاصل بالحقيقة لا على التوهم وبهذا
القيد احترزنا عن اربع في قولنا مررت بنسوة بنسوة
اربع فانه منصرف لعروض الوصفية فيه وعن مثل اجدل
واخيل فانه منصرف عند سيبويه لعدم تحقيقه كونها و
صاف في الاصل وللمعترض بان يقول ان صرف اربع انما هو يعترض
لانتفاء

الاصل ح اي اسماء فاعل اي منع الصرف مبتداء خبر مبتداء اي وزن افعل خبر

32

لانتفاء شرطها وزن الفعل وهو عدم قبول التاء
لكونه قابلا لا لعروض الوصفية واجيب
عنه ان المراد من التاء هى لا يقبلها وزن
الفعل هو التاء للتانيث و التاء التى
يقبلها اربع ليست بتاء التانيث
بل تاء التذكير المنسوبة لعلامة
المذكر فلا يصدق ما ذكرت فتعين ان انصرافه
لعروض الوصفية مثال افعل صفة
نحو احمر فانه غير منصرف للصفة ووزن
الفعل وفعلان وهو مرفوع بانه فاعل
للفعل وهو يجيء وقال بعضهم ارتفاعه
بالابتدائية وخبره قوله فعلى الذى يجيء مؤنثه
فعلى نحو سكران فان مؤنثه
يجئ سكرى وهو غير منصرف
للصفة والالف والنون واحترز بقوله
الذى مؤنثه فعلى عن فعلان
الذى يجئ مؤنثه يجئ فعلانة نحو سكرانة

وعربان وونة فانه منصرف
في حالة النكرة ينصرف في النكرة لخروج
الالف والنون عن المضارعة لالف التانيث
بدخول التاء عليها والمعدول نحو
ثلاثة ثلثة واربعة اربعة فانهما
غير منصرفين في حالة التنكر للصفة والعدل
ومافي آخره اي الاسم الذي فعل
في آخره الف التانيث فانه
يمنع الصرف سواء كانت
مقصورة او ممدودة مثال
الممدودة حمراء وصحراء ومثال
المقصورة نحو حبلى وبشرى
لان الف التانيث فيهما
قامت مقام السببين اذا
الالف علم التانيث
كما لتاء في
كلمة وبناء الكلمة
نكرة

23

نكرة لعدم القصد الى الواحد المعين بل كل من ياخذ بيده فهو المنادى فهذا وجه

النصب في هذه الثلثة كونها مفاعيل لادعوا واناد عند بعض وعند بعض آخر الناصب

فيها حرف النيابة مناب الفعل ويؤيده جواز الامالة حرف النداء فلولا انه نايب

منابه لما جاز فيه الامالة التي للسبيل للحروف اليها وتعلق لام الجر بيا نحو يالزيد وهي لا

يتعلق الا بالفعل او بمعنى الفعل واذا علم بعضهم ان فيه ضميرا وامّا المنادى المفرد

المعرفة المضموم لوقوعه موقع كاف الخطاب في الافراد والتعريف كما مر واما

المضاف والمضارع له فلم يبنيا هنا لانعدام علة البناء فيهما من حيث انهما لم يقعا

موقع كاف الخطاب في الافراد او لان المضاف اليه بمنزلة التنوين بعاقبة اياه

وهو علم التمكن ولا يجوز بناؤه معه وهو بمنزلة علم التمكن وامّا النكرة فلم يبن

ايضا لكون علة البناء فيها مفقودة حيث لم يقع موقع كاف الخطاب في التعريف

مثال التعريف المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد ويا رجل وانما مثل بمثالين

للاشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة على نوعين الاول معرفة قبل النداء نحو يا زيد

والثاني ما كان معرفة بالنداء نحو يا رجل فانه غير معرفة قبل النداء وانما تعرف به

لانك اذا اقبلت بواحد معين من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان

تقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ولكن محله اي محل المنادى

المفرد المعرفة النصب ولذا اي ولاجل ان محل المنادى المفرد المعرفة النصب

جاز في صفة المفردة الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل والضمير المجرور

في صفة راجع الى المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد الظريف بالرفع والظريف بالنصب
وكذا جاز في ما فيه الالف واللام من المعطوفات الوجهان الممتنع دخول
يا عليه الرفع على اللفظ والنصب حملا على المحل نحو يا زيد والحارث بالرفع
والحارث بالنصب وانما جاز في صفة المنادى والمعطوف عليه الرفع حملا
على اللفظ وان لم يجر مثل الداير بالجر وهولاء الظرفين لان الضم
لما كان مطردا في منادى مفرد معرفة اشبه في الظاهر ما يرتفع بالفعل نحو
جائني احمد فاجيز الحمل على اللفظ كما اجيز في المعرب ولم يجوزوا الحمل على اللفظ في
امس لان البناء على الكسر غير مطرد في كل ظرف مثلا واما في صفة المضافة فيجوز
فيها النصب لا غير اي لا يجوز فيها غير النصب نحو يا زيد صاحب عمرو لان المنادى
اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز
فيه الا النصب على الاولوية واعلم انه قال بعد قوله في صفة المضافة اضافة
حقيقية لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل يا حسن الوجه فانه يجوز فيه الوجهان
وايضا لو قال والمشبه به لكان اصوب ليتمثل مثل يا زيد وثلاثة وثلا
ثين وساير التوابع المشبهة بالمضاف اليه فانه ليس فيه الا النصب
ويا ايها الرجل فانه مثل يا زيد الظريف في كونه صفة اي منادى مفرد معرفة
فلهذا بني على الضم والرجل صفة لاي لاى والهاء مقحمة في يا ايها الرجل
مقحمة للتنبيه على ان المنادى ما بعدها ولان ايا ملازمة للاضافة فاتوا

بها

بالكون كالعوض من المضاف اليه قوله الا انه لا يجوز فيا اى في الرجل الا الرفع
استثناء من قوله ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف وانما جاز لا يجوز فيه
غير الرفع وان كان في يا زيد الظريف جائز غير الرفع لان ايا وان كان
منادى صورة الا انه المقصود بالنداء وانما جاء وايا كالبكون وصلة
الى نداء ما فيه الالف واللام لكراهتهم الجمع بين التخصيص بالنداء ولام
التعريف ولا يدخل يا على ما فيه اى على اسم الذى يكون فيه الالف واللام لما مر
قبل هذا الا على اسم الله ومن هذه استثناء من قوله ولا يدخل يا على ما فيه
الالف واللام اى يجوز دخول يا على اسم الله تعالى وحده وان كان غير جائز
في غيره اما لان الالف واللام هاهنا عوض من محذوف مع كثرة الاستعمال
واما لكراهتهم اطلاق الاسم المبهم على الله تع واما لان اطلاق الاسماء
المبهم على الله تع موقوف على اجازة الشرعى ولم يجئ اذن الشرعى في اطلاق اى
اسره واما قوله من اجلك يا التى تيمت قلبى شاذ وان وصفت
المضموم بابن وهو اى ابن يقع بين علمين بنيت المنادى مع الابن على
الفتح وان كان الاصل ان يبقى على الضم لانه منادى مفرد معرفة وينصب
التابع لانه صفة مضافة لانهما بمنزلة شئ واحد كحضرموت وذلك لان الابن
لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة مضافة
لانهما بمنزلة شئ واحد لازمة له والصفة والموصوف بمنزلة شئ واحد

في المعنى واذا انتشر لا منزلة شي واحد تبعت حركة الدال حركة الابن
فان قيل لم لم يجعل الامر بالعكس والجواب عنه انما لم ينعكس
لان الحركة التي استحقها الابن حالة الافراد كانت اعرابية وهو النصب
لانه مضاف وحركة المنادى الضم وهي بنائية واتباع الحركة البنائية
على الحركة الاعرابية اولى من العكس لان الحركة الاعرابية اقوى وقال
بعضهم ان فيه نظر الكون الفتحة في نون ابن في قولنا يا زيد بن عمرو
حركة الاعرابية والحركة في دال زيد حركة اتباع يدل ان سيبويه شبههما
زيد ابن عمرو بامرء وابنم في كون حركة الهمزة من امرء حركة اعراب وحركة
الراء حركة الاتباع كذلك يكون حركة نون ابن حركة اعراب وحركة
اخر المنادى حركة اتباع ولا يوجب جعل الابن مع المنادى شيئا وا
حدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا اسما واحدا لم يبن
منهما الا الاسم الاول اذا عرى الثاني عن المقارنة للحرف كما لو بعلبك
واذا عرفت ما ذكرنا من المذهبين فلك ان تحمل قوله بنيت المنادى
مع الابن على الفتح على ما عليه الاكثرون من بنائهما على الفتح وهذا
ظاهر وان تحمل ذلك على ما عليه الاقلون من ان المنادى مبني على
الفتح فقط وح كان تقدير الكلام بنيت المنادى حال كونه مقا
رنا بابن الذي بين العين اعلم ان قوله بابن متعلق بقوله وان

وقع

35

وصفت وقوله وهو بين علمين جملة اسمية في محل النصب على الحال
من ابن وقوله بنيت جزاء لقوله وان وصفت مثال ابن الذي
كان بين العلمين نحو يا زيد بن عمرو واذا لم يقع اي الابن بين
العلمين كان اي الابن الغير الواقع بين العلمين كسائر الاسماء
المضافة التي كانت صفة للمنادى كما يكون الاسماء
المضافة اذا كانت صفة له منصوبة كذلك يكون الابن
الغير الواقع بين العلمين منصوبا مثال ابن الغير الواقع
بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن عمرو ويا رجل
ابن اخينا واعلم ان ثبوت التنوين في اللفظ والالف في الخط
متلازمان وكذلك حذفهما ويلحق المنادى اللام الجارة
حال كونها مفتوحة للاستغاثة نحو يا لله للمسلمين او يلحق اللام
الجارة مفتوحة للتعجب نحو للماء فانك اذا رأيت ماء كثيرا
فتتعجب منه وتقول له تعال حتى اراك فانك عجيب الشأن ولا
يعرفك كل واحد ويا للدواهي الدواهي جمع داهية وهي العقوبة
والشدة فانما فتحت اللام الجارة مع المدعو اي مع المستغاث
مع انها جارة واللام الجارة اذا دخلت على المظهر وجب
كسرها نحو لزيد فرقا بين المدعو والمدعو له لانه لو لم يعكس

مع انه لو عكس حصل الفرق بينهما لانا نقول انه محمول على المضمر اى على الطلق
لخطاب لكونه واقعا موقعه وفتح اللام الجارة اذا دخلت على المضمر طولك
وله فلما فتحت مع المدعو تعين كسرها مع المدعو اليه فان قيل ان
ما ذكرتم من ان اللام الجارة مع المدعو مفتوحة لكونه محمولا على المضمر منقوض
بقولهم يا للبهاهة بكسر اللام واجاب عنه بقوله وكيا للبهاهة بالكسر اى
بكسر اللام على ترك المدعو والمعنى يا للقوم للبهاهة اى احضر وها وشا
هدوها ويرخم المنادى اعلم ان الترخيم حذف آخر الكلمة على سبيل
الاعتباط والاعتباط اخذ البعير من غير العلة وهو مأخوذ من قولك
رخمت الشئ اذا اسهلته فسمى هذا ترخيما لانه فيه تخفيف اللفظ
وتسهيله وليس سوى هذا علة تقتضى ان يحذف آخر الكلمة وانما
اختص الترخيم بالمنادى اذ النداء انما يكون لامر تام فالمناى يؤذن
بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف حتى يتم الكلمة وترخيم
غير المنادى غير جائز على اطلاقه بل اذا كان المنادى مفردا واحترز
عن المنادى المفرد بالمضاف والمشبهة لانهما لو رخما فلا يخ
اما ان ترخيم المضاف او المضاف اليه الى سبيل الاشئ منهما
اما الى الاول فلئلا يقع الترخيم فى وسط الكلمة واما الى الثانى
فلئلا يلزم ترخيم ما ليس بمنادى وعن الجملة لانها لا ترخم

لكونها

محكية على حالها وعن المستغاث والمندوب لانهما لا يرخمان لان
المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل والترخيم ينافي ذلك
واذا كان المنادى على حال لكونه ذلك العلم زايدا على ثلثة
احرف واما اشتراط العلم فلكثرته وشهرته في كلامهم في النداء
فناسب التخفيف وانما اشتراط كون ذلك العلم زايدا على
ثلثة احرف فلان الثلاثي اقل الاصول واعدلها فالحذف اجحاف واخرا
ج له عن الاعتدال اولان المقصود من الترخيم التخفيف والثلاثي
في غاية الخفة فالمستوجب للتخفيف هو الزايد على ثلثة واحترز
بقوله زايدا على ثلثة احرف عن نحو حسن وبكر فانهما لا يرخمان عند
البصريين مطلقا واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الاسم الثلاثي
اذا كان وسطه متحركا لوجود نظيره في الاسماء المعرفة نحو يد ودم
اولان الحركة تنزل منزلة الحرف الرابع بدليل اعتبارها في منع الصرف
وهذا ضعيف اما الاول فلان تلك الاسماء انما حذفت لاما
تها لاستثقال الحركة عليها اما الثاني فلان جعل حركة الاسم الوسط
بمنزلة حرف الرابع غير مطرد في كل مكان والا لكان هدبد وعلبد
المحذوفان من هدابد وعلابط خماسيا فاعلم انه لو قال بعد قوله
زايدا على ثلثة احرف غير بمهم ولا مضاف لكان اصوب لانهما لا يرخمان

وان زاد على ثلثة احرف لانه ضعيف بالابهام فلا يزال ضعفا بالطرف
مثال ترخيم المنادى اذا كان مفردا علما زايدا على ثلثة احرف نحو يا حار
ويا مرو ويا سع ويا منص في حارث ومروان وسعيد ومنصور اعلم
ان الترخيم على ثلثة اضرب الاول حذف حرفين والثاني حذف شطر الكلمة
والثالث حذف حرف واحد اما الاول فانه فيما اذا كان في الآخر
الاسم حرفان زايدتان زيدتا معا في حكم الزايدة الواحدة كما في الف
التأنيث ممدودة نحو اسماء وحمراء وصحراء كما فيه الالف والنون
المزيدتان نحو عثمان ومروان وسكران وكما فيه يا نسبة نحو
كوفي وبصري وجندي وكما فيه علامة التثنية والجمع نحو زيدين
وزيدين فيحذف فيها حرفان للترخيم لانهما بمنزلة حرف واحد لكن
بشرط ان يبقى الاسم بعد الحذف على ثلثة احرف وهذا احتراز عن مثل
يدين ودمين وفيما اذا كان ما قبل آخر الاسم مدة بشرط ان يكون
الاسم اكثر من الاربعة احرف قبل الحذف نحو منصور فانه يحذف فيه
حرفان ايضا كما في المذكورات اما الراء فلانه في آخر الاسم والترخيم
وجب في آخره واما الواو فانه حرف علة زايدة وحرف العلة الزايدة
اولى بالحذف وانما قلنا بشرط ان يكون الاسم اكثر من اربعة احرف
قبل الحذف للاحتراز من ان يكون على اربعة احرف قبل الحذف نحو

ثمود

نحو ودسعيد فانه لا يحذف حرفان فيهما لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة
للترخيم الذي هو بمطلق التخفيف والمراد بالمدة حرف زايد من
حروف المدة ساكنا في الاصل ولهذا حذف حرفان للترخيم من
نحو منصور وعمار ولم يحذف حرفان من نحو مختار بل يقال في
ترخيم يا مختا اذ الالف فيه ليست بمدة بالتفسير المذكور لان
الالف غير زايد بل بدل عن يا متحركة في الاصل اذ اصله مختير
وان الثاني فانه فيها اذا كان المنادى مركبا نحو بعلبك وحضر
موت فانه يحذف او الاسم الاخير بمنزلة تا التانيث في قائمة فكما
يحذف تا التانيث فكذلك يحذف الاسم الاخير ههنا وان الثا لث
فانه فيما اذا كان المنادى غير ما يحذف له حرفان او الاسم الاخير نحو
يا حار فيحذف فيه حرف واحد وهو الثاني في حارث عملا بالاصل
لان الاصل فيه حذف حرف واحد والزيادة بسبب العارض والعارض
مفقود ههنا هو التحقيق باب الترخيم قوله الا ما في اخره تا التانيث
استثناء من قوله علما زايدا على ثلثة احرف اي يشترط في ترخيم
المنادى العلمية والزيادة على ثلثة احرف الا في اسم يكون في اخره
تا التانيث فانه اي الشان لا يشترط فيه اي فيما اخره تا التانيث
الزيادة على ثلثة والعلمية لان اشتراط الزيادة فلا يلزم

على الثلاثة كان للهرب من اختلال الكلمة وبالترخيم يحذف

التاء وهي الزيادة فلا يلزم من ذهاب الزايد اختلال الكلمة وان

اشترط الكلمة كان لاستدعائها التخفيف وتاء التانيث قد

خلفها لانها زايدة وهي مستدعية للتخفيف لتلتها امثال الاسم

الذي كان في نحوه تاء التانيث نحو يا ثبة اقبل او اقبلي في ثبة

على اختلاف المعنى بمعناه لو اردت ثبة العلم قلت اقبل ولو اردت

اسم جنس قلت اقبلي والسابع الاخر الاستثناء الاستثناء استفعال

وهو مشتق من الثني وهو الصرف يقال ثني عنان الدابة اي صرفها

سمي به لان المستثنى مصروف عن حكم الاول ومن تثنيه اي ضاعفه

سمي به لان الحكم ضوعف فيه اذ معنى جائني القوم الا زيد جائني القوم

وجائني زيد وهو اي الاستثناء اخراج الشيء عن حكم دخل فيه

اي ذلك الحكم غيره اي غير ذلك الشيء وانما قال عن حكم دخل فيه غيره

ولم يقل من حكم دخل فيه هو وغيره لان هو الاتناول المنقطع لانك

اذا قلت جائني القوم الا حمارا كنت مخرجا للحمار عن حكم دخل فيه غيره

لا من حكم دخل فيه هو وغيره لان الحمار غير داخل في المجيء اعلم ان الاستثناء

مبتداء وخبره اخراج شيء وهو اي الاخراج مصدر مضاف الى المفعول

وذكر الفاعل متروك اخراجك شيئا وقوله من حكم متعلق بالاخراج

وقوله

78

وقوله دخل فيه غيره جملة فعلية مجرورة المحل على الوصفية لقوله
من حكم وفي هذا المقام اعتراض قوي وبنايه الك اذا قلت جائني
القوم الا زيدا فزيد الاخ من ان يكون داخلا في القوم اولا
فان كان الاول فيلزم التناقض لان نسبة المجيء قد لزمت
لزيد بمجرد قولك جائني القوم لانه منهم واذا اخرجته منهم بعد ذلك
بالا زيدا فقد نفيت المجيء عنه فصار المجيء مثبتا ومنفيا عنه
وما هذا الا تناقض محض وهو باطل لان التنزيل مشتمل عليه
كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فانه اذا اريد بالف
سنة على الانفراد جميع مدلولها فقد اخبر بانه لبث الجميع فيستحيل الاخراج
منه شيء لانه يؤدي الى ان يكون المثبت اقل من الف وقد علم انه
لبث الفا وان كان الثاني لزم خرق اجماع اهل اللغة لانه خالف
اجماعهم على ان الاستثناء من المتصل اخراج ما بعد الا عما قبله
والجواب عنه ان المستثنى منه مراد به الجميع بالنظر الى المفردات من
غير حكم بالاسناد فاذا اخرج منه المستثنى على التخفيف ثم حكم بالاسناد
اذ لا حكم على كلام متكلم بالاسناد الا بعد تمامه فلا يلزم التناقض لان
دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخرجه بالا انما كان قبل الاسناد الفعلي
اليه فقولنا جائني القوم الا زيدا بمنزلة القوم المخرج عنهم زيد جائني

والتناقض انما يلزم ان لو كان الاخراج بعد الحكم بالاسناد وليس
كذلك لان الحكم بالاسناد بعد كمال فهم المفردات وتمامهم كما يحكم
في بدل البعض والاشتمال مثلا لو قلت ضربت زيدا راسه اخبرت عن
القائم الضرب من تخصيص جزء منه فلو حكمت بتمام الاسناد قبل ذكر
الرأس ناقضت الا انك لم يحكم به الا بعد تمامه بالرأس والمستثنى
ينتصب في الكلام الموجب التام وهو ان الكلام الموجب ما ليس
بنفي ولا نهي ولا استفهام فانك اذا قلت جاءني القوم فقد حكمت
بوجود المجيء واوجبته فيكون الكلام موجبا واحترز به عن غير الموجب
فانه يجوز غير النصب كما يجيء وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي
لان من التي لاستغراق الجنس كما تزاد فيهما تزاد فيه ايضا نحو قوله تع
هل خالق غير الله وانما يجب النصب في كلام الموجب لعدم جواز الابد
ال فيه لان البدل تقوم مقام المبدل منه وعمل فيه عامله فصار قولنا
جاءني القوم الا زيدا بمنزلة جاءني الا زيد فيلزم مجيء جميع العالم سوى زيد
وهو محال واعلم ان قوله والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب ليس
جاريا على الاطلاق لانه قد يكون لا يجوز النصب في الكلام الموجب
نحو جاءني القوم غير زيد وسوى زيد فالاولى ان يقول والمستثنى بعد الا
ينتصب في الكلام الموجب لئلا ينتقض به وكذا يجب نصب المستثنى ٥

٥ اذا تقدم المستثنى

على

على المستثنى منه لعدم جواز البدل فيه لان البدل لكونه من التوابع
لا يتقدم على المبدل منه وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم على صفته و
هي خير منك وانما يجب النصب عنده لان الصفة كالجزء من الموصوف
فكان تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه كتقديمه عليه فيجب النصب
واما عند سيبويه فيجوز الاستثناء ويختار البدل لانه في كلام اسم غير
موجب لان الموصوف والصفة شيء واحد فاذا تأخر عن الموصوف
وكانه تأخر عن الصفة فكان تأخير المستثنى عن الموصوف بمنزلة
تأخيره عن الصفة لان الصفة كالعدم ان المقصود هو الموصوف
وهو متأخر عنه وعند المبرد الاستثناء والبدل سواء او انقطع المستثنى عنه
اي عن المستثنى منه فيجب نصب المستثنى لان البدل الغلط لا يجيء في
كلام الفصحاء اذا لم يكن المراد منه التفنن في الكلام فاورد اللف و
والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا كلام الموجب ثم ذكر المنقطع واورد مثال
الاول بقوله نحو جاءني القوم الا زيدا ومثال الثاني بقوله وما جاءني الا زيدا
احد ومثال الثالث بقوله وجاءني احد الا حمارا واما المستثنى اذا كان
في غير الموجب التام فانه يجوز فيه النصب على الاستثناء والبدل والمراد
بالتام ما يكون المستثنى منه مذكورا واحترز بغير الموجب فانه لا يجوز
فيه الا النصب كما عرفت وبالتام عن غير الموجب الغير التام لانه يجوز فيه

النصب والبدل بل هو منوب على حسب اقتضاء العامل فانه قبل

ان قولهم ان ابى القوم عن القيام الا زيد الكلام غير موجب لثبوت

النفي فيه لان ابى يدل على النفي وتام لان المستثنى منه فيه اى في ابى القوم

عن القيام مذكور مع انهم لم يجوزوا فيه البدل والجواب عنه ان يقال

لا نسلم انهم لم يجوزوا البدل فيه ولئن سلمنا ذلك لكن انه غير موجب لان

المراد بالنفي ما حصل باداة النفي وليس كذلك هنا والبدل هو

الفصيح اذ فيه يكون حركة [illegible] وفق حركة المستثنى منه نحو ما جائنى

احد الا زيد لرفعهما بخلاف النصب على الاستثناء ولا شك ان سلوك

طريقة الموافقة اولى فيكون البدل هو الفصيح وههنا قد ترك قيوداً

لو ينبغى ان يقول فكذا وفي المستثنى المتصل في غير الموجب التام

الواقع بعد الا غير متقدم وغير مردود به كلام يتضمن الاستثناء وغيره

متراخ عن المستثنى منه واحترزنا بالقيد الاول عن المستثنى الواقع

بعد سوى وما عدا وما خلا فانه لا يجوز فيه البدل ايضا وبالثاني عما

وقع قبل المستثنى منه فانه لا يجوز فيه البدل ايضا والثالث عن

نحو ما قام القوم الا زيدا رداً به قول من قال قام القوم الا زيدا

فان النصب ههنا هو المختار دون البدل لقصد التطابق بين

الكلامين وبالرابع من نحو جائنى احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا

فان البدل

فان البدل في غير مختار لان البدل انما كان مختار القصد التطابق

بين المستثنى والمستثنى منه في الاعراب ومع التراخي لا يظهر التطابق

كذا اعترض على صاحب لب الالباب السيد عبد الله التواب هذا في

غير الموجب التام واما في غير الموجب الناقص فان انه يكون

الا فيه لغوا في اللفظ لا في المعنى لانها ناقصة لنفي ما سبق ويعرب

على حسب اقتضاء العوامل تقول في غير الموجب التام ما جاءني احد

الا زيد بالرفع والا زيدا بالنصب ... المفعولية لرايت وما مررت

الا بزيد بالجر بسبب حرف الجر وحكم غير كحكم الاسم الواقع بعد الا على

التفصيل المذكور تقول في الكلام الموجب جاءني القوم غير زيد بالنصب

كما ينصب الاسم الواقع بعد الا في الكلام الموجب التام وتقول في غير

الموجب التام ما جاءني احد غير زيد بالرفع وغير زيد بالنصب كما يكون

الاسم الواقع بعد الا كذلك في غير الموجب التام وتقول في غير الموجب

الناقص ما جاءني غير زيد بالرفع كما يرتفع الاسم الواقع بعد الا فيه

ومثال المستثنى المقدم ما جاءني غير زيد احد وجاءني احد غير حمار ومثله اي مثل

غير سوى بالكسر مقصورا في انه يستثنى به ويجوز الضم والفتح وكذا

سواء بالكسر ممدودا ويجوز فيه الفتح ايضا والمراد فيه الضم واعرابها النصب

دائما على المظهر فيه نبا ان ظرفيتها ان العرب تجري الظروف المعنوية

وما

وما مر

كما يكون

وما مر

ومثال المس

مجرى الظروف الحقيقة فيقولون جلس فلان مكان ولا يعنون
الا منزلة في الذهن مقدرة فينصبونه نصب الظروف الحقيقية ويستعملون
سوى وسواء ايضا في مثل هذا الوضع فيقولون مررت برجل سواك
ويعنون مكانك وعوضا منك فلزم ان ينتصب انتصاب
المكان للظرفية المعنوية واليه مال ابن الحاجب وحمل قوله وما
قصدت من اهلها لسوائكا على الشذوذ والاصح ما ذهب اليه
الكوفيون من انهما ليسا بمنصوبين على الظرف دائما لمجيء استعمال
سوى مبتداء وفاعلا وصفة واسم ليس مثال الاول قوله واذا
تباع كريمة او تشترى فسواك بايعها وانت المشترى فان سواك
مبتداء وبايعها خبره ويجوز ان يجعل بايعها مبتداء وسواك خبره
مقدما عليه ومثال الثاني في قوله ولم يبق سوى العدوان دنا
هم كما دانوا فان سوى ههنا وقع فاعلا لقوله ولم يبق والقول بان
فاعله محذوف تقديره ولم يبق شيء سوى العدوان ممنوع اذا
الفاعل لا يحذف لكونه كالجزء من الفعل ومثال الثالث قوله
واتى الى قوم سواكم لا ميل فان سواكم مجرور تقديرا لكونه صفة
لقوم ومثال الرابع قوله الاثري ليلى ليس بيني وبينها سوى
الليلة اني اذا لصبور فان سوى الليلة مرفوع تقديرا لكونه

اسم

41

اسم ليس كذا في شرح الزينية والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منها منصوبها قبل المرفوع اى مرفوعها واثنان منها على العكس اى مرفوعها قبل المنصوب والستة التى كانت منصوبها قبل المرفوع يسمى المشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من وجوه الاول فى كونها ملازما للاسماء كالفعل والثانى فى كون آخرها مبنية على الفتح كالفعل الماضى والثالث فى كونها على ثلثة احرف فصاعدا كالفعل ولما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه فى ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم منصوبها على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك كما تقول ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب ههنا لازم فى غير الظرف وثمه جائز وانما التزم فيها ذلك لانه لبس للحروف وحط فى العمل وانما هى محمولة على الفعل وفرع عليه كلفيلس ان يلتزم طريقة واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجرى مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمروا وضرب عمروا زيد وانما كان وجب تقديم المنصوب اولى ليكونها ابعد من مشابهة الفعل لان الاصل فيان باقى الفعل فاذا اخر المرفوع ههنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاط رتبتها عن رتبة وجاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا لانهم يجوزون فى الظروف

مالم يجوز دواحد غيرها واعلم انه لوقال الاحرف الداخلة بدل عن قوله

الحروف لكان احسن لان الحروف جمع كثرة وهو لا يستعمال الا في مافوق

العشرة وهذه الحروف ليست الا ست العشرة اللهم الا ان يقال

ان اطلاق جمع الكثرة في موضع القلة على سبيل التجوز كقوله تعالى ثلثة

قروء في موضع اقرء وهي اي الحروف المشبهة بالفعل انّ بالكسر

وانّ بالفتح وهما موضوعان للتحقيق فانك ان زيدا قائم فان رر

تحقق مضمون الجملة وتثبت قدمها في الصدق وكذا اذا قلت

بلغني ان زيدا قائم وكانّ وهي موضوعة للتشبيه ولكنّ وهي موضوعة

للاستدراك وهي تعقيب الكلام لدفع وهم من يتوهم ثبوته اونفيه

وليت وهي موضوعة للتمني ولعلّ وهي موضوعة للترجي والفرق

بين الترجي والتمني ان التمني يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما

لايمكن وقوعه نحو ليت الشباب يعود يوما فاخبره ما فعل المشيب

والترجي لا يستعمل الا فيما يمكن وقوعه اذ المحال لا ترجى وقوعه اعلم

ان المصنف رح اورد في كلامه الصنيفة البديعة وهي اللف والنشر

على الترتيب لانه ذكر اوّلا ان بالكسر ثم ان بالفتح ثم كانّ ثم لكنّ

ثم ليت ثم لعلّ فاورد مثال الاوّل بقوله تقول ان زيدا منطلق

ومثال الثاني بقوله وبلغني ان زيدا ذاهب اي ذاهب زيد مثال

الثالث

الثالث بقوله وكان زيدا الاسد اصله ان زيدا كالاسد فلما نقلت
كافا للتشبيه الى ما قبل ان للعلم في اول الامر ان هذه الكلام للتشبيه
ثم ابدلت كسرة الهمزة الى الفتحة حفظا بجانب الكاف لكونها
من الحروف الجارة وهي مختصة بالمفردات وهمزة ان تفتح في
مكان المفردات فان قيل ان هذا من حيث المعنى كلام تام
وتلك الهمزة تكسر في مكان الجملة والجواب عنه ان ذلك مسلم الا ان
الفساد الصوري اسرع ظهورا من المعنوي فاذا رفع الاول
يكون اولى من الثاني ومثال الرابع بقوله وما جائني زيد لكن عمروا فان
هذا انما يتيسر اذا كان بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر ومثال
الخامس بقوله وليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل الشيب
اعلم انه لو قال الا ليت الشباب يعود يوما لكان اولى وبيان او
لوية ظاهر على من له ذي شعور في العروض ومثال السادس بقوله
ولعل زيدا عائد والفرق بين ان وان بعد اشتراكهما في افادة
التحقيق ان ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد وان
المفتوحة بخلافها لانها لا تفيد عن تجعل الجملة بمنزلة المفرد حتى
يكون ما قبلها اي قبل المفتوحة فعل كبلغني ان زيدا منطلق او
يكون ما قبلها اسم كقولك حق ان زيدا منطلق وانما الشرط

تقديم حق على ان المفتوحة مع اسمها وخبرها لانهم لو اخروها لكان
عرضة لدخول ان عليها نحو ان ان زيدا منطلق حق وهذا ليس
بجائز لامتناع اجتماع الحرفين اللذين يكونان بمعنى واحد ولاجل
ان ان المفتوحة لا تفيد بل تجعل الجملة التي تدخل عليها بمنزلة
المفرد وتفتح اذا كانت واقعة بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك
لانها مع اسمها وخبرها فاعل لفعل محذوف اذ تقديره لو ثبت
مجيئك لاكرمتك فاذا لزم الفتح بعد لو لان الفاعل لا يكون الا مفردا
وتفتح ايضا اذا وقعت بعد لولا لان لولا مبتداء محذوف خبره
وهو لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا
فكانك قلت لولا انطلاق زيد موجود لكان كذا ولو كسرت
لكان الجملة والجملة لا يصح الخبر عنها وايضا تفتح اذا كانت واقعة
بعد علمت وبعد اخواته نحو ظننت وحسبت لانك اذا قلت علمت
ان زيدا عالم فكانك قلت علمت علم زيد حاصلا الا انهم تركوا ثاني
المفعولين من ان لطول الكلام بان وصلته فلما حذف الثاني لم يبق
الا الاول وهو مفرد فلزم الفتح بعد علمت واخواته وكذلك تفتح
اذا كانت مضافة اليها نحو عجبت من وقت انك جالس لو
جوب كون المضاف اليه مفردا فاذا دخلت اللام في خبرها اي في خبر ان

بعد علمت

43

واخواتها كسرت ان مثاله قوله تع والله يعلم انك لرسوله لان
علمت صار معلقا اي كان عمله باطلا لفظا عند دخول اللام على خبره
نحو علمت لزيد منطلق واذا كان كذلك يكون ما بعده من
منطق الجمل فيكسر وتدخل ماء الكافة على جميعها اي جميع الحروف المشبهة
بالفعل فيكفها اي تمنعها اي الحروف المشبهة بالفعل عن العمل
مثاله قوله تع انما الله اله واحد لان لما اتصلت بما صارت كالجزء منها
فاخرجها عن شبهه الذي هو علة بناء اواخرها على الفتح واتصال
الضمير بها كاتصالها بالفعل وزال اختصاص هذه الحروف بالاسماء
بعد دخول ما عليها فدخلت على الجملة الفعلية ايضا كقوله تع انما
يعمر مساجد الله لان طلب الاسم كان لشبهه الفعل فيزول الطلب
لزوال الشبه فيبطل العمل لزوال العلة كذا ذكره صاحب المقاليد ولما
فرغ عن بيان الستة التي كان منصوبها قبل المرفوع اخذ ان يبين
الاثنين اللذين كان مرفوعها قبل المنصوب فقال الاثنان
اللذان كان مرفوعهما قبل المنصوب اي قبل منصوبهما وهما
ما ولا المشبهتان بليس قوله الاثنان مبتداء وقوله واللذان
صفة له وقوله ما ولا خبره مثال ما المشبهة بليس نحو ما زيد منطلقا
ومثال لا المشبهة نحو لا رجل افضل منك واشار بقوله المشبهتان

تقديم حق على ان المفتوحة مع اسمها وخبرها لانهم لو اخروها لكان
عرضة لدخول ان عليها نحو ان ان زيدا منطلق حق وهذا ليس
بجائز لامتناع اجتماع الحرفين اللذين يكونان بمعنى واحد ولاجل
انّ ان المفتوحة لاتفيد بل تجعل الجملة التي تدخل عليها بمنزلة
المفرد وتفتح اذا كانت واقعة بعد لو نحو لو انك جيتني لاكرمتك
لانها مع اسمها وخبرها فاعل الفعل محذوف اذ تقديره لو ثبت
مجيئك لاكرمتك فاذا لزم الفتح بعد لو لان الفاعل لايكون الا مفردا
وتفتح ايضا اذا وقعت بعد لولا لان لولا مبتداء محذوف خبره
وهو لايكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا
فكانك قلت لولا انطلاق زيد موجود لكان كذا ولو كسرت
لكان الجملة والجملة لايصح الخبر عنها وايضا تفتح اذا كانت واقعة
بعد علمت وبعد اخواته نحو ظننت وحسبت لانك اذا قلت علمت
ان زيدا عالم فكانك قلت علمت علم زيد حاصلا الا انهم تركوا ثاني
المفعولين من ان لطول الكلام بانّ وصلته فلما حذف الثاني لم يبق
الا الاول وهو مفرد فلزم الفتح بعد علمت واخواته وكذلك يفتح
اذا كانت مضافة اليها نحو عجبت من وقت انك جالس لو
جوب كون المضاف اليه مفردا فاذا دخلت اللام في خبرها اي في خبر انّ

بعد علمت

43

واخواتها كسرت ان مثاله قوله تع والله يعلم انك لرسوله لان
علمت صار معلقا اى كان عمله باطلا لفظا عند دخول اللام على خبره
نحو علمت لزيد منطلق واذا كان كذلك يكون ما بعده من
مظان الجمل فتكسر وتدخل ماء الكافة على جميعها اى جميع الحروف المشبهة
بالفعل فتكفها اى تمنعها اى الحروف المشبهة بالفعل عن العمل
مثاله قوله تع انما الله اله واحد لان لما اتصلت بما صارت كالجزء منها
فاخرجها عن شبه الذى هو علة بناء اواخرها على الفتح واتصال
الضمير بها كاتصالها بالفعل وزال اختصاص بهذه الحروف بالاسماء
بعد دخول ما عليها فدخلت على الجملة الفعلية ايضا كقوله تع انما
يعمر مساجد الله لان طلب الاسم كان لشبهه الفعل فيزول الطلب
لزوال الشبه فيبطل العمل لزوال العلة كذا ذكره صاحب المقاليد ولما
فرغ عن بيان الستة التى كان منصوبها قبل المرفوع اخذ ان يبين
الاثنين اللذين كان مرفوعهما قبل المنصوب فقال الاثنان
اللذان كان مرفوعهما قبل المنصوب اى قبل منصوبهما وهما
ما ولا المشبهتان بليس قوله الاثنان مبتداء وقوله واللذان
صفة له وقوله ما ولا خبره مثال ما المشبهة بليس نحو ما زيد منطلقا
ومثال لا المشبهة نحو لا رجل افضل منك واشار بقوله المشبهتان

بليس لا علة عملهما اى يعملا لكونهما مشابهين بليس اما وجه مشابهة

ما بليس فمن حيث انهما لنفى الحال ودخولهما على الجملة الاسمية ودخول

الباء فى خبرهما واما وجه مشابهة لا به فمن حيث انهما لنفى الحال

ودخولهما على الجملة الاسمية ودخول الباء فى الآن مشابهة ما به

اكثر من مشابهة لا به ولهذا تدخل لفظة ما على المعرفة والنكرة

معا ولفظة لا لا تدخل الا على النكرة وانما اختصت بالنكرة دون

المعرفة لان دخولها على النكرة احق من دخولها على المعرفة لانها

فى الاغلب لنفى الجنس وذلك لا يتصور الا فيها واذا انتقض

النفى اى نفى ما ولا بالا او قدمت الخبر اى خبرهما على الاسم اى على

اسمهما بطل عملهما اى عمل ما ولا مثال انتقاض النفى بالا نحو ما زيد

الا منطلق ومثال تقديم الخبر على الاسم نحو ما منطلق زيد اما بيان

بطلان عملهما عند انتقاض النفى بالا فلزوال المشابهة التى يعملان

بها عمل ليس واما بيان بطلان عملهما عند تقديم خبرهما على اسمهما

فلئلا يلزم المساوات بين عملهما وعمل ليس وهى ممنوعة لوجوب كون

مرتبة الاصل على من مرتبة الفرع بخلاف ليس فان عمله لا يبطل

وان كان نفيها منتقضا بالا وخبرها متقدم على اسمها لكونها فعلا جرى

ويلا وجه آخر وهو اى ذلك الوجه الآخر نصب الاول وان ترفع الثانى

بها

بهاو ذلك اى نصب الاول ورفع الثانى اذا كان الاسم الذى
دخل عليه لا مضافا الى النكرة او كان ذلك الاسم مضارعا له اى مشابها
للمضاف مثال الاول نحو لا غلام رجل كائن عندنا ومثال الثانى نحو لا
خيرا من زيد جالس عندنا وانما تنصب لا اذا كان الاسم مضافا
او مشابها به لكونها بمنزلة ان وهم يحملون الشئ على نقيضه
كما يحملونه على نظيره وانما قال مضافا الى نكرة لان الاضافة فى هذا
الباب الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ح ولا مساغ لدخول لا
هنا على المعرفة اللام الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيدا
لنا او غدا فى الدار لعدم تعريف المضاف واما خبر لا هذه مرفوع نحو
لا غلام رجل كائن عندنا ثم انهم اختلفوا فى ارتفاعه فبعضهم ذهب الى انه
مرفوع بالحروف كما فى ان وبعضهم ذهب الى انه مرفوع بالخبرية كما
هو قبل دخول لا ولا عمل للحرف فيه متمسك الاول ان لا نحوها
خبر ان فوجب ان ترفع الخبر كان وكذا ان معنى النفى فيها تقتضى
مضمون الجملة فيجب ان يكون عاملا فى طرفيها ومتمسك الثانى
لان لا فرع على ان فوجب ان لا يكون مساويا فى العمل لانحطاط
رتبة الفرع عن الاصل واعلم ان مذهب الحجازيين اثبات الخبر
فى هذا الباب واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر فى كلامهم بل يحذفونه

ف لازما كما حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا واما النكرة

المفردة فمبنية اى مع لا على الفتح ان كان نصبه بالفتح نحو لا رجل في الدار

وعلى الكسر ان كان نصبه بالكسر نحو لا مسلمات في الدار وعلى الحرف ان كان

نصبه بالحرف كالتثنية والجمع نحو لا رجلين ولا مسلمين ومن هذا ظهر ان

المصنف لو قيد البناء على الفتح بما قيدناه لكان اصوب فالمراد بالمفردة

ههنا ما يقابل المضاف ليتناول التثنية والجمع وقد سبق الاشارة الى

علة الموجبة للبناء في البناء العارض واحترز بالنكرة عن المعرفة

فانها ليست بمبنية وبالمفرد عن المضاف والمشبه به فانهما

غير مبنيين والعلة الموجبة لعدم البناء المعرفة والمضاف والمشبهة

مرت فيه ايضا ويقال له لا رجل في الدار نفي الجنس لان رجلا

ما شمل على الجنس كله بطريق البدل فقولك جائني رجل يصح الكل

واحد من الامة فيكون زيدا او عمروا او بكرا ولا يكون اكثر من

واحد قال صاحب الضوء في قولهم نفي الجنس نوع من التجوز لانه

نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس الا ترى انك اذا قلت لا رجل

في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته في الدار لا نفسه فان

كررت لفظة لا مع النكرة المفردة جاز فيه اى في ذلك المفرد الرفع

والنصب والتكرير مثاله نحو لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع مع

التكرير

التكرير في هذا المثال لانه مبني على السؤال نحو ان يقال حول ام قوة
بغير الله فنقول لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز في هذا المثال خمسة اوجه
الاول فتحهما بان تجعل لا في الموضعين لنفي الجنس ويقدر لهما خبر واحد
عند سيبويه ويكون الكلام جملة واحدة لان لا التي كان اسمها مفتوحا
لا يعمل عمل ان في الخبر عنده ويجوز ان يقدر خبرين عنده ايضا واما
عند غير من يعمل لا المفتوحة اسمها في الخبر فيجوز ايضا ان تقدر لهما
خبر واحد لان الاول والثانية وان كانتا عاملين الا انهما متماثلان
فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحدا كما ان زيدا وان عمروا قائمان
ويجوز ان يقدر لكل واحد خبر ايضا وثانيها نصب الثاني مع فتح الاول بان
الاولى لنفي الجنس ويكون الثاني معطوفا على لفظ الاول ولا يجوز
على هذا ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه لان خبر لا مرفوع عنده
بالابتداء وخبره قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة في الخبر
بالاتفاق فلو قدر لهما خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين
وهو غير جائز وثالثها رفع الثاني مع فتح الاول على ان يكون الثاني
معطوفا على محل الاول وعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر
واحد لكون الخبر خبر للمبتداء وعند غيره لا بد لكل واحد خبر لئلا يلزم اجتماع ع
العاملين وهما الابتداء ولفظة لا على معمول واحد ويجوز ان

ان يكون لا في هذا الوجه بمعنى ليس ورابعها رفعهما معا لانه يجوز

الغاء عمل لا هذه لضعفها في العمل لانها تعمل بالمشابهة وما تعمل

بالمشابهة عمله ضعيف مع حصول شرط الالغاء وهو التكرار فيكون

الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زايدة وجد او ملغاة

غير زايدة ويجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد وان يقدر لكل واحد

خبر عند سيبويه وغيره لانه لا عمل على هنا الا الابتداء وخامسها رفع

الاول وفتح الثاني على ان تجعل الاولى بمعنى ليس والثانية غير

ملغاة يجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه وعند غيره لا يجوز

هكذا يجب ان تعريف هذا المقام فانه من المواضع التي زلت

فيها اكثر الاقدام واما المفرد المعرفة فلا تقع بعدها اي بعد كلمة

لا الا مرفوعة وهي اي لا مكررة مثالها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو

واما وجوب الرفع فلزوال المشابهة التي يعمل بها لا من كونها

لنفي الجنس عند دخولها على المعرفة واما وجوب التكرار جابرا لما فات

عنه عن نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة الحروف العاملة

في الفعل المضارع تسعة اربعة منها اي التسعة تنصبه اي الفعل

المضارع وخمسة منها تجزم اي الفعل المضارع اما الحروف الناصبة

للفعل المضارع فمنها ان المصدرية واحترز بالمصدرية عن الزايدة

والمفردة

46

والعزة والواقعة بعد باب ظننت فان كلا منها لا ينصبه وهي اعني ان
المصدرية اصل نواصب المضارع فوجب ان ينصب المضارع لكونها مشابهة
بان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث اللفظ وتغير الجملة
التي بعدها الى المصدر ولن وهي موضوعة لتاكيد النفي في الزمان
المستقبل نحو لن يخرج زيد فانه افاد تاكيد النفي في الخروج لانك اذا قلت
لا يخرج زيد كنت نافيا خروج زيد نفيا عن التاكيد الزائدة عليه و
واذا قلت لن يخرج زيد كنت نافيا خروج زيد نفيا زيد عليه التا
كيد وقيل انها للتابيد اي لن تو بيد اي لن النفي ما دخلت هي عليه
وهو باطل وتما يدل على بطلانه التعليق نحو قوله تع فلن ابرح الارض
حتى يأذن لي اي فالتعميم اولما ذهب اليه الاكثرون لان تاكيد
النفي يجوز ان يكون مؤبدا اوغير مؤبد وكي وهي وضعت للتعليل
اي للتعليل ما قبله واعلم ان بعضا من النحاة ذهب لان الحرف
الناصب هو ان هذه فقط والبواقي تنصب باضمار ان بعدها وذ
هب الاكثرون الى ان ولن واذن وكي كلها مستوية الاقدام في
النصب والاول ليس بجيد لان اصل لن لا ان واذن اذا ان على الاصح
فلا اضمر ما بعدهما لفظه ان لزم حصول ما ليس بمفتقر اليه وهو التكرار
فلو اضمر بعد كي لكانت حرف جر لا ناصبا وهي ليست بجارة بدليل

دخول اللام عليها نحو قوله تعالى لكيلا تاسوا فلو كانت حرف الجر لامتنع

حرف جر على مثله فاللازم باطل لما ذكرنا فكذا الملزوم ويتقوى بعض

القول بانه لو كان اصل لن لا ان لما جاز تقديم ما في حيزها عليها

لكنه جائز بدليل صحة قولك اما زيدا فلن اضرب وهذا التزييف

ليس بشئ لانا لا نسلم اللزوم لان احكام الحروف ومعانيها قد يزول

بتركيب البعض بالبعض كما ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معناها

معنى لو ويحدث معنى التحضيض وعند الفراء اصلها لا فابدلت

النون من الالف والاول اصح لانها على تقدير الابدال لم يزد لفظه

على الاصل ليدل على تاكيد النفي بخلاف الاول واورد المصنف اللف

والنشر مرتبا لانه قد ذكر اولا ان المصدرية ثم لن كي فاورد مثال الاول

بقوله تقول احب ان تقوم تاكيد بالتاء بدليل تقدير المصنف | ربالياء صح

اياه بقوله اي قيامك ومثال الثاني بقوله لن يفعل ومثال

الثالث بقوله جئتك كي تعطيني حتى اي مجيئي بك معلول

باعطائك لها والرابع من الحروف الناصبة للفعل المضارع اذن

اصلها اذا ان كما مر وهو اي اذن جواب باعتبار القول وجزاء

باعتبار الفعل كقولك اذن اكرمك لمن قال لك انا اتيك

واللام في لمن يتعلق بقولك وانما تنصب هذه اذن الفعل

المضارع

47

المضارع اذا كان الفعل الذي حصل بعدها اي بعد اذن منونا لها اي
اذن غير معتمد على شيء حاصل قبلها فان اعتمد الفعل الواقع بعدها على شيء
قبلها بطل العمل اي الاذن لكقولك انا اذن اكرمك بالرفع ولا
يجوز بالنصب لان الفعل معتمد على شيء قبل اذن وهو انا فلو جاز
النصب لزم وجود المبتداء بدون الخبر وهو ممتنع ولو رفع لزم الغاء
عمل اذن وهو جائز لان اذن ليس فيه موضع على العمل حتى لا يجوز
الغاءها البتة كما كان ان كذلك لانها قد تقع في موضع لا يكون
لها عمل نحو انا اذن فاعل كذا وايضا بطل عملها ان اعتمد على الشرط
والقسم مطلقا اي سواء كان قبلها او بعدها نحو ان تأتني
اذن اكرمك ولا يجوز فيه النصب بل يجب الجزم اذ الشرط قبله
سيتعدى على الجواب ولو نصب لبطل حكم الشرط وذلك نحو ممنوع فان
الشرط بدون الجزاء غير متصور وبطلان عمل اذن جائز غير وكذلك
اذ قلت والله اذن لا افعل فيلغى عمل اذن ايضا لان الفعل
الواقع بعدها معتمد على اليمين واعمالها لها يبطل حكم اليمين كما يبطل
حكم الشرط وكذا بطل عمل اذن اذا اريد به اي بالفعل الواقع بعدها
اي اذن الحال وان يعتمد على شيء قبلها وان فيه للوصل مثاله نحو اذن
اظنك كاذبا لمن يحدثك وانك في حال النطق لان نواصب

مضارع مبنی علی الاستقبال الابدی ان اذن ولن وکی لاخلاص المضارع
في الحال واعلم ان المص رح قد ذکر شرطا آخر لعملها وهو عدم الفصل بينها و
بين معمولها لان لو فصل لا يعمل وان لم يعتمد الفعل علی شيء قبلها و
لم يرد به الحال لضعفها فلا يعمل اذن في الدار اکرمك الا بالرفع و
ان من بينها اي من بين نواصب فعل المضارع تدخل علی الفعل الماضي
نحو عجبت من ان ضرب زيد لما ثبت من قبل ان اصل نواصب
الفعل المضارع وهو ان واخواتها محمول بمشابهتها فيجب کان
قويا فيدخل علی الماضي وتضمر ان بعد ستة احرف وهي تلك الستة
حتی ولام کي ومعناه اي معنی کي وهو کون ما قبلها سببا لما بعدها
ولهذا سميت بلام کي قيل فالاولی ان يوضع موضع لام کي لام جر حتی
يدخل فيه لام کي هذه واللام التي للصيرورة والزايدة اوکلها ينصب
المضارع باضمار ان بعد مثال الصيرورة قوله تعالی فالتقطه آل فرعون ليکون
لهم عدوا وحزنا ومثال الزايدة قوله تعالی يريد الله ليبين لکم فان
هذه اللام زايدة بمعنی يبين لکم لکونه مفعولا يريد ولام الجحد وهي
لام زايدة لتاکيد النفي الداخل علی کان الماضية المنفي سواء کان لفظا ما
ضيا کقوله تعالی وما کان الله ليعذبهم او مضارعا کقوله لم يکن الله ليغفر
لهم وانما سميت لام الجحد لمجيئها بعد النفي اذ الجحد عبارة عن نفي ما توهم

ذکره

ذكره مشتبا والفعل بين لام كي ولام الجحد ان الاول للتعليل و
هذه اللام ليست كذلك وان الاول لو طرحت من الكلام لم
يختل المعنى المقصود بخلاف الجحد فان الثاني لا يذكر الا بعد نفي داخل
على كان المذكور وتلك اللام ليست كذلك واو التي بمعنى الى او الا
وجه عدوله عن عبارة الاكثرين وهي او بمعنى الى ان انه لو كانت
بمعنى الى ان فيضمر ان بعدها فيكون تقدير قولك او تعطيني حقي
الى ان تعطيني حقي وهذه يؤدي الفساد فلذلك عدل عنها
وقال او بمعنى الى تعبيرا دفعا لذلك الفساد وواو الصرف
وقال لها واو الجمع اما وجه تسميتها بواو الجمع فلكونها بمعنى
مع واما وجه تسميتها بواو الصرف فلانها تصرف اعراب
الثاني عن الاول لما فرغ عن تعدادها شرع في امثلتها على
الترتيب المذكور في المتن فقال في مثال حتى نحو سرت
حتى ادخلها فكانك قلت حتى ان ادخلها والدليل
على ان الفعل الواقع بعدها منصوب باضمار ان قوله ولويت
عين ابي الدهيق بمطله حتى المصيف وتغلو القعدان فان المصيف
مجرور بحتى وتغلو معطوف عليه وهو منصوب فلو لم يكن نصبه بان
مضمرة بعدها نفي لما جاز العطف على المجرور ولكان بحتى في موضع واحد

جاراً وناصباً وهو غير جائز وفي مثال لام كي نحو جئتك لتكرمني حال
فائك قلت لأن يكرمني اي مجيئي لك بسبب لاكرامك اياي
وفي مثال لام الجحد نحو وما كان الله ليعذبهم اي لان يعذبهم
وانما اضمر ان بعد لام كي وبعد لام الجحد لانهما جارتان فلو لم نضمر
ان بعدهما لزم دخول الجر على الفعل وهو ممتنع لانه من خواص الاسم
من خواص الاسم كما عرفت في صدر الكتاب وفي مثال او التي
بمعنى الى والا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني
حقي او الا ان تعطيني حقي وانما اضمر ان بعد او لانه بمعنى الا والى
وايا ما كان يلزم اضمار ان بعدها حتى يكون الفعل معها في قوة
المصدر لاختصاص هاتين الكلمتين بالاسماء وفي مثال واو الصرف
نحو ولا تاكل السمك وتشرب اللبن لانها في الاصل من حروف العاطفة
وهي لا يعمل النصب فيلزم تقدير ان بعدها حتى تعمل النصب وانما
اضمر ان بعد واو الصرف ولم يعمل بنفسها اذ لو عملت فلا يخلو اما ان
يعمل اعتبار باصلها او بمعنى العارض لها لا سبيل الى ان يعمل باعتبار
الاول لان المعنى الذي وضعت له هو العطف ولا يعمل النصب شيء
من حروف العطف ولا الى ان يعمل باعتبار الثاني لان المعنى العارض
لها هو معنى مع ومن المعلوم ان مع لا يعمل النصب وانما قلنا ان

واو الصرف بمعنى مع لان قولنا لا تاكل السمك وتشرب اللبن
في قوة قولنا لا تاكل السمك مع شربك اللبن فله ان ياكل
السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة بل الجمع بينهما في
وقت واحد واذا اريد المنع من كل منهما يقال لا تاكل السمك
وتشرب اللبن بالجزم اي لا تشرب اللبن والفعل بعد واو الصرف با
ان المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه واذا رفعت وقلت
وتشرب اللبن فيكون تقديره وانت تشرب اللبن قالوا اللائق فعلى
هذا يكون الجمع ممنوعا لا ما اذا اخرت والسادس من الحروف التي
تنصب الفعل المضارع بعدها باضمار ان الفاء التي في جواب
الاشياء الستة وهي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني
والعرض وانما شرط احد هذه الاشياء الستة لان سببية ما قبلها
لما بعدها انما يتحقق عند تحقق احد هذه الامور مثال الامر نحو زرني
فاكرمك والمعنى ليكن منك زيارة فاكرام لك مني ومثال النهي
كقوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي فان يحل تقديره لا يكن
منكم طغيان فحلول غضب مني ومثال النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا
فان تحدثنا تقديره لم يوجد منك اتيان يتسبب الحديث
ومثال الاستفهام نحو اين بيتك فازورك اي فان ازرك

والمعنى ليكن منك تعريف بيت فزيارة منى ومثال التمني قولك ليت لي مالا فانفق منه
اى فان انفق والمعنى اتمنى حصول مال من الله فانفاق منى ومثال العرض
الا تنزل فتصيب خيرا اى ان تصيب خيرا تقديره الا يكون منك نزول
فاصابة خير منى وهو اى العرض قريب من التمني لانك اذا عرضت عليه
النزول فقط حثثته ولا تحثه الا على ما تودّه وتتمناه ولكنه ليس هو باستفهام
لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول وانما القصد ان تذكر
له وتعرض عليه فقط وسبب اضمار ان بعد الفاء ان الحروف العاطفة لا تنصب
فلزم اضمار ان ويجب ان يكون ما قبل الفاء وغيره من العاطفة الناصبة
باضمار ان في تقدير المصدر ايضا لئلا يلزم عطف الاسم المؤول به ان على الفعل
وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان كما فعلت فعلت
واراد به كون الاول سببا للثاني لا بان يكون باضمار شرط لما فرغ
من نواصب المضارع شرع في جوازمه فقال وجازمه اى للفعل
المضارع لم ولما التي ليست بمعنى الا ولا بمعنى حين بل لنفي الماضي
قوله وفي لما توقع اشارة الى الفرق بين لما ولم بعد ان يكون الفعل
بهما مجزوما اى الفرق بين لم ولما ان في لما توقع ليس في لم لان
لما لنفي قد فعل ولم لنفي فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات
وفي قد معنى التوقع فكذلك في لما تقول القوم ينتظرون ركوب الامير

قد ركب

قد ركب ولما يركب وان في لما استغراقا واستمرارا ليس في لم تقول
فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه واذا قلت لما ينفعه
الندم افاد استمرار عدم النفع الى وقت الاخبار وفي لما يجوز حذف
الفعل ولا يجوز مع لم تقول خرجت ولما اي لما يخرج زيد ولا تقول
خرجت ولم لانه بمثابة قد في قد فعل ويجوز حذف الفعل
مع قد كقوله وكان قد فيجوز حذفه مع لما ولان لم زيدت عليه
ما فناب مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله
ان وصلت وان لم اي وان لم تصل اعلم ان الجزم القطع وسميت
هذه الحروف جوازم لقطعها عن الفعل حركته او بعض حروفه وانما عملت
الجزم دون الحركة لانها لما كانت موضوعة لانتقال المضارع
الى الماضي شابهت ان شرطية في الانتقال فاعطيت عملها
وهو الجزم فان قيل فلم لم يجز دخولها على الماضي كما جاز
دخول ان الشرطية عليه والجواب عنه ان وضع لم للانتقال
المذكور خاصة فذلك لا يحصل بدخولها على الماضي بخلاف
ان فانها لم توضع للانتقال المذكور واعلم ان الجوازم تنقسم
الى قسمين قسم يجزم فعلا واحدا وقسم يجزم فعلين معا فمن
الاول لم ولما كما ذكرنا ولام الامر وهو احتراز عن لام تجزم لام

تاكيد فانها لا تجزم ان الفعل وانما كسرت هذه اللام مع ان
الاصل في الحروف الواردة على هجاء واحد ان يفتح على ما عرفت
فرقا بينها وبين لام الابتداء وانما عملت الجزم لانه مشابهة
بلام الجر صورة لكنه لا تدخل الفعل ولم يجعل عمله بل ما هو مقابله وهو
الجزم او لانه مشابه بان الشرطية في لزوم المضارع ونقل معناه من الاخبار
الى الانشاء اقول قوله للغايب حشو مفسد اما بيان كونه حشوا
فلانه لا طائل تحته واما بيان كونه مفسدا فلانه يدل ان لام الامر لو لم يكن
للغايب كما في المخاطب المجهول وكما في قوله تع فلتفرحوا او قوله عم
فلتصفوا صفوفكم لم يكن جازما او الامر بخلافه ولا التي في النهي واحترازه
عن لا التي في النفي فانها لا تجزم الفعل وانما عملت لا في النهي الجزم
ايضا لانه مشابهة بان الشرطية من حيث نقل المضارع لانها النقل
الاخبار الى الامر وان الشرطية لنقل الفعل من المجزوم به الى المشكوك
فيه من الثانية ان التي في الشرط والجزاء وهو احتراز عن ان المخففة
من المثقلة وان الناصبة وانما عملت ان الشرط الجزم لانها تدخل على الجملتين
وتجعلهما بمنزلة واحدة فيحصل الثقل لطول الكلام فيعمل ما فيه خفة وهو
السكون لانه في مواضع الثقل اليق تقول في الفعل الذي دخل عليه
لم نحو لم يضرب وفي الفعل الذي دخل عليه لما نحو لما يركب وفي الفعل الذي دخل

عليه

علیه لام الامر لیضرب زید وفی الفعل الذی دخل علیه لا فی النهی لاتفعل
وفی الفعل الذی دخل علیه ان فی الشرط والجزاء ان تخرج اخرج
وهی ای الشرط والجزاء مجزومان به اذا کان ای الشرط والجزاء
مضارعتین نحو ان تضربنی اضربک بجزم الفعلین فان کانا ای الشرط
والجزاء ماضیا لم یظهر فیهما ای الشرط والجزاء الواقعین الماضی
الجزم لعدم استحقاق الماضی الاعراب نحو ان خرجت خرجت
وان کان الشرط ماضیا والجزاء مضارعا فیه ای فی الجزاء الوجهان الرفع
والجزم نحو ان اکرمتنی اکرمک واکرمک اما الجزم فظاهر واما
الرفع فلانه لما لم یعمل فی الاول الذی هو الشرط افاده وان لا تعمل
فی الثانی الذی هو الجزاء لکونه تابعا للشرط وعلیه ای وعلی رفع الجزاء
الذی وقع مضارعا قول ای قول الشاعر وان اتاه خلیل یوم
مسغبة یقول لا غائب مالی ولا حرم فان الشاعر الفصیح رفع
الجزاء ولم یکن رفعه مختارا لما اختاره الفصیح لان الفصیح لا
یختار الا الفصیح وقال بعض النحو بین الجزم اولی من الرفع اذ
علة عدم العمل فی الشرط کونه ماضیا غیر مستحق الاعراب وتلک
العلة مفقودة فی الجزاء فیظهر تاثیر ان فیه وان کان الشرط
مضارعا والجزاء ماضیا جزم الشرط لاستحقاقه الاعراب لا الجزاء

لعدم استحقاقه الاعراب وقد اهمل المصنف هذا القسم ومجيء الجزاء
ان كان الجزاء جملة اسمية لان الجزم ليس ممكنا فوجب ادخال الفاء
عليها ليدخل على وقوعها جزاء من الشرط او كان امرا فان الجزاء
ايضا غير ممكن لسكون اخره قبله فجعل جزاء فلا بد من الفاء ليدخل
على وقوعه جزاء من الشرط او كان نهيا لكون الجزم فيه غير ممكن على ما مر
في الامر فوجب ادخال الفاء ليعلم به وقوعه جزاء من الشرط او كان
دعاء الجزم فيه غير ممكن ايضا لانه اما بصيغة الامر او الماضي والجزم لا يمكن
فيهما اما الثاني فلما مر واما الاول فلما سيجيء او كان ماضيا صريحا
واحترز بالصريح من نحو ان جئت فانه ماض لكنه ليس بماض صريح
لكونه في تقدير الاستقبال واذا دخلت عليه لن يكون ماضيا صريحا
لعدم امكانه بتقدير الاستقبال ح وانما كان الماضي الصريح بالفاء لانعدام
تأثير اداة الشرط فيه لانها لم تقلبه الى الاستقبال فلا بد من الفاء ليدخل
على وقوعه جزاء من الشرط مثال الجملة الاسمية الواقعة جزاء نحو ان
فاكرمه ان يأتني فانت مكرم ومثال الامر الذي وقع جزاء
بالفاء نحو ان لقيته فاكرمه ومثال النهي الواقع جزاء بالفاء
نحو ان اتاك فلا تهنه ومثال الدعاء الذي وقع جزاء بالفاء
نحو ان فعلت كذا فجزاك الله خيرا ومثال الماضي الصريح الواقع

جزاء

52

جزاء بالفاء نحو ان احسنت الی الیوم فقد احسنت

الیک امس وتنجزمه ای الفعل المضارع بان مضمرة

فی جواب الاشیاء الستة التی تجاب بالفاء وهی الامر والاستفهام

والنهی والنفی والتمنی والعرض الا النفی مطلقا ای مجموع صورة

النفی لما یجی والا النهی فی بعض المواضع ای فی المواضع التی

یکون المعنی مختلا علی تقدیر ان مثال الامر نحو زرنی اکرمک

بالجزم لانه جزاء شرط محذوف لدلالة الامر علیه لان المعنی زرنی

فانک ان تزرنی اکرمک فهذا ان تذهب لقیام الامر مقامه ولنا

قلنا لان المعنی کذلک لانک لما امرت بالزیادة ثم اثبت

بعده باکرمک نجد وما فهم انه جزاء للزیادة ان زرنی المخاطب

کذا فی شرح الزنیه والاستفهام نحو این بیتک ازرک ای ان تعرفنی

بیتک ازرک ومثال النهی نحو لا تفعل الشر یکن خیرا لک ای

ان لم تفعل الشر یکن خیرا لک ومثال التمنی نحو لیت لی مالا انفقه

والمعنی ان یکن لی مالا انفقه ومثال العرض نحو الا تنزل تصیب خیرا

لک والمعنی انک ان تنزل تصیب خیرا وجه اضمار ان بعد هذه الاشیاء

جملة لان هذه الاشیاء جملة تشارک الشرط فی کونها غیر ثابت

الموجود ولکونها غیر مجزوم المعنی کالشرط الذی هو للشرکة والاحض

ان يكون وان لا يكونا فيكون لهما لاجل ذلك دلالة على الشرط المقدر
المحذوف ولا يجوز ان يقال ما تاتينا تحدثنا ولا تدن من الاسد
ياكلك قوله بالجزم يتعلق بقوله ولا يجوز اي ولا يجوز ان يقال
في هذين مثالين بالجزم لانك وان خرجتهما فلا يخ اما ان
تقدر النفي او الاثبات لا سبيل الى الاول لان تحدثنا بالاثبات
لا يقتضي تحدث وعدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا سبيل الى الثاني
ايضا لان النهي لا يدل على الاثبات فلهذا لا يجوز الجزم في النفي
مطلقا وللنهي في بعض المواضع ومن الاسماء تسعة اسماء تجزم الفعل
المضارع على معنى وهي اي الاسماء التي تجزم الفعل المضارع على معنى
ان تسعة احدها من وثانيها ما وثالثها اي ورابعها متى
وخامسها اين وسادسها انى وسابعها مهما وثامنها حيثما
وتاسعها اذما تقول من يكرمني اكرمه وفي ما تصنع اصنع وفي اي ايهم
يكرمني اكرمه اعلم ان تضمن هذه الاسماء للايجاز والاختصار بيان انك
اذا قلت من تضرب اضرب حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب هندا
وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا وان تضرب
بكرا اضرب بكرا اي ما لا نهاية له فاتي باسم جامع يتناول الجمع وانما يكون
اي احسن ابدا اي دائما واحدا من اثنين او واحدا من جماعة ولهذا

اذا

ولهذا اذا اضيف اما المعرفة لم يصف الا اما الاثنين فصاعدا و
كونها النكرة شايعة اضيف اليها وواحدا كانت او اثنين
او جماعة كذا قال صاحب الضوء ويدل على كونها اي على
كون تلك الاشياء التسعة اسماء انك تسند بكريم اما ضميرها
اي ضمير تلك الاشياء المذكورة وتدخل حرف الجر عليها وتنون
بعضها وتضيفه بالضم الثاني الذي في الاول جميعا مثال ما دخل
حرف الجر نحو لمن تمر امرر بما دخل حرف الجر على من علمت انه اسم
لانه من خواص الاسم وامثال الاضافة نحو اتيهما وامثال ما دخل
التنوين عليه نحو ايا ما تدعوا ومثال ما دخل عليه منه نحو متى تخرج
اخرج ولم يذكر مثال الاسناد لانه ذكره قبل ما كلمة في كم
واعلم ان الدليل الذي ذكره المص لكون هذه الاشياء اسماء
يعم جميعا بل يختص بعضها الا ان متى ومهما وحيثما واذما وحيثما لا
يدخل شيء من ذلك الدليل هو الحيل الدليل العام على
اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازة على معان متصور استقلال المعنى
نفسها لولا مقارنة معنى المجازات ايا ما خلاف ان شرطية لكونها
مقصورة على افادة معنى المجازاة وقد يدل على اسميتها ايضا انها لا
يتعدى من الاعراب المحل والحرف لا يكون له اعراب بوجه ومعنى

حيثما مثل اين معنى اين نحو حيثما تجلس اجلس ومعنى اذ نحو اذ تفرح افرح
واعلم انهما انما تجزمان اذا كان معهما ما اى مع حيث واذ لفظة ما لانه
لو لم يكن معهما ما اضيف لما دخلت عليه ومنها اى ومن السماعية
اسماء تنصب اسماء نكرة على انه اى ذلك الاسم النكرة تمييز وهى اربعة
اى تلك الاسماء التى تنصب اسماء نكرة على انه تمييز اربعة هى اولها
اى اول تلك الاربعة لفظ عشرة اذا كبت مع احد الى تسعة
عشرة نحو احد عشر درهما وتسعة عشر رجلا فان احد عشر وتسعة
عشر ينصب درهما على انه تمييز وانما ينصب مميزها لانها تمت
بالتنوين مقدر وذلك لان الاسم فى الاصل حقه التنوين ثم
منع عنه لعلة عارضة فلهذا انتصب المميز والمقدر عندهم بمنزلة الملفوظ
والثانى من تلك الاربعة التى ينصب اسماء نكرة على انه تمييز كم
الذى فى الاستفهام وقوله عن العدد متعلق بالاستفهام نحو كم رجلا
عندك وكم يوم سرت كانك قلت اعشرون رجلا عندك
ام ثلثون وعشرون فى الاول وكانك قلت اعشرين يوما
سرت ام ثلثين فى الثانى وانما ينصب كم فى الاستفهام المميز
لانه تم بالتنوين مقدرا لكونها اسما واستحقاق الاسماء التنوين
فى الاصل واما كم الخبرية فانها تضاف الى المميز مفردا كان ذلك

المميز

56

المميز او جمعاً وهي اي كم الخبرية نقيضة ربّ لانّ ربّ للتقليل
وكم الخبرية للتكثير فنقول اذا كان مميز كم الخبرية مفرداً كم رجل لقيته
فانّ مميّزها رجل وهو مفردة يقول اذا كان مميزها جمعاً
كم رجال لقيتهم انّ مميّزها فيه رجال وهو جمع فان قيل ما السر
في التخصيص المميز المنصوب بالاستفهام والمجرور
بالخبرية فالجواب عنه انّ كم في الخبرية لا يكون الّا للتكثير
بالخبرية فالجواب عنه ان كم فيجري مجرى العدد الكثير وهو
المائة والالف وان كم في الاستفهام لا يختص بالقلة و
ولا بالكثرة اذ الامران جائزان عند المستفهم فيجري مجرى العدد
الوسط وهو مرتبة العشرات والثالث من تلك الاربعة
التي تنصب اسماء نكرة على انه تمييز كأيّ وهي في معنى كم الخبرية
الّا انها تنصب مميّزها لانها قد تمّت بالتنوين وفيها ابهام كما
في مثل راقود خلاً ولا يحمل على كم الخبرية في انجرار المميز لانّ انجرار مميز
كم الخبرية كان للفرق بينهما وبين كم الاستفهامية خلاً وكأيّ لا يجيء
الاخبرية فلا حاجة الى الفرق مثال كأيّ نحو كأيّ رجلاً عندي بنصب
رجلاً وفيه اي في كأيّ لغات منها المذكورة وهي اكثر استعمالاً من
غيرها لانفصالها ومنها كاءٍ بوزن كاعٍ ومنها كيءٍ بوزن كيعٍ ومنها

كالمميز بزنة كي باب كان الظاهرة لحذف احدى اليائين ومنها كاي بزنة
كعي بحذف الياء بين واستعمالها اى استعمال كم الخبرية واستعمال كاين
مع لفظ من لان من للبيان وان التمييز ايضا للبيان فناسب ان
يكثر استعمالها معهما مثال استعمال من مع كم الخبرية نحو قوله تع وكم من
ملك في السموات ومثال استعمال من مع كاي نحو قوله
تع وكاي من قرية اهلكناها والرابع من تلك الاربعة الناصبة
للاسم النكرة على التمييز كذا اذا اكنى به اى بكذا عن العدد لا عن
الحديث والاطالة تقول عندي كذا درهما بنصب درهما كما
تقول عندي عشرون درهما مثلا واعلم ان كذا مركبة من كاف
التشبيه وذا الاسم في هذا الآن انهما لما ركبتا تغير حكم الطرفين
وقطع معنى التشبيه بالكاف وكذا تغير حكم ذا ولذا استوى
المذكر والمؤنث لا تقول في كذا كذه وكذي وانما نصب
مميزها لانهم لما ادخلوا الكاف على ذا صار بمنزلة اسم
مضاف كقولك ما في السماء قدر راحة سحابا ومن السما
عية العاملة في الاسماء كلمات تسمى باسماء الافعال وقوله كلمات
مبتدا وتسمى اسما اخرها صفتها ومن السماعية خبرها مقدم عليها
والدليل على اسميتها دخول التنوين على بعضها وعدم مجيء الصدر

كثير

لو اخذ

لو اخذ منها فلو كانت افعالا لجاء لها او بعضها مصدرا
اعلم ان هذه الاسماء انما يؤتى بها لضرب من الايجاز حيث
يضعون هذه الاسماء موضع الافعال وسيذكر من هذا
النوع المبالغة والتوكيد وهما لا يكونان في لفظ الفعل على
ما سيجيء اولها اي الاولى الكلمات التي تسمى اسماء
الافعال رويد وهو اي رويدا اسم لامهل واستوى فيه
الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع
من الاختيار اعلم ان هذه الاسماء ضربان تسمية الامر وضرب
تسمية الامر امر وضرب تسمية الاخبار فمن الضرب الاول
رويد وهو في الاصل مصدر ارود الا انه صغر تصغير الترخيم
بان يحذف منه زوائده وسمي الفعل وجعل هذا التصغير
دليل على انه قطع عن معنى المصدر به عنه وبني على الفتحة
فللخفة اما البناء فلوقوعه موقع غير المتمكن واما البناء
على الحركة فلالتقاء الساكنين واما على الفتحة فللخفة وقد
يستعمل ايضا مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد ومنصوبا
منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا او على الحال
نحو ساروا رويدا اي مرودين ويلحق الكاف في الوجهين الاولين

فالكاف في رويدك في الوجه الاول بمنزلة كان ذاك في تجريده للخطاب و
الخلو عن الاعراب والكاف في رويدك في الوجه الثاني ضمير مجرور لا
ضافة المصدر اليه ومنه ايضا بله وهو اي بله اسم لدع وقد يكون
مصدرا مضافا الى المفعول نحو بله زيدا اي اترك زيدا ويستوي فيهما
اي في رويد وبله الواحد والجمع والمذكر والمؤنث تقول في رويد للوا
حد يا رجل رويد زيدا وتقول في رويد للجمع يا رجال رويد زيدا
وتقول فيها للمؤنث يا امرة رويد زيدا وتقول في جمع المؤنث
يا نساء رويد زيدا وكذا بله فان قيل لم لم يذكر مثال رويد
زيد للمؤنث للمذكر والجواب عنه لانا انه لم يذكر بل ذكر في رويد
للواحد ومنه ايضا دونك وهو اسم لخذ عليك وهو اسم لالزم
واعلم ان هذه الظروف جعلت اسماء الافعال لان شانها
ان يعزب مناب الافعال وتغني غناءها فلهذا صارت اسماء
لها والكاف فيهما عند البعض كالكاف في ذاك اذ لو كانت
في موضع الجر لوقع موقعها الظاهر ولم يقع وعند بعض آخر في موضع
الجر بخلاف كاف ذاك لان ما قبل الكاف في ذاك غير عامل وما
قبل الكاف فيهما عامل وامتنع وقوع الظاهر موقع كافهما لكونه
لكونهما للاعراب للمخاطب ومنه ايضا هاء وهو اسم خذ وفيه لغات

هذه

والهمزة

هذه ومنها هاء بالهمزة فيها كالكاف في ذاك وتصرف همزة هاء تصريفها بالنصب على انه صفة مصدر محذوف تقدير الكلام تصريف همزة هاء تصريف مثال تصريف كاف ذاك فيقال هاء وهاء هاؤم كما تقول ذاك ذاكما ذاكم وهاء امرأة هاء وهايا امرأتان وهاؤن يا نساء كما تقول ذاك ذاكما ذاكن وتوضع الكاف موضع الهمزة اى همزة هاء فيقال هاك هاكما الى هاكن وجمع بينهما اى بين الهمزة والكاف فيقال هاءك مثل هاءك الى هاءكن ومنها هاء على زنة دام ومنها هاء بهمزة الساكنة ومنها حيهل الفلوة والترتيد اى ائت فيها فيه حيهل مركبا من حى وهل وهما مفتوحان لخفة عنه وحيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف والاصل في هذه الالف ان يلحق في الوقف كما لحقها في انا في الوقف ثم بقى حكم والوقف في الدرج كما بقى حكمه فيه في انا في قوله انا ابو النجم وشعرى شعرى هذه لغات ذكر سيبويه وزاد غيره حيهل بسكون اللام وحيهل بسكون الهاء وفتح الياء وحيهلا بسكون الهاء منونا وهيهات الامر اى بعد اى من الضرب الثاني هيهات وهو اسم لبعد والله هيهات لدحرجة قلبت هاء ياء الفا لكونها متحركة وما قبلها مفتوحا

وبنى على الفتح لخفتها وهذه لغات على اهل الحجاز ولهذا وبنو تميم يكسرونه
فيقال هيهات ومنهم من سكونها فيقول هيهات ومنهم
من يبدل هاء همزة نحو ايهات وشتان زيد وعمرو اى افترقا
اى من الضرب الثانى ايضا شتان واسم لافترقا وهى اى كلمة
شتان تقتضى شيئين لما قلنا من انه لافترق والافتراق لا يمكن
الا بين اثنين او اكثر وسرعان ذا اهالة اى يسرع اى من الضرب الثانى
سرعان وهو اسم لسرع اعرابيا اشترى شاة عجفاء وسرع
سنمها قدر اى رغامها يسيل من الانفه وظنها ودكا فقال الامة قد سمجة
الشاة فقالت سرعان ذا اهالة وهذه مثل يضرب لمن يخبر بكينونة
الشئ قبل حصوله وفى هذه الثلثة اى فى هيهات وشتان وسرعان
مبالغة ليست تلك المبالغة فى مسمياتها اى فى مسميات
هذه الثلثة وهى بعد وافترق وسرع لانا قلنا ان هيهات اسم
بعد فان فيه زيادة معنى ليس فى بعد وهو ان المتكلم مخبر عن المقصود
بانه بعيد لا ان يعلم للمخاطب مكان ذلك الشئ فى حجب بل يظهر
اعتقاده فيه واستعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا وهكذا
تقول فى شتان وسرعان لان فيهما ايضا من جنس هذه المعنى
الذى هو فرط اعتقاد المتكلم فى ثبوت معنى الفعلين الذين كلماهما

اسمان

51

اى ح

كلمات لها ومن السماعية انواع اربعة من الافعال منها من الانواع
الاربعة الافعال الناقصة وهي افعال وضعت لتقرير ثبوت
الخبر للمبتداء على صفة مخصوصة وهي اى الافعال الناقصة ثلثة عشر فعلا
وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات ومازال ومابرح
ومافتئ ومانفك ومادام وليس هذا تعداد افعال الناقصة
اى الافعال الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو كان زيد قائما
فكان يرفع زيدا على انه اسمه او فاعل وتنصب قائما بانه خبر او مفعول
ونقصانها اى نقصان هذه الافعال انها اى هذه الافعال لا يتم
بالمرفوع بل يحتاج الى المنصوب بخلاف ساير الافعال فانها يتم با
بالمرفوع من غير الاحتياج الى المنصوب او انها لا يدل الا على الزمان
بخلاف ساير الافعال فانها دالة على الحدث والزمان اعلم انها افعال
عند الجمهور وحروف عند الزجاج ومن تابعه من الكوفيين وجه
الاول تصرفها واتصال الضماير المرفوع البارزة والتانيث
الساكنة بها وجه الاخرين على صفة مخصوصة والفرق بين كان و
صار ان صار يدل على وجود معنى الخبر في الزمان ثان مرتبا ذلك الزمان
على زمان سابق لم يوجد فيه اى في الزمان السابق ذلك
المعنى اى وجود المعنى الخبر نحو صار زيد غنيا فانه صار يدل على و

وجود المبا الثناء في هذه الزمان قبل ان لم يوجد ذلك الثناء
الجملة الفعلية المثبتة ههنا بجوزة المحل على الوصفية بقوله زمان سا
بق وان كان يدل على الزمان الماضي من غير اشتراط الانتقال من
حال الى حال الا ترى انك تقول وكان الله عليما حكيما ولم
يصح ان يقال فيه صار الله عليما حكيما لانه اى يدل على انتقال من
حال الى حال والله لا ينتقل من صفة الى صفة اخرى وجى وكانه كجى
تامه اعلم ان كان على ثلثة انواع احدها ناقصة سواء كانت
الحالية اى دوامية نحو كان عليما حكيما او انقطاعية اى غير دو
امية نحو كان زيد غنيا وثانيهما تامة ومبتداء فعل كساير الافعال
لانها لكونها بمعنى حدث اوقع يرفع ما بعدها بالفاعلية حكما يرفع ساير
الافعال ما بعدها اياها نحو قوله تع وان كان ذو عسرة فانه كان يرفع
ذو عسرة بانها فاعله وثلثها زائدة اما في اللفظ دون المعنى وفيها
جميعا نحو زيد كان قايم وقوله تع كيف نكلم من كان في المهد صبيا فان كان
ههنا زايدة لانها لو كانت ناقصة لم يكن للكلام عند من سمعه فايدة
لكونه معلوما لكل واحد ولم يذكر هذا القسم وكذا يرفع ما بعدها
اصبح واخواتها اى اخوات اصبح اذا اريد بها اى اصبح واخوا
تها الدخول في الاوقات التي هي الصباح والمساء والضحى اعلم

ان اصبح

ان اصبح وامسى واضحى تجئ على ثلثة معان الاول ان يقترن مضمون
جملة فاوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى
فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى
والثانى ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد به الدخول فى الاو
قات الخاصة فح يكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح
زيد غنيا والثالث ان يكون بمعنى الدخول فى هذه الباب
الاوقات الخاصة فيكون تامة نحو اصبح زيد اى دخل فى وقت
الصباح ولذا قيد رفع ما بعدها بقوله اذا اريد به الدخول فى
الاوقات الخاصة ولقائل ان يقول انه لو قال بدل قوله واخوا
تها واخواتها لكان اولى وبيان الاولوية ظاهر والجواب عنه
ان المراد بالجمع ههنا التثنية وح لا يرد وهو كذا لقوله تعالى فقد
صغت قلوبكما اى قلبا كما وما التى جعلت فيها ذال وفى اخواته
واراد باخواته غير مادام وهى مابرح ومانفك ومافتئ نافية
بالرفع على الخبرية لقوله ومازال ومعنى بها اى معنى مازال واخواته
فانهن لاستغراق الزمان اى لاستمرار الفعل لفاعله فى زمانه وهى
بمنزلة كان فى انهن لا ايجاب لان فى زال وبرح وفتئ وانفك
معنى على النفى بغلبة الما ما وما التى جعلت فى مادام فانها مصدرية

ومعناها التوقيت وتقديره ما دام زيد جالسا ودام جلوس
زيد بمعنى زمان دوام جلوس زيد كما في قوله جئتك مقدم الحاج اي زمان
قدمه ولهذا لم يجئ الا مستعملا بشيء قبله كما جلس لانه الظرف يقتضي
ما يدل على الحدث وقع فيه تقول ما ذال زيد غنيا وقس بقوله اي ما ثبتي
عليه اي على زيد زمان من الازمنة الآتية هو اي زيد غنى فيه لبيان
ما ادعى من الانها الاستغراق الزمان وتقول اجلس ما دام زيد جا
لسا اي مدة جلوسه وليس لنفي الحال اي لنفي مضمون الجملة
في الحال تقول ليس زيد قائما الآن ولا تقول غدا او ذلك استعمال
العرب وكذلك ذهب بعضهم الى ان ليس للنفي مطلقا اي
حالا كان او غير حال واستدل بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم العذاب فهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة
فيكون لنفي المستقبل ايضا فاجاب الاولون عن هذه الاية قالوا
ان ما اخبره الله تعالى بالوقوع فيما يستقبل بمنزلة الوجود والنوع الثاني
من الانواع الاربعة الافعال المقاربة وهي افعال وضعت لدنو الخبر
على سبيل الرجاء والحصول والاخذ وجه التسمية كان ظاهرا من التوفيق
والذي على كونها افعال اتصال الضماير المرفوعة البارزة بها كاتصالها
ساير الافعال في قولك عسيت عسيتما الى آخره وانقلاب الالف عن الواو في
وغيرها

59

وغيرها كادوادا او دخول تاء التانيث الساكنة نحو عسيت وهي اي
افعال المقاربة اربعة احدها عسى والثاني كاد والثالث كرب
والرابع اوشك والفاء في قوله فعسى للتفريع اي لفظ عسى يرفع
الاسم وخبره اي خبر عسى ان مع الفعل المضارع وهو في تقدير مصدر منصوب
وانما شرط ان يكون مع ان لانها موضوعة لتقريب المستقبل من الحال
والذي يدل على استقبالية الفعل المضارع وهو ان لانها موضوعة
للطمع والرجاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال تقول عسى زيد ان
يخرج فزيد مرفوع بانه اسم عسى وان يخرج ما دل بالمصدر المنصوب
بانه خبرها وانما قال كانك قلت قارب زيد الخروج لبيان ما ادعاه
من ان عسى يرفع الاسم وخبره ان مع الفعل المضارع في تقدير
المصدر منصوب وله وجه آخر اي لعسى وجه آخر لغير ما ذكر وهو اي
ذلك الوجه الآخر ان يقال عسى ان يخرج زيد فان مع فعلها
في موضع الرفع بانه اسم عسى فح كانك قلت قرب خروج زيد
ولم يجز استعمال المصدر في الوجهين لان مقصودهم عدم تجرد
اللفظ عن علم الاستقبال وانما لم يقتصر في الوجه الثاني الى الخبر كما اقتصر
في الوجه الاول اليه لان الغرض تقريب الخروج وقد حصل بوقوع
ان مع الفعل لسماله فعلى هذا الايمان ان لا امتناع وقوع الفعل

فاعلا لخلاف الوجه الاول لانه قد يجئ فاستثنيه بالعسى بطلا بكاد كقوله

عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

وكاد يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع من غير ان وذلك في تقدير

اسم فاعل منصوب وانما ترك ان مع كاد لان كاد موضوع للتقريب

من الحال فالتزم بعده ما دل بصيغته على الحال وهو المضارع بغير ان

ليكون ادل على مقتضاه وقد يدخل على خبر كاد لا كاد موضوع وان

الاصل ان لا يدخل عليه لتامر تشبيهها بعسى كما لا يدخل ان على خبر

عسى تشبيها له بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا فاذا قلت

كاد زيد يخرج فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويخرج خبره الا انه في تقدير اسم

الفاعل منصوب لانك اذا قلت ذلك كان التقدير كاد زيد خارجا

الا انه اسم الفاعل لم يستعمل لما قلنا قبل هذا ويجئ كاد بمعنى قرب

التشبه من الشئ مثاله كاد العروس يكون اميرا يعني قرب مشابهة

الامير الا ان المراد ليس قربه من الامارة لان القرب من الامارة قد

حصل بل المراد ثبوت المشابهة بينهما وجه التاكيد حتى

كان هذا ذلك وليس في عسى هذا القرب وانما هو طمع ورجاء

هذا الا انه اشارة الى الفرق بين عسى وكاد يعني ان كاد يستعمل

لتقريب الشئ من الحال على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه

منه

منه على الطمع والرجاء وكذلك جرى التصديق والتكذيب

ولم يجز في عسى وكرب وهو يستعمل استعمله كاد بالنصب على انه

صفة مصدر محذوف اي يستعمل استعمالا مثل كاد في دخوله

على المضارع من غير ان وكذا يستعمل استعمال عسى في دخوله

على المضارع وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبلى

وبشرا ضم اليه الالف بل هي صيغة موضوعة عليه جرى

مجرى تانيث آخر والجمع الاقصى وتقييده بالاقصى اشارة

الى ان شرط الجمع المانع من الصرف هو ان لا يجمع مرة

اخرى جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير احترازا عن مثل

صواحبات يوسف فانه جمع التكسير الى جمع سالم ليس

جمع التكسير بل للتكسير والمراد بالجمع الاقصى ما يكون بعد الفه

حرفان متحركان اما تحقيقا كمساجد او تقديرا وهو

اما بالادغام كدواب او بالحذف كجوار او ثلثة احرف

اوسطها ساكن وذلك نحو اناعيم وهو الجمع الاقصى بجمع الاحرف

حالة التكسير لتكسير الجمعية وما كان على مثالهما اناعيم واساور

من الموضوع والجر والمجرور اعني مما بعد الفه بيان لما موصول

في قوله وما كان اي والجمع الذي كلا على مثالهما بان يكون

بعد الالف حرفان او بان يكون بعد الف ثلثة احرف اوسطها ساكن
مثال الجمع الذى كان على مثال اساور بان يكون الف حرفان كما
جدو مثال الجمع الذى كان على مثال اناعيم بان يكون الف ثلثة
احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح فانهما غير منصرفين وان لم يكن شى
فيهما جمعية لمشابهتهما من حيث اباهما الوزن والامتناع من الجمع
مرة اخرى فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا كصيافلة واما
كان الاسم منصرفا فاذا كان الاوسط متحركا لان شبه المفرد ان تحقيقا
واما معنى فلان معنى جمع كلى تقع على افراد كثيرة كما ان مفهوم
المصدر كذالك وان كان ثانى طرفيه بعد الالف اى الالف
الجمع ياء حذفها اى الياء فى حالة الرفع والجر ونونت الاسم
واثبتها اى الياء فى حالة النصب بغير تنوين مثال فى حالة
الرفع نحو جائنى جوار ومثاله فى حالة الجر نحو مررت بجوار واما
فى حالة النصب تقول رايت جوارى وانما اورد بعده فاعلم
لان الكلام اذا كان مشكلا يفتقر الى التامل فان دابهم يقولون
عند عقيبه هكذا لان فيه اشكالا اذ جوارى ينصرف فى الرفع و
الجر ولا ينصرف فى النصب فكان هذا الموضع التامل فلذا قال
فاعلم اولانه لو لم يقل فاعلم يكون جوارى لان العرب تقف

على النصب

61

كما على النصب بالالف فيكون بعد الف جوار ثلثة احرف اوسطها متحرك
متحرج عن حال ما لا ينصرف فيكون كصياقلة فلما اتى كما علم وقف
عنده آخره ولم يقف على ياء جوار ربما اعلم ان اصل جوار في حالة الرفع
عند الاخفش جواري بالتنوين اذ الاصل في الاسماء الصرف و
منعه لحصول سحاب عارض فلما كانت الضمة على الياء ثقيلة
حذفت فالتقى ساكنان احدهما التنوين والثاني الياء فحذفت
الياء لالتقاء الساكنين فاذا كانت خارجة عن مثال اقصى الجموع
لكونه على زنة سحاب وسوار وبياض وسلام وكلام فتنصرف
واما في حالة الجر فالياء فيه اعلت كما اعلت في حالة الرفع
هذا عند الاخفش واما عند سيبويه فان اصل جوار في حالة الرفع
جاء في جواري بغير التنوين لانه غير منصرف عنده ثم حذفت الضمة
لكونها ثقيلة على الياء فبقيت الياء ساكنة ولما حذفوا الياء في
المفعول اذا كانت ساكنة ومكسورة ما قبلها لا لاكتفاء بالكسرة نحو
والليل اذا يسر والكبير المتعال استحسنوا حذف الياء في جمع لكونه
ثقيلا بالنسبة الى المفرد فبقي جوار والتنوين فيه عوض عن الحركة وقيل
عند سيبويه عن الياء المحذوفة والاول اولى لان حذف الياء لوجود
التنوين فلا يكون عوضا عنها لانها لم تحذف الا بعد وجوده وانما يكون

الشئ عوضاً عن الشئ بعد ثبوت حذفه لغيره واما فى حالة النصب
فبالاتفاق غير منصرف ولو قيل فى حالة الجر مررت بجوارى بالفتحة لكان
له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء وستة من احد عشر لا
ينصرف حالة التعريف وهى الاسم الاعجمى العلم مثاله نحو ابرهيم واسمعيل
فانهما غير منصرف للعلمية والعجمة فاذ نكرتهما بان سميتهما الشئ صار
متعددة صرفتهما لبقائهما بلا سبب حينئذ لان العلمية شرط فى العجمة
وان سميت بنحو لجام او فرند رجلا صرفته لان العجمة النكرة غير مؤثرة
فى منع الصرف لكونهما متصرفة بكلامهم فى دخول التنوين وحرف التعريف و
الاضافة والثانى من تلك الستة التى منع الصرف حالة التعريف
ما فى آخره اى الاسم يكون فى آخره الف ونون مزيدتان مثاله كعثمان
وسفيان فانهما لا ينصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين فان نكر
تهما صرفتهما لبقائهما بلا سبب اذ العلمية شرط فيهما اذا كانا
فى الاسم ولسائل ان يسال بان يقول ان المثنى نحو رجلان ينبغى ان
يكون غير منصرف معربا باعرابه للعلمية والالف والنون مع انه منصرف ويمكن
ان يجاب عنه بان يقال ان المراد من الالف والنون المتلازمتان بحيث
لا ينفك احديهما عن الاخرى بوجه بخلاف والنون فى المثنى لانهما ليست
كذلك لانفكاك النون عن الالف عند الاضافة والالف عن النون فى حالة

الجر

الجر والنصب والثالث من تلك الستة المانعة للاسم من الصرف حالة
التعريف ما فيه وزن الفعل مثاله كاحمد ويزيد ويشكر فانهما غير منصرفين
للعلمية ووزن الفعل اعلم ان وزن الفعل انما يمنع الاسم من الصرف
عند تحقيق سبب اخر بشرطين احدهما عدم قبول التاء ولهذا انصرف
يعمل والثاني ان تختص بالفعل ولهذا انصرف ودٌّ وستٌّ والرابع من
تلك الستة التي يمنع الاسم من الصرف حالة التعريف المعدول مثاله
كعمر وزفر فانهما غير منصرفين للعلمية والعدل وانما قال عدلا عن عامر وزافر
في المعرفتين لانهما لو كان معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد
منهما اسما مستعملا للنكرة وليس شيء في النكرة يسمى عمرا وزفرا واما زفر
في قوله يا ابى الظالمة منه الذي حل الدفر فانه صفة كراو وليس بمعدول فلو
سميت بزفر هذا صرفته وعمر واذهب في هذا الاذ لم يوجد الا في الاعلام واذا
لم تستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة كذا قال صاحب الضوء
في هذا المقام والخامس من تلك الستة التي لا ينصرف في حالة
التعريف المؤنث لفظا مثاله كطلحة وسلمة وسلمى فانهما ممتنعة من
الصرف للعلمية والمؤنث لفظا واعلم ان العلمية مشروطة فيه لانه لو لم يكن
علما لكان في موضع الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر في هذا الباب
هو اللازم ولهذا صرف قائمة في قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق

الوصف والتانيث وفي ايراد سلمى نظر لان البحث فيما كان غير منصرف
في حالة التعريف لا في التنكير وهي غير منصرفة فيهما معاً كما عرفت وقد وقع
في بعض النسخ وسلمة وهو مستقيم ولعل سلمى كان مصحفا عن
الكاتب او المؤنث معنى مثال كسعاد وزينب فانهما لا ينصرفان
للعلمية والتانيث معنى فاعلم ان العلمية فيه مشروطة ايضا لانه لو لم
يكن علما لم يكن غير منصرف ولهذا كان جريح في قولنا مررت بامراة جريح
منصرفا مع ان فيه التانيث معنى والصفة والسادس من تلك
الستة التي يكون غير منصرف حالة التعريف الاسمان اللذان كلا الذان
جعلا اسما واحدا امثالهما كمعد يكرب وبعلبك فانهما ممتنعان من
الصرف للعلمية والتركيب فاذا نكرا صرفا لزوال احد السببين فان قيل كان
عليه ان يقول اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف وان لا يكون الثاني
صوتا لنخرج مثل خمسة عشر وسيبويه فان كل واحد منهما اسمان جعلا
اسما واحدا فاذا سميت به لا يكون غير المنصرف لانه من المبنيات
قلنا لا حاجة الى هذين القيدين لان كلامه فيما لا ينصرف فهو معرب
وهذان مبنيان وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة لبقائه
بلا سبب ان كان السبب الاخر غير العدل ووزن الفعل لان العجمة
والتركيب شرط في غيرهما واذا انتفت العلمية انتفى السبب الاخر لا

لا

3

لانتفاء شرطه وانتفاء الشرط يستلزم المشروط فيبقى بلا سبب وان كان السبب الآخر العدل او وزن الفعل فاذا انكر يبقى بسبب واحد لان العلمية ليست بشرط فيهما حتى يبقى بلا سبب على تقدير انتفائها اما بيان انها ليست بشرط في العدل فلاستقلال العدل مع سبب آخر في منع الصرف غير العلمية فلو كان شرطا فيه اى في العدل لم يمنع الصرف من غيرها لكنه يمنع الصرف من غيرها كثلاث فلم يصرف للعدل والصفة واما بيان انها ليست بشرط في وزن الفعل فلكونه مانعا من الصرف بدونها كاحمر فلم يصرف لوزن الفعل والصفة الا نحو احمر اذا سميت به رجلا هذا استثناء من قوله ينصرف في النكرة فانه غير منصرف في النكرة ايضا عند سيبويه ووجهه انه كان في اول احواله غير منصرف للوصف ووزن الفعل فلما سمى به كان الوصف زايلا فاذا انكر اعيد الى اصله الذى ثبت له من منع الصرف بالتنكير فبقى على سبب واحد ويلزم عليه انصراف افضل منك اذا نكر بعد العلمية مع انه غير منصرف عنده ويظهر من هذا ان الاستثناء على قول سيبويه لا على قول الاخفش وكذا ما فيه الف التانيث مقصورة كان او ممدودة كحبلى وبشرى وحمراء وصحراء وكان غير منصرف في النكرة ايضا لما مر وكذا فعلان الذى مؤنثه فعلى كان غير منصرف في النكرة ايضا

لما مر ان عدم الانصراف فی اول الاحوال للالف و النون المزیدتین و
اعتبار الصفة الاصلیة واذا نکرت لم ینصرف ایضا للتعریف و الالف والنون
فاذا نکرته زالت العلمیة داعیا الی اصله الذی ثبت له من
منع المنصرف وهو الصفة نحو سکران وسکری عند سیبویه و
اما عند الاخفش فانه منصرف فی النکرة کما انصرف احمر فیما عنده
واما الجمع الاقصی نحو مساجد فانه اذا سمی لم ینصرف لانه قد
شابه الاعجمی المعرفة حیث لم یکن له نظیر فی الاحاد فاذا نکرته
لم ینصرف ایضا فی قول الاخفش کما ینصرف هو احمر قوله بعد
التنکیر اذ المشابهة بالاعجمی بمنزلة سببین واذا کان
الامر علی ما قلنا یجب ان لا ینصرف بعد التنکیر علی مذهبه ایضا
لان التنکیر لا یزیل مشابهة الاعجمی و ان جعلنا مشابهة الاعجمی
سببا واحدا بعد التنکیر لزوال احد السببین بالتنکیر کما فی نحو عمر
واما عند سیبویه فیعود الی اصله والثلاثی الساکن الاو
سط ای الثلاثی الذی سکن اوسطه یجوز فیه الصرف و ترکه
ای ترک الصرف مثاله نحو هند ودعد و نوح و لوط اما جواز
ترک الصرف مثاله نحو هند و دعد و نوح ولوط اما جواز ترک الصرف
فلوجود السببین المانعین من الصرف و اما جواز الصرف

فلمقاومة

فكما فلمقاومة سكون الاوسط احد السببين فبقى على سبب
واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف الآن الانصراف اولى من
تركه بدليل وقوعه منصرف فى قوله تعلى كذبت قوم نوح المرسلين
بالتنوين وقوله تعلى ولما جاءت رسلنا لوطا واما ما فيه سبب
ثالث كماه وجور فى تانيث عجم اسمى بلدتين فانه لم ينصرف البتة
فلوجود الاسباب ولا يجوز فيه الصرف بالمقاومة لبقاء السببين على تقدير
ما وكذا الثلاثى المتحرك الاوسط نحو سقر اسم امراة لم ينصرف البتة وان
لم يتحقق فيه الاسباب والفاء فى قوله فان حكمه للتعليل اى لان حكمه
حكم الرباعى كسعاد وزينب لتنزل حركة الاوسط منزلة الحرف الرابع
والدليل على تنزلها منزلة الحرف الرابع انهم قالوا فى النسبة الى جبلى
جبلى وجبلوى بالحذف فى الاول والقلب فى الثانى ولم يجوزوا فى مثل
حبارى الا الحذف نحو حبارى ولم يقل حبادوى لاجل وقوع الالف
خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى وهى اسم ناقة سريعة السير بمنزلة
حبارى فى عدم جواز القلب وان كان الالف رابعة لتنزل حركة
الاوسط منزلة الحرف الرابع حتى كان الالف وقعت خامسة و
كذلك هيهنا جرى اعوسقر مجرى سعاد وزينب فلم يصرفوه
ونحو حذام من فعال التى عدلت عن فاعلة فيه مذهبان الاول ال

الاول الاعراب مع منع الصرف لان فيه علمية وعدلا وثانيا وانما
قلنا انه معدول اى حذام معدول عن حاذمة هذا مذهب بنى تميم
والمذهب الاخر البناء على الكسر تشبيها له بفعال الواقعة موقع المبنى
كحذام كنزال فى الحركات والسكنات وهو واقع موقع المبنى هذا هو
كله مذهب الحجازيين واشار الى ترجيح المذهب الثانى بقوله وعليه
اى وعلى البناء على الكسر قوله اى قول الشاعر وهو اذا قالت حذام
فصدقوها فان القول ما قالت حذام حيث بنى حذام على الكسر
مع كونها فاعلا للفعل فى موضعين وكذا مبنى على الكسر فعال التى
تختص بنداء المؤنث مثالها نحو يالكاع ويافساق ويا خباث
تشبيها لها بفعال التى وقعت موقع المبنى فان قيل ان قوله
تختص بنداء المؤنث يقتضى ان لا يوجد فى غير النداء لكنه مو
جود فى غيره كقول الشاعر اطوف ما اطوف ثم اوى البيت
قعيدته لكاع فالجواب عنه انه شاذ لا يعتد به وكذا مبنى على
الكسر فعال التى كانت بمعنى الفعل اى الامر مثالها نحو نزال و
تراك فانهما بمعنى انزل واترك واما بناؤها فلوقوعها موقع
المبنى واما البناء على الكسر مع ان الاصل فى البناء السكون
فللهرب من اجتماع الساكنين وفعال هذه قياسية فى كل
فعل

فعل ثلاثي عند سيبويه وسماعية عند غيره وكل ما لا ينصرف اذا
اضيف او دخله الالف واللام انجر بالكسر اما انجراره بها عند
الاضافة او دخل الالف واللام عليه على مذهب من يقول ان
المقصود في باب منع الصرف منع التنوين وامتناع الجر بها
بالتبع بالتبعية فلان التنوين اذا لم يتصور سقوطه قبل
ثبوته فلا يتصور سقوط التابع وهو الجر واما الانجرار بها
عند دخول كل واحد منهما على مذهب من يقول ان المقصود في
باب ما لا ينصرف منع الجر ايضا فلان الاسم اذا اضيف او دخله
الالف واللام خرج عن شبه الفعل لدخول ما لا يتصور يوجد
في الفعل فاعيد اليه ما منع منه للمشابهة وهو الجر واما
التنوين فلم يمكن عوده لعدم امكان اعادته بالاضافة او بالالف
واللام للمنافات وانما قال انجر ولم انصرف لان في انجراره ليس
خلافا وانما هو في انصرافه قال بعضهم انه منصرف مطلق لانه لما
دخل عليه ما هو من خواص الاسم خرج عن مشابهة الفعل فرجع
الى اصله فانصرف لذالك وقال الآخرون انه غير منصرف مطلق
عملا بالعلتين والحق في ذلك التفصيل وهو ان يقال ان كان
احد السببين المانعين من الصرف زايلا بالاضافة او بدخله

الالف واللام كان الاسم منصرف كاحمد وان يزل كان غير منصرف كسا
جد واحمر وسكران صفة علما بالعلتين تقول عند دخول الالف واللام
عليه مررت بالاحمر والحمراء وعند الاضافة مررت بعمركم وبعثمانكم و
لو قدم مثال الاضافة على مثال ما دخل عليه الالف واللام
لكان اوحرى نظرا الى اللف والنشر مرتبا ولما فرغ عن بحث المعرب
شرع فى المبنى فقال المبنى ضربان احدهما لازم والثانى عارض فاللازم
اى المبنى اللازم ما تضمن معنى الحرف كاين فانه متضمن بمعنى الاستفهام
اذ قولنا اين زيد فى قوة قولنا افى السوق ام فى المسجد ام فى
الدار ام فى غيرها او بمعنى المجازات اذ قولنا اين تجلس اجلس
فى قوة قولنا ان تجلس فى الدار اجلس فيها وان تجلس فى المسجد
اجلس فيه وغير ذلك وكذا متى فانه متضمن بحرف الاستفهام وبحرف
الشرط ايضا لانك اذا قلت متى القتال قلت اليوم ام غدا
ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فمعناه ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان
تخرج غدا اخرج غدا او غير ذلك كيف الا انه متضمن بمعنى الاستفهام
فقط لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم والمبنى اللازم
ما اشبهه اى الحرف كالذى والتى ونحو ذلك مما شبه بالحرف
شبه الموصولات به فى الافتقار الى الغير فكما ان الحرف
مفتقر

مفتقر الى غيره وهو المتعلق كذلك الموصولات مفتقرة
الى غيرها وهو الصلة فان قلت ان لفظة او للتشكيك
فلا يجوز استعمالها في التعريف الذي هو للتوضيح قلت
لفظة او ههنا للتبيين يعني ان كل واحد منهما مبني لازم و
لقائل ان يقول ان المبني اللازم اذا كان في التضمن معنى
الحرف او ما اشبهه كان كل ما تضمن معنى الحرف او ما
اشبهه لازم البناء فح انتقض بلا رجل في الدار فانه متضمن
معنى الحرف مع انه ليس منه وبالغايات فانها يشتبه الحرف
مع انه ليس منه ايضا والجواب عنه ان قوله فاللازم ما تضمن
معنى الحرف او ما اشبهه قضية مهملة موجبة وهي في قوة
الجزئية لا يستلزم الموجبة الكلية ولئن سلمنا انه
قضية كلية لكن لا نسلم ان عكسها ايضا كلية فلا اشكال و
المبني العارض محصور بالاستقراء في خمسة اشياء احدها
المضاف الى ياء المتكلم مثاله نحو غلامي فانه مبني بناء
عارض اذ الغلام قبل الاضافة الى ياء المتكلم كان معربا
وعند الاضافة اليها صار مبنيا عارضا لتنزله منزلة وسط
الكلمة لحصول شدة الامتزاج والاتحاد لان المضاف لا بد له

من المضاف اليه والياء صالح لان تقع مضافا اليه لكونه ضميرا مجرورا الا
بدله من سبق شيء قبله بالضرورة واللام صالح للسبق فناسب
بهذا الاتحاد ان تنزلا منزلة الكلمة الواحدة فتح بكون المضاف
الى ياء المتكلم مبنيا لامتناع وقوع الاعراب في وسط الكلمة فان
قيل به يلزم ان يكون غلامك وغلامه مبنيين بعين ما ذكرتم
مع انه ليس بمبني وجواب عنه ان الياء حرف خفيف
شبوتها لما فيه قوة فلما لم يثبت في غلامك وغلامه
جزئية للضميرين والاصل في الاسماء الاعراب بقي المضاف
اليهما على اعرابه ليجري على سنن الاصل واما بناء المضاف الى
ياء المتكلم على الكسر فلان الياء لو كان مبنيا على الفتح والكاف
والهاء به حرفان قويان فلا يلزم من شبوت الجزئية لما فيه ضعيفا
لزوم انقلابها واوا في حالة الرفع والا يلزم خروجها عن المدة و
انقلاب الياء المتكلم من حال الى حال وخروجها من المدة خلاف
الاصل والثاني من المبني العارض المنادى المفرد المعرفة نحو
يا زيد فانه مبني بناء عارض لمشابهة كاف خطاب من حيث
الافراد والتعريف واما بناؤه على الحركة فليوافق الحركة التي
هي عارضة اذ الاصل في البناء السكون واما البناء على الضم
فليكون

فلا يكون حركة البنائية مخالفة لحركة الاعرابية وهي الفتح والكسر
في نحو يا عبد الله ويا الذي زيد واحترز بالمفرد عن المنادى المضاف
والمشابه له نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا لا
لانهما ليسا بمبنيين لعدم المشابهة لكاف الخطاب من حيث
الافراد وبالمعرفة عن المنادى المفردة النكرة كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي لانه غير مبني لعدم المشابهة لكاف الخطاب
من حيث التعريف والثالث من المبني العارض النكرة
المفردة التي هي مع لا التي للنفي الجنس مثاله نحو لا رجل في الدار
وانما بني ذلك لتضمنها معنى النكرة المفردة حرف الجر اذ قولنا
لا رجل في الدار مبني على سؤال سائل فقال هل من رجل في الدار
فيكون اصل الجواب لا من رجل في الدار فحذفت من هربا من
التكرار واعتمادا على العلم به واما بناء وعلى الحركة فللتمدد واما
على الفتح فلمناسبة عمل لا العمل ان لان عملها النصب لكونها محمولة
على ان ولا فرق بين الفتح والنصب من جهة اللفظ واحترز با
لنكرة عن المعرفة فانها ليست بمبنية لانها لست بلم جنس وعملها
مخصوص به وبالمفردة عن المضافة والمشبهة بها فانهما غير
مبنيين وان دخل لا المذكورة عليهما لان البناء بناء التركيب

فكره تركيب اكثر من كلمتين والرابع من المبني العارض المركب
والمراد ههنا ما هو مركب من اسمين ثانيهما متضمن للحرف واولهما
غير مضارع بالشيء بالمثنى المضاف في سقوط النون بدليل ايراد
تمثيله بقوله خمسة عشر وانما بني الجزء الاول منه لكونه بمنزلة الجزء
الاول من الكلمة الواحدة والثاني لكونه متضمنا للواو لان الاصل
في قولك خمسة عشر خمسة وعشرة وعدل عن اثباته للتخفيف وانما
بني الجزءان معا على الفتح اما الاول فان الثاني منه مشابهة بتاء
التانيث من حيث الزيادة حكما ان قبل تاء التانيث كان
مفتوحا ابدا كذلك يكون ما قبل المشابهة به مفتوحا واما الثاني
فلمناسبة به وقولنا من اسمين احتراز عن مثل سيبويه فانه بني
الجزء الاول منه لا الجزء الثاني على احد المذهبين وقولنا ثانيهما متضمن
للحروف احتراز عن نحو بعلبك فانه مركب من اسمين والجزء
الاول منه مبني لا الثاني على احد المذهبين لعدم تضمن الثاني معنى
الحرف وقولنا واولهما غير مضارع بالمثنى المضاف في سقوط النون
احتراز عن اثني عشر فانه مركب من اسمين ثانيهما متضمن بمعنى
الحرف والجزء الاول منه معرب والثاني مبني لمضارعته بالمثنى المضاف
في سقوط النون الاضافة لئلا يلزم اجتماع التعريفين وخامس

من

68

من المبني العارض ما حذف اي كلم حذف منه المضاف اليه واما بني ذ
لك لكونه مشابها للحرف من حيث الاحتياج الى الغير واما بناؤه
على حركة فلما مر واما على الضم فلجبر المحذوف منه باقوى الحركات
وهو الضم او ليكون حركة البنائية مخالفة لحركة الاعرابية وهي
الفتح والكسر وذلك نحو رايت قبل ذلك او من قبل ذ
هذا على تقدير ان يكون المحذوف منه منويا اما اذا لم يكن
منويا يكون معربا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات وهو اي ما حذف منه المضاف
اليه قبل وبعد وتحت وفوق بالرفع قاطبة وكذا باقي
جهات الستة وهي امام وخلف ويمين ويسار تقول
عند عدم حذف المضاف اليه جئتك من قبل زيد بالجر
ثم تترك الاضافة وهي منصوبة بقوله تترك وفاعله ضمير
المخاطب وتنويها اي تلك الاضافة والضمير البارز منصوب
المحل على المفعولية لتنوي وفاعله ضمير المخاطب ايضا فتقول
اي اذا حذف منه المضاف اليه جئتك من قبل وتسمى هذا
اي قبل وبعد وفوق وتحت وباقي جهات الستة غايات
بالجر لما مر في صدر الكتاب والتسمية بالغايات على معنى

ان غاية المضاف فيهما اى تمام المضاف بالمضاف اليه فلما انقطع
اى المضاف اليه عنهن اى عن قبل وبعد وتحت وفوق
وباقى الجهات الستة صرن اى قبل وتحت وفوق وباقى
الجهات الستة حدودا ينتهى الكلام عندها اى عند تلك
الحدود ولما فرغ من المبنى اللازم والعارض من الاسماء شرع
فى المبنى اللازم والعارض من الافعال فقال المبنى اللازم
من الافعال الماضى والامر بغير اللام والكلام فى بنائهما
قد سبق واحترز بغير اللام عن الامر باللام فانه معرب مجزوم
اجماعا والمبنى العارض من الافعال المضارع لا مطلق بل اذا
اتصل به اى المضارع ضمير جماعة النساء غائبة كانت او مخاطبة
او اذا اتصل به نون التاكيد مخففة كانت او مثقلة نحو قوله
يفعلن بالياء والتاء مثال المضارع الذى اتصل به نون
ضمير جماعة النساء غائبة كانت او مخاطبة وقوله هل تفعلن
بالتشديد والتخفيف مثال المضارع الذى اتصل به نون التا
كيد مطلقا وانما كان بنائه عند اتصالها عارضا لانه معرب بدونها
المشابهة وجه المشابهة قد مر واما بناؤه عند اتصال النون
المذكورة فلانه يوجب سكون ما قبله بيانا للجزئية مما اتصل به
فتعذر الاعراب

فتعذر الاعراب متعذرا والجواب عنه ان الاعراب التقديري
انما يكون في المعرب والاصل في الافعال البناء ووجه آخر
في بنائه عند اتصال النون به وهو الاشعار بان الاصل في الافعال
البناء اي كما ان في مسئلتنا اي وجه بالعكس واما بناؤه
عند اتصال نون التاكيد مطلق فلانه اذ ذاك اشبه بنحو
بعلبك في التركيب وبني على الفتح كما بني هو ووجه آخر في بنائه
عند اتصال نون التاكيد به وهو انه لو اعرب فلا يخلو اما ان يعرب
ما قبل النون ونفس النون ولا سبيل الى شيء منهما اما الى
الاول فلامتناع وقوع الاعراب في وسط الكلمة واما الى الثاني
فلكونها حينئذ جرى الاعراب على اشبه التنوين وهو النون واما
الحروف فلا يكون بناؤها اي الحروف الا لازما وانما كان بناؤها
لازما لانه لا حظ لها اي للحروف في الاعراب واعلم ان هذه الكلمات
بحر الكلمات كما مر في قوله ويسمى غايات منها اي من الكلمات
ما يعمل فيه الاول بصيغة المعلوم والثاني بصيغة المجهول مثاله
كعامة الاسماء المتمكنة نحو اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمضاف والاسم التام فانها يعمل ويعمل فيها نحو لقيت
زيدا ضاربا او مضروبا غلامه فضاربا مضروبا معمولان للقيت

وعليها في الغلام ونحو مررت برجل حسن وجهه ورايت غلام
زيد وحصل لي عشرون درهما وكل من هذه الثلثة ايضا عامل
والفعل المضارع بجر الفعل لانه معطوف على قوله كعامة الاسماء
كقولك لن يضرب زيد فيضرب معمول لن وعامل زيد واحترز بالمضارع
من الماضي لانه يعمل ولا يعمل فيه ومنها اي من تلك
الكلمات ما يعمل ولا يعمل فيه المثبت بطريق المعلوم والمنفي
والمنفي بطريق المجهول مثال هذا القسم كالحروف العاملة الا
سماء والافعال نحو من زيد وان تضرب اضرب فان من وان عامل
في زيد وتضرب وهو ما غيره معمول لشيء والفعل الماضي بجر
ايضا لانه معطوف على قوله كالحروف العاملة نحو ضرب زيد فان ضرب
عامل في زيد ولا يعمل فيه واحترز بالماضي عن المضارع فانه يعمل
ويعمل فيه كما مر من قبل هذا والامر بغير اللام بجر الامر ايضا نحو اضرب
زيدا فان اضرب يعمل في زيد ولا يعمل فيه واحترز بغير اللام عن الامر
باللام فانه مضروب يعمل ويعمل فيه والاسماء المتضمنة بمعنى ان
بجر الاسماء نحو اين تجلس اجلس ومتى تخرج اخرج فانهما يعملان
ولا يعمل فيهما اقول قوله غير ايّ اي الا ايا استثناء من قوله
والاسماء المتضمنة بمعنى ان يعمل ولا يعمل فيها الا ايا فانه

يعمل

85

يعمل ويعمل فيه كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان
ايا جازمة لتدعوا وما زايدة وتدعوا ناصب ايا ولم يلزم الدور
لاختلاف عملهما وقد قيل ان قوله غير اي استثناء من قوله
والاسماء المتضمنة بمعنى ان اي الاسماء المتضمنة بمعنى ان
يجزم المضارع وقد بنيت لتضمن الحرف الا ايا فانه لم يبن نحو ايهم
يكرمني اكرمه والمعنى انسان ما ان ياتني اكرمه وان تضمن معنى الحرف
اما للايذان بالاصل في الاسماء الاعراب كما انهم يبنون المضارع
اذا اتصل به نون جماعة النساء مطلقا ونون التاكيد كذلك
للايذان بان الاصل في الفعل المضارع البناء واما للحمل على نظيرها
ونقيضها وهما جزء وكل ومنها اي من تلك الكلمات ما لا يعمل فيه
الاول على صيغة المعلوم والثاني على صيغة المجهول مثال هذا القسم
كغير العوامل من الحروف مثل حروف العطف والاستفهام والمضمرات
ونحوها كاسماء الاشارة اعلم ان قوله والمضمرات عطف على غير العوامل
لا على الحروف يعرف بالتامل ومنها ما لا يعمل ويعمل فيه وقد اهمل
المصنف هذا القسم وظن انه غير واقع منه توهما انه لا يتصور معمول فيه
الا وان يكون عاملا او المعمول فيه اما الفعل المضارع فلا ريب
في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن فانه يعمل اما الجر

واما النصب كقولهم طاب زيد وعشرون درهما الا انه واقع هو طرآ
وقاطبة والعامل عندهم اي عند النحاة ما اوجب كون اخر الكلمة
على وجه مخصوص لفظا او تقديرا او مفعول اوجب قوله كون و
فاعله ضمير الموصول والجار مع المجرور اعني على وجه متعلق بقوله
كون اعلم ان العامل غير المقتضي للاعراب لان المقتضي له
ما به يصير الكلمة قابلة له ويثبت لها صلاحية لبو الاعراب كا
الفاعلية والمفعولية والاضافة والعامل ما اوجب الاعراب
لنصر في نصر زيد فان نصر هو الموجب لكون اخر زيد على هذه كذا له و
قال ما اوجب ولم يقل لفظا اوجب ليعم العامل اللفظي والمعنوي
والعامل عندهم ضربان الاول لفظي والثاني معنوي فاللفظي
اي العامل اللفظي ضربان الاول قياسي وهو اي العامل اللفظي
القياسي ما صح ان يقال فيه كل ما كان كذا فانه يعمل كذا امثاله
كقولنا غلام زيد لما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت علته
اي علة تاثيره في الثاني قست عليه اي على غلام زيد دار عمرو
وثوب بكر وفي بعض النسخ وعرفت عليته اي علية الاول في
الثاني والاول اولى لان الضمير الى المضاف دون المضاف اليه
غالبا والثاني سماعي وهو اي العامل اللفظي السماعي ما
صح

81

صح ان يقال فيه ان هو ايعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك ان
تجاوز مثاله كقولنا ان الباء تجر ولفظة لم تجزم ولن تنصب
واما العامل المعنوي فسنذكره في موضعه ان شاء الله لما فرغ
من الباب الاول شرع في الباب الثاني فقال الباب الثاني
في بيان العامل اللفظي القياسية واشار الى تقديم هذا الباب
على الباب الثالث بقوله قدمنا القياسية لاطرادها اي القياسية
ولا شبهة في استحقاق المطرد التقديم على غير المطرد لكون المطرد بمنزلة
الكل وغير المطرد بمنزلة الجزئي اما بيان الاول فهو ان المطرد
عبارة عما لا يكون مخصوصا بشيء دون شيء والكلي ما لا يمنع نفس
تصوره عن وقوع الشركة كالحيوان فان نفس تصوره لا
لا يمنع عن وقوع الشركة فيه فيكون المطرد بمنزلة الكلي لان
كلا منهما لا يختص بمادة دون مادة واما بيان الثاني فهو ان غير
المطرد عبارة عما يكون مخصوصا بشيء دون شيء والجزئي ما يمنع
عن نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه كزيد فان نفس تصوره
يمنع عن وقوع الشركة فيكون غير المطرد بمنزلة الجزئي لان كلا منهما
يختص بشيء دون شيء واذا تحقق هذا فاعلم ان الكل مقدم
على الجزئي فيكون ما هو بمنزلة الكلي مقدما على ما هو بمنزلة الجزئي

وبقوله ولان الفعل منها اى من القياسية وهو اى الفعل اصل
فى العمل لانه اقوى الانواع لكونه اشد تاثيرا لانه ما من فعل الا وهو
عامل بخلاف الاسم والحرف ولكونه اكثر فايدة لدلالته على الزمان
والحدث وضعا بخلافهما وجملتها اى جملة القياسية سبعة الاول
الفعل على الاطلاق اى متعديا كان اولازما والثانى اسم الفاعل و
الثالث اسم المفعول والرابع الصفة المشبهة والخامس المصدر
والسادس الاسم المضاف والسابع الاسم التام وضبطه ان
يقال ان العامل لا يخلو من ان يكون عاملا بالاصالة او لا والاول
الفعل واما الثانى فلا يخلو من ان يكون مشتقا منه او لا الاول
المصدر وان كان الثانى فلا يخلو اما ان يقع عليه الفعل او لا
فان كان الاول فهو اسم المفعول وان كان الثانى فلا يخلو
من ان يجرى على فعله اولا وان كان الثانى فهو الصفة
المشبهة وان كان الاول فهو اسم التام والثانى هو الاسم
المضاف اما الاول اى الفعل فانه يعمل الرفع والنصب فى
الاسماء نحو ضربت زيد عمرا فضرب يعمل الرفع فى زيد والنصب فى
عمرا وهذا اشارة الى حصر عمل الفعل فى الرفع والنصب وذلك
لانه يستدعى سوى الفاعل والمفعول وما اشبههما فيلزم

ان لا

ان لايلو يعمل الا الرفع و النصب واما المفعول فى نحو مررت
برجل فعامل الجر فيه هو الباء لا الفعل لان هذا الفعل لا يتعدى
الى مفعوله الا بحرف الجر و العامل فى مثل هذا هو الحرف لانه جزء
الفعل بدليل ان مررت و الباء معا يفيدان معنى جزت فوجب
ان يعمل كما عمل الفعل لاسيما وقد اختص بالاسماء وح اما
ان يعمل الرفع و النصب لا جايز ان يعمل الرفع لعدم جواز
ارتفاع ماليس بفاعل ولا يلحق به ولا ان يعمل النصب
لانه يلزم ح عدم الفرق بين المتعدى بالحرف وبين المتعدى
بدونه فلم يبق الا الجر فيعمل الجر اذ الاسم بعده مشابه بالمضاف
اليه من حيث الاتصال بما قبله ولا يظن ان العمل للفعل لانه
اذا ثبت ان هذا الحرف عامل وقد ولى الاسم فبالحرى ان
يعمل ولا يعمل الفعل الذى قبله اذ العاملان اذا ازدحما على
معمول واحد فالعمل لاقربهما وجوداً لانه اقرب الى المفعول
فاعمال الاقرب احق واما الرفع فعام اى يعمل جميع الافعال
متعديا كان اولازما لان كل فعل متعديا كان اولازما
يرفع اسما واحدا لانه الاسم الواحد فاعله اى فاعل الفعل
اذا اسند الفعل اليه الى ذلك الاسم الواحد حال كونه ذكر

الفعل مقدما عليه اى على ذلك الاسم الواحد نحو فعل زيد وانما
قال اسند ولم يقل اخبر ليعم الانشائيات قوله مقدما عليه
احتراز عن المبتداء نحو زيد ضرب فان ضرب قد اسند الى زيد
وهو ليس بفاعل بل هو مبتداء قال الشهاب الزيني في شرح
الزينية قلت ان الاكتفاء بقوله اذا اسند اليه اوجه من غير
احتياج الى ذكر قوله مقدما عليه لان الفعل لم يسند الى المبتداء بل
اسند الى ضميره ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لا نسلم ان الفعل لا
يسند الى المبتداء لانه وان كان مسندا الى ضميره لكنه مع الضمير مسند
الى المبتداء وبهذا الاعتبار يكون المبتداء مسندا اليه لان خاص
مستلزم للعام ثم كلامه وان كان الفاعل واحدا لان نسبة الفعل
اليه على وجه الاسناد وهو لا يختلف فليس لك ان تسند الفعل
الى فاعل اخر بخلاف المفعول فان نسبة الفعل اليه ليست على
وجه الاسناد بل على وجه التعلق وهو يختلف وجمع له خمسة مفاعيل
قال صاحب الاقليد الفاعل واحد لان قولك ضرب زيد صدر الضرب
عن زيد وعن حرف جر وحرف الجر لا يدخل الا على المفرد وما يدخل
عليه هنا هو الفاعل فيكون الفاعل واحدا بالضرورة والى هذا
اومى بقوله اسما واحدا او اما وجه تقديم الفعل على الفاعل فهو

ان الفعل

ان الفعل علة له اذ لا يمكن ان يكون الفاعل موجودا بدونه
فالعلة متقدمة على المعلول فان لم يكون الفاعل مظهرا فمضمر و
ذلك المضمر اما بارز كالتاء فى فعلت باحركات الثلث
او مستكن كالمنوى فى افعل ثم ان الفعل منقسم على ضربين
احدهما متعدة وهو اى الفعل المتعدى ما نصب المفعول
بغير واسطة والثانى لازم وهو اى الفعل اللازم ما يكتفى
بالفاعل ولا يبنى وزعنه بغيره كذهبت وقمت وقعدت فان
الذهاب والقيام والقعود مما يكتفى بالفاعل ولا يبنى وزعنه
لغيره واما الفعل المتعدى فانه منقسم على ثلثة اضرب احدها متعدى
الى مفعول واحد فقط كضربت زيدا فان ضربت يتعدى الى
الى مفعول واحد فقط وهو زيدا وثانيهما ما يكون متعديا الى
مفعولين فالمفعولان لا يخلو اما ان يكون ثانيهما غير الاول
مثاله كاعطيت زيدا درهما فان ثانى المفعولين وهو درهم
غير الاول وهو زيدا ويجوز هنا الاقتصار على احدهما فتقول
اعطيت زيدا ولا يذكر اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من
اعطيته هذا عبارة صاحب الضوء وانما قال فى الاول
ما وفى الثانى من لدقيقة يعلمها من ادنى بصيرة ويجوز ايضا

ان تسكن عنها معا نحو فلان يعطى ويمنع وذلك كله للمبالغة

او هو يكون ثانيهما عين الاول مثاله حسبت زيدا عالما فان

المفعول الثانى فيه وهو عالما عين المفعول الاول وهو زيدا

ولا يجوز الاقتصار ههنا على احد المفعولين فليس لك ان

تقول حسبت زيدا وان تقول حسبت عالما لئلا يلزم خلاف

الوضع لان وضع الواضع على ان يعرف الشئ بصيغته ولكن حذف

المفعولين فى هذا القسم جايز ايضا ومن ذلك قولهم من

يسمع يخل وثالثها متعد الى ثلثة مفاعيل بكسر اللام مثاله

كاعلمت زيدا عمرا فاضلا وقد يقام المفعول مقام الفاعل

اذا بنى له اى لذلك الفعل فيرفع ذلك المفعول الذى

اقيم مقام الفاعل باسناده اى باسناد الفعل اليه الى ذلك

المفعول مثاله كقولك ضرب زيد واعطى زيد درهما اعلم ان

علامة بناء الفعل للمفعول ضم اوله وما يليه ايضا ان كان

ماضيا فى اوله تاء نحو تفعل وتفاعل وتفعلل واذا اردت

بناءها للمفعول قلت تُفُعِّلَ وتفوعل وتفعلل بضم الفاء

معا واعالم بعضهم واعى الضم الاول بل يحتاجون الى ضم ما يليه

ايضا اذ لو اقتصروا عليه فقالوا تكلم وتفعلل وتجاهل بفتح

ما

74

ما يلي التاء لالتبس بصيغة مضارع علم مشددة او بمضارع جاهل
بمضارع فعلل وضم الطرف الثالث ان كان ماضيا في اوله
همزة الوصل مع ضم همزة الوصل نحو استغروه فاذا بنيته للمفعول
قلت استخرج بضم الهمزة وفتح التاء لالتبس بالامر عند الوقف
في حالة الدرج نحو قولك واستخراج والم يكن في اوله هذا و
لاذاك فالعلامة ضم الاول وكسر ما قبل الآخر ولم
يقتصروا على ضم الاول ولا على كسر ما قبل الآخر اما الاول فلا
نهم لو اقتصروا عليه لالتبس الماضي في باب الافعال بنفس
المتكلم المبني المجهول المضارعة واما الثاني فلانهم لو اقتصروا
على كسر ما قبل الآخر لم يعلم ان مثل علم مبني الفاعل او المفعول
ويجوز اسناده اي اسناد الفعل الى المفعول الثاني نحو
اعطي درهم زيدا الا ان الاسناد الى الاول اولى لانه بمنزلة
الفاعل اذ الاول عاط اي اخذ الدرهم الآخذ باب حسبت
هذا استثناء من قوله ويجوز اسناده الى المفعول الثاني اي
ويجوز اسناد الفعل الى المفعول الثاني الاول في باب
حسبت فان اسناد حسبت الى المفعول الثاني غير جائز لان
الثاني في هذا الباب خبر في حقيقة فلو اسند اليه يلزم ان يجعل

مخبرا عنه خلافا لابن الانباری فانه اجاز الاسناد الی الثانی فی
باب حسبت ان آمن من انعکاس المعنی فاجاز فی ظننت زیدا قایما
ظن قایم زیدا لانه لاریب فی کون المظنون هو القیام فیهما ویجوز
فی ظننت زیدا اخاک ظن اخوک زید لانعکاس المعنی فظهر مما
قلنا ان الاستثناء علی قول غیر ابن الانباری ومنصوب الفعل منقسم
علی ضربین الاول خاص والثانی عام فالخاص ای منصوب الفعل
الخاص ثلثة احدها المفعول به وانما کان المفعول به من المنصوبات
الخاص ببعض الافعال لانه ای المفعول به انما یکون للمتعدی ای للفعل
المتعدی کما ذکرنا من قبل ان المتعدی ما نصب المفعول به وهو ای
المفعول به ما یقع علیه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعلق
لا الامر الحسی اذ لو ارید ذلک یخرج بعض الفاعل نحو علمت زیدا
واردته وکلمته ونحو ذلک هذه الافعال فیها لیست بواقعة علی
زید حسا ولقایل ان یقول ان تعریف المفعول به غیر مانع اذ یدخل
فیه ما لیس منه نحو زید فی قولک زید ضربته فان الضرب وقع علیه
مع انه لیس بمفعول به والجواب ان یقول لانسلم ان الضرب وقع
علیه اطلاقا بل یقع علی ضمیره وهو مفعول به فلا یکون زید فی مثل سبق
مفعولا وثانیها التمیز وانما کان التمیز من المنصوبات الخاصة ببعض
الافعال

الافعال لانه اى التميز انما يكون اى ما يكون الا للبهم ولا يجئ
الا لما وجد فيه الابهام مثاله طاب زيد نفسا تصبب الفرس
عرقا وكذا فى التنزيل واشتعل الراس شيبا اعلم ان التميز
باب مغير عن الاصل اذ الاصل فى طاب زيد نفسا تصبب الفرس
عرقا واشتعل الرأس شيبا طاب نفس زيد وتصبب عرق
الفرس واشتعل شيب الرأس فاذيل عنه للمبالغة والتوكيد
والتوكيد اما المبالغة فلان ذكر الشئ مجملا ثم ذكره مفصلا
اوقع فى الذهن من ان تذكره مفصلا واما التوكيد فلانه بمنزلة
تكرير الشئ مرتين الاجمال والتفصيل وثالثها خبر المنصوب
وهو ايضا من المنصوبات لخاصة ببعض الافعال لانه خبر المنصوب
انما يكون اى ما يكون الا فى افعال معدودة على ما يجئ وهى
كان وصار واصبح وامسى واضحى وبات ومازال وما
فتئ وما انفك ومابرح ومادام وليس فان قيل كيف
خبر المنصوب من معمول العوامل اللفظية القياسية والحال
ان عامله سماعى لان عامله الافعال الناقصة وهى سماعى
والجواب عنه انه جعل خبر المنصوب من معمول الفعل الناصب
مطلق لا من معمول الفعل القياسى حتى يرد ما ذكرت والعاشر
على ما يجئ

اى المنصوب الفعل العام محصور فى خمسة الاول المصدر والثانى
المفعول فيه والثالث المفعول له والرابع المفعول معه و
الخامس الحال اما الاول اى المصدر فكل متعد تيا كان اولازما ينصب
مصدره سواء كان ذلك المصدر مبهما او محدودا او معرفة او
نكرة والمراد من المبهم ما لا يدل على اكثر مما يدل عليه الفعل
ومن المحدود ما يدل اكثر مما يدل عليه الفعل مثال المبهم نحو
ضربته ضربا ومثال المحدود نحو ضربته ضربة فضربة يدل على ما يدل
عليه الفعل وهو الضرب وعلى اكثر وهو النوع ومثال المعرفة نحو
ضربته الضرب الذى تعلم وانما لم يذكر المثال للمصدر النكرة اكتفاء
بمثال المصدر المبهم وكذا ينصب الفعل ما كان بمعنى المصدر
ايضا اى كما ينصب الفعل المصدر مثاله نحو ضربته سوطا فان ضربته
ينصب سوطا وهو ليس بمصدر بل اقيم مقام المصدر
لانه لما كان آلة الضرب شبه به مصدره والدليل على انه ليس بمصدر
انه يثنى ويجمع ولو كان مصدرا ما يثنى ويجمع علمنا انه ليس بمصدر
والمفعول فيه وانما لم يعرف المفعول فيه لما فى لفظ المفعول فيه من
الدلالة على التعريف لان الالف واللام اذا دخلا على اسم المفعول
والفاعل يكون بمعنى الذى فكانه قال الذى فعل فيه فعل واما

قوله

قوله وهو ظرف الزمان والمكان فليس بتعريف له وانما هو تعداد
نوعه يعني المفعول فيه على ضربين ظرف زمان وكذلك ظرف مكان
لانه اما كان بحيث يفهم من صيغة الفعل الاول فهو الاول
وان لم يكن فهو الثاني فان قلت كيف جعل المبتدأ
مفردا وخبره مثنى في قوله وهو ظرف الزمان والمكان مع ان
مثل هذا غير جائز لعدم التطابق بينهما والجواب عنه ان هو
عائد الى الموصول وهو الالف واللام في المفعول فيه مكان
بمنزلة الموصول ويجوز الاخبار عنه بالمفرد والمثنى والمجموع
كقولك الذي في بيتي متاع وما في طلكي الغلامان وما اخذ منه
ثلثة غلمان وانما سمي المفعول فيه ظرفا تشبيها له بالاواني التي
تحل فيها الاشياء والكوفيون يسمونه محلا لحلول الافعال
في افراده اي افراد المفعول فيه فالزمان كله اي مبهما كان
او محدودا ينصب بالظرف اي ينصب على الظرفية بالفعل المذكور
المتقدم سواء كان لازما او متعديا لان الفعل يدل على الزمان
بصيغته كما يدل على المصدر بمادته فكما فكما ينصب جميع ضروب
المصدر كذلك ينصب جميع ضروب الزمان فالمبهم من
الزمان كالحين والوقت والمحدود من الزمان كاليوم والليل

والشهر والطول تقول فى الزمان المبهم سرت حينا ويوما
وفى الزمان المحدود خرجت يوم جمعة واما المكان المبهم
فانه بالفعل فحسب كالجهات الستة وهى فوق وتحت
ويمين وشمال وقدام وخلف لكونه مشابها للزمان من
حيث التغير والتبديل والاستغراق الا يرى ان هذه الظر
الظروف لا يتغير ذاتها وجه واحد اذ الفرق يصير تحت واليمين
شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر ماضيا واذا
قلت جلست خلف زيد كان هذا اللفظ مشتملا ومستغرقا لجميع
ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض كما ان لفظ ضرب مستغرقا للكل
زمان من وقت ابتداء خلق الله تعالى العالم الى وقت
حدوثك وكذلك لفظ يقوم مستغرقا للكل زمان من المستقبل
الى فناء العالم وعند وهو ايضا من المكان المبهم وينصب
بالظرف ووسط الدار بالسكون وهو ايضا من المكان
المبهم لانه اسم مبهم لداخل الدايرة وينتصب بالظرف واحترز
بالسكون عن الوسط بالتحريك لانه من المكان المحدود لانه
اسم معين ما بين طرفى الشى ومن هذا علم الفرق بينهما واما المحدود
من المكان فلا بد له من لفظة فى تقول فى المكان المبهم صليت امام

المسجد

المسجد وخلفه وفوقه وتحته ويمينه وشماله وعنده ووسطه بالنصب
كافة ولا يقال في المكان المحدود صليت المسجد بالنصب ولا يقال
ايضا صليت وسط المسجد بالتحريك وانما يقال فيه صليت في
المسجد او في وسط فانه بالتحريك قلت ما يقول بنحو دخلت
الدار بنصب الدار من غير في مع انه من المكان المحدود واجاب
بقوله واما دخلت الدار فتوسع اي حذفوا في تجوزا واوصلوا
الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به اتساعا وقال الجرمي انه
فعل متعد ينصب ما بعده وهو ممنوع بان المصدر اذا كان على وزن
الفعول فالغالب انه يجيء لازما وبان ما يقابله خرجت ونظيره
غربت وهما لازمان بالاتفاق والمفعول له وانما كان من
المنصوبات العامة لانه جميع الافعال ينصبه وعرفه بقوله هو
المفعول له وهو علة الاقدام مع الفعل نحو ضربته تاديبا له فان
تاديبا علة الاقدام على الفعل وهو الضرب وانما قال علة
الاقدام ولم يقل غرض على الفعل ليدخل نحو قعدت عن الحرب
جبنا وقد شرطوا في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل
الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود وانما كان منصوبا عند تحقق
هذه الشروط المذكورة نحو ضربته تاديبا لكونه مشابها بالمصدر

الذي من لفظ الفعل من حيث ان الفعل يتضمن كل واحد منهما ولان كلا

منهما فعل الفاعل المتقدم ومقارنا له في الوجود فان فقد شرط من

هذه الشروط المذكورة فاللام لازم طروحه عن كونه في ضمن الفعل

اما اذا فقد كونه مصدرا فلانه لم يكن من جنس الفعل المذكور

المعلل بان كان فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا

لا يدخل تحت فعل ذاك نحو جئتك لاكرامك الزائد واما اذا

فقد كونه مقارنا له في الوجود فكذلك لان الفعل الواقع امس

غير متصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم نحو جئتك اليوم لمجي

صمتي دايه امس وفي قوله نحو ضربت مخافة الشر اشعار بان

المفعول له كما ينصبه الفعل المتعدي ينصبه اللازم وبان المفعول له

لا يلزم ان يكون عرضا للفعل المذكور بل كونه عذرا له كاف سواء

كان عذرا او الاخر والفعل الا يلزم ان لا يكون ضربت مخافة

الشر مفعولا له اذ المخافة لا يكون غرضا من الضرب وبان المفعول له

لما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السراج والمفعول معه هو المنصوب

بعد الواو التي بمعنى مع قولنا هو المنصوب احترازا من كل رجل و

ضيعته وقولنا بعد الواو التي بمعنى مع احتراز عن ذكر بعد مع نحو

جلست مع زيد وبعد الباء بمعنى مع نحو اشتريت الدار بالعها

وبعد

وتعد من المنصوبات العامة وانما يستقيم على راى الاخفش لا على راى
سيبويه لان الباب قياسى عنده وعند سيبويه مقصور على السماع
وانما عمل فيه اللازم لتقوّمه بالواو ويتعدى اليه كما يتعدى بالهمزة
وغيرها الا ان الواو لا يعمل لكونها فى الاصل من حروف العطف و
هى لا تعمل وقال الاخفش انما تعمل كما تعمل مع مثال المفعول معه
نحو استوى الماء والخشبة والخشبة ههنا مقياس يعرف بها قدر
ارتفاع الماء وقت زيادتها ونحو جاء البرد والطيالسة وبذكر
المفعول معه بعد الواو بمعنى مع والخامس من المنصوبات العامة الحال
الحال وانما عدّ من المنصوبات العامة لان الفعل لا يمكن وجوده الا
فى حالة فيكون لكل فعلٍ دالا عليها فيتعدى الافعال كلها اليها كما تتعدى
الى الظروف والمصادر لدلالتها عليها واعلم ان الحال مشتقة من حال
الشيء اذا تغير وتحول وانما سميت الحال حالا لعدم ثبوتها وهى
اى الحال بيان هيئة الفاعل اى بيان لهيئة الفاعل او بيان لهيئة
المفعول نحو جاءنى زيد راكبا وضربت زيدا مجردا عن ثيابه واما جملة
فى قولك اتيتك والجيش قادم فهى حال لان هذا الحال بيان
لازم الفاعل فكانها بيان للفاعل واحترز بالهيئة عن التمييز لا عن زما
بتبيين الهيئة بل الذات وباضافتها الى احترز باضافة الهيئة الى الفاعل

او المفعول عن النعت فانه تبين هيئة الذات مطلقا اي من غير
تقييدها بفاعلية او مفعولية كقولك رجل عالم فالعالم فيه
لا يدل الا على هيئة ذات وانما استفيد كونه فاعلا من جاءني
لا من قولك عالم بخلاف الحال فانها موضوعة لدلالة على هيئة
الفاعل او المفعول واطلق المفعول ليعم المفعول المطلق
انحا ضربت زيدا الضرب شديدا او المفعول معه نحو ما شانك وزيد
زيدا منكسين والمراد بالفاعل ان يكون فاعلا لفظا او معنى ليدخل
نحو زيد في الدار قايما وبالمفعول كذلك ليدخل نحو هذا زيد قايما
ومنه قوله تعالى بعلي شيخا وهي اي الحال جواب كيف كما ان المفعول
له جواب لم مثاله جاءني زيد راكبا جواب فان راكبا جواب كيف
يعني اذا قلت كيف جاء زيد قلت راكبا وكذا جالسا في قولنا
رايت جالسا جواب كيف يعني اذا سئل عنك بكيف رايت
فقلت جالسا وحقها اي حق الحال انه تكون نكرة كما ان من حق
ذي الحال ان تكون معرفة وانما وجب ان تكون الحال نكرة لعدم
الاحتياج الى التعريف لان المعنى منها تقييد الحديث المنسوب
الى الفاعل او المفعول وهذا المعنى يحصل من النكرة ولانها
جواب كيف وكيف انما يجاب في السؤال بنكرة يقال كيف زيد
فقيل

فقيل صحيح فيكون نكرة اولانها حكم والحكم ينبغي ان تكون نكرة
لتفيد المخاطب وانما يقع بعض من خبر المبتداء لمعان وهي منتفية
ههنا وان لم يكن ذي الحال معرفة لانه محكوم عليه في المعنى
وحق المحكوم عليه ان تكون معرفة فان اردت الحال عن النكرة
فقدمها اى الحال عليها اى على النكرة وفيه نظر لانها لا يتقدم عليها
مطلقا وانما يتقدم ان لو لم يكن موصوفة او مفيدة فايدة الموفة
او مقدرة بالاستفهام او موصولا بينها وبين ذي الحال النكرة
بالانتفاء للنفي وان كانت موصوفة لا يتقدم على ذي الحال النكرة
نحو جائني رجل من بني تميم فارسا وكذا ان كانت مفيدة فايدة
الموفة لا يتقدم عليه نحو قول الشاعر يركنن احداى الاجام
منحوفا يوم الوغى حمام وايضا لا يتقدم عليه ان كانت مقدرة
بالاستفهام نحو قولك هل اتاك رجل راكبا اذا اردت الاستفهام
عن الاتيان مقيدا بالركوع لا عن الاتيان المجرد وان كانت
موصولا بينها وبينه بالانتفاء للنفي لا يتقدم عليه ايضا نحو ما جائني
رجل الا راكبا وتقول في غيرها بتقديم الحال عليه نحو جائني راكبا رجل
وانما يجب تقديمها على ذي الحال النكرة في غيرها لانها لو تاخرت
لالتبست بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا

ثم قدمت فى حالة الرفع والجر وان لم يلتبس بالصفة لو تأخرت
طردا للباب وعليه اى على تقديم الحال على ذى الحال النكرة وقوله
اى قول الشاعر لعزة موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم و
الملتبها دبهذا انما يستقيم على قول من يقدر فى الظرف فعلا
لا على قول من يقدر اسم الفاعل لان لعزة ظرف مجازى فلو قدرت
فيه حصل كان طلل فاعلا وموحشا حال منه والعامل فيها واحد و
قدرت فيه حاصل فى حاصل اسم الفاعل غير معتمد على احد من الوجوه الستة
التى هى المبتداء وذى الحال والموصوف وحرف النفى والهمزة
وهو لا يعمل بدون الاعتماد فيح يكون طلل مبتداء وخبره لعزة
وموحشا حال من الضمير المستكن فى حاصل التقدير طلل حاصل هو
لعزة موحشا وح ليس فيه تنكير الحال وتقديم عليه وكلامنا
فيهما ومن جملة القبايلية اسم الفاعل وهو كل اسم اشتق من مصدر
الفعل لذات من فعل ان اشتق لذات من هو فاعل فى الجملة
ويجرى على يفعل الذى هو من فعله وانما قلنا من مصدر الفعل ولم نقل
من الفعل كما قال بعض النحاة لانه ليس بمشتق منه بل من المصدر فان
قيل اى شئ يمنع من اشتقاقه من الفعل وجواب عنه ان انما
منع انه لو كان مشتقا منه لوجب زيادته عليه اى زيادة اسم الفاعل

على الفعل

80

على الفعل كما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه وهو انقص منه

لعدم دلالته على الزمان من هو هو لا يقال ان المراد من الفعل ههنا

هو اللغوى لا الاصطلاحى حتى يلزم ما ذكرت لانا نقول ح يلزم

استعمال اللفظ المشترك فى التعريف واستعماله فيه الفعل ليس

بجيد وانما لم يقل بمعنى الحدوث كما قال ابن الحاجب لانه ليس

بلازم لان من الاسماء التى عليها ماليس بمعنى الحدوث نحو وا

جب ودايم وغيرهما ماليس بمعناه قوله كل اسم جنس شامل

للمقصود وللفاعل الذى اسند اليه الفعل فبقوله اشتق احتراز

عنه لان ذلك الفاعل ليس بمشتق ولكن دخل فيه اسم المفعول

لانه ايضا اسم اشتق فلما قال لذات من فعل خرج عنه لانه لا

لذات من وقع عليه الفعل ودخل فيه الصفة المشبهة وبقوله

ويجرى على يفعل خرجت لانها وان كانت مشتقة لذات

من فعل الا انها ليست بجارية عليه وفسر الجريان بقوله

اى يوازنه والضمير المستكن راجع الى الاسم الفاعل والبارز

راجع الى يفعل من فعله اى يوازى اسم الفاعل ليفعل من فعله

فى الحركات والسكنات لانهم قالوا الصفة جارية للواقعة

بعد شئ صفة اوخبرا وحالا فلهذا احتاج الى تفسير فان قلت

ان قوله في الحركات والسكنات يقتضي ان يكون في اسم الفاعل
ثلث سواكن مع انه ليس كذلك قلت ان الالف واللام اذا
دخلا على الجمع فيتناول على الواحد ايضا فانه اي اسم الفاعل يعمل عمل
ما يجري اسم الفاعل عليه لا مطلقا بل اذا اريد به اي باسم الفاعل الحال
او الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل كما دخل على اسم الفاعل
في الاعراب الذي هو مستحقه في الاصل دخل الاسم على الفعل في
العمل الذي هو مستحقه في الاصل نحو زيد ضارب غلامه عمروا الان
او غدا فيرفع ضارب وينصب ضارب كما ان يضرب يرفع وينصب
كذلك اسم الفاعل ونحو زيد قايم غلامه فيرفع قايم فقط اي ولا
ينصب كيقوم فانه يرفع فقط واما اذا كان اسم الفاعل
بمعنى الماضي فلا يعمل بل يكون مضافا الى ما بعده فلا يقال زيد
ضارب عمروا امس بل ضارب عمرو امس لان الافعال دخلت
على الاسما دخلت على الافعال في العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب
من الاسم لم يعط الاسم اذا كان بمناه عمله واعلم ان شرط عمله ايضا
الاعتماد على احد الوجوه التي مرت فلا يقال قايم غلامك خلافا
للاخفش والكوفيون وان لا يكون مصغرا ولا موصوفا لانه
لو كان مصغرا او موصوفا فلا يعمل فلا يقال زيد ضويرب عمروا

81

ولا ضارب ظريف عمرو ومن جملة القياسية اسم المفعول هو كل اسم

اشتق من مصدر الفعل لذات من وقع عليه الفعل قوله كل اسم جنس

شامل له وللاسم الذي كان مفعولا للفعل وللاسم الفاعل واحترز عن

الاول بقوله اشتق وعن الثاني بقوله الذات من وقع عليه الفعل

وهو اي اسم المفعول يعمل عمل يفعل الذي هو من فعله نحو زيد مكرم

اصحابه برفع اصحابه كما تقول زيد يكرم اصحابه برفعها وكذا في

التنزيل ذلك يوم مجموع له الناس اي يوم يجمع له الناس

قال صاحب التاليف فان قيل لم لم يقل زيد مكرم صاحبه مع انه

اخصر من اصحابه ولم عمل مجموع عمل يجمع من غير مواذنة بينهما لاباده

واو مجموع فالجواب اما الاول فلاظهار عمل اسم المفعول اذ لو قال

صاحبه لكان لقائل ان يقول من الجائز ان الصاحب بالابتداء و

مكرم بالخبرية فلا ينقض دليل قاطع على ارتفاعه بالمفعول فلما

قال اصحابه تعين ارتفاعه باسم المفعول اذ لو كان مبتداء مقدما

عليه خبره لوجب ان يقال مكرمون لان الخبر عن الجمع يكون جمعا

واما الثاني فان الواو في مجموع ناشية من ضمة مفعل لكا دي

على يفعل اذ لو كانت من علامة اسم المفعول لاطرد وجيئها في كل

باب كاطراد مجئ الميم ولم تجئ الثلاثيات المجردة وانما المعو

اشبعوا الضمة مفعل لئلا يلزم وقوع ما ليس بواقع وهو مفعل
بفاء ساكنة بين مفتوح ومضموم لانهم رفضوه ثم كلامه
واعلم ان الاسم المفعول بمنزلة اسم الفاعل في الشرط الذي
ذكره المصنف وقد ذكرنا ومن جملة القياسية الصفة المشبهة
وهي ما الجرى على يفعل الذي من فعله في الحركات والسكنات
مثالها نحو كريم وحسن فانهما ليسا جاريين على يكرم و
يحسن في الحركات والسكنات وشبهت اى الصفة
المشبهة باسم الفاعل في انها اى الصفة المشبهة تثنى وتجمع
وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ولذا اى ولاجل المماثلة
بها باسم الفاعل تعمل اى الصفة المشبهة عمل فعلها تقول
زيد كريم اباءه ولشريف حسبه وحسن وجهه يرفع اباءه
وحسبه ووجهه كما تقول زيد كرم اباءه وشرف حسبه و
حسن وجهه برفعها جميعا والكلام في كريم اباءه كالكلام
في مكرم اصحابه فان قيل انتم قلتم انها تعمل لمشابهتها
باسم الفاعل واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل وهي
تعمل فيلزم مزية الفرع على الاصل والجواب عنه ان يقال انها
دلت على معنى وجد في الماضي لكن ذلك المعنى لا ينتقض بل يوجد
في زمان

فی زمان الاخبار فیتحقق الدالة بامعنی للحال ووجود ذلک
المعنی قبل زمان الاخبار غیر قادح فی کون المعنی الموجود فی زمان
الاخبار للحال الا یری انک تقول زید یعلم فنوناً من العلم
وانت ترید به الحال وهو مستقیم مع ان علمه قد کان موجودا
فی زمان الاخبار وقبله وعلی هذا السؤال قولک زید قایم
غلامه الآن وقد قام قبل زمان الاخبار بزمان الا انه امتد
حتی قارن بهذا الزمان کذا اجاب صاحب المقالید عن هذا
الدال فان قیل لم لم یعمل کما تقول یکرم اباءوه واجیب
بان مشابهة الصفة المشبهة بالمضارع بعیدة لانها لا یوازیه
فی الحرکات والسکنات ومن جملة الفعلیة انما المصدر هو
الاسم الذی اشتق منه ای من تلک الاسم الفعل وصدر الفعل
عنه ای عن ذلک الاسم وانما سمی المصدر مصدرا اذ الفعل یصدر
عنه وهو فی اللغة موضع یصدر الابل عنه فیکون الفعل فرعا علیه
هذا مذهب البصریین واما عند الکوفیین فانما سمی به
مصدر لکونه مصدورا من الفعل کما قالوا مشرب عذب ومرکب
فاره ای مشروب ومرکوب وجه مذهب البصریین ان
مفهوم المصدر واحد لدلالته علی الحدث فقط ومفهوم الفعل

متعدد لدلالته على الحدث والزمان معًا ولا ريب في ان الواحد قبل
التعدد فيكون اصلا له وان للمصدر مثالا واحدًا وللفعل
امثلة كثيرة كما ان الذهب ضرب واحدة يتخذ منه الاشياء
المختلفة وان المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغني عن الفعل
في الافادة بخلاف الفعل فانه لا يستقل بنفسه ولا يستغني من
الاسم في الافادة وما هو مستقل ومستغن اصل وان
المصدر لو كان مشتقا من الفعل لدل على اكثر مما دل عليه الفعل
لما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه وهو انقص منه
لعدم دلالته على زمان المعين واما وجه مذهب الكوفيون
وان المصدر يلحق باعلال الفعل وجودا وعدما فلو لم يكن
فرعا عليه لما كان تابعا له في الاعلال فلما كان تابعا له فيه علمنا
انه فرع والفعل اصل وان المصدر يكون تاكيدا للفعل نحو
ضربت ضربا وهو بمنزلة ضربت ضربت والموكد والمؤكد تبيين
ان يجاب عما تمسك الكوفيون اما عند الاول فلان اعلال
المصدر باعلال الفعل وجودا وعدما لا يدل على الاصالة مطلقا
بل دل على الاصالة في التصريف ولا كلام فيه واما عن الثاني
فلان كونه تاكيدا للفعل لا يدل على الاصالة الفعل ايضا
مطلقا

انما مطلقا بل الاعراب والكلام فيه واما قولهم انما سمي المصدر مصدرا
لكونه مصدرا عنه الفعل كما قال الشارح ضرب ومركب فاره فانه
من قبيل قولهم جرى النهر وسال الميزاب وهو اي المصدر يعمل
عمل فعله وعمله عمل فعله ليس جاريا على الاطلاق بل اذا كان
ذلك المصدر منونا تقول عجبت من ضرب زيد عمرا فان المصدر
المنون وهو الضرب يعمل الرفع في زيد والنصب وانما قال
كما تقول عجبت من ان ضرب زيد عمرا لان الفعل المقدر بان يتنزل
بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدا نحو
اعجبني ان يخرج زيد وارجو ان يخرج زيد وبلغني خبر ان خرج
زيد وان يخرج خيرا له فلما كان بمنزلة المصدر في الاعراب وفي
هذا المعنى كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل في امتناع تقديم
ما يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبني زيد اضرب كما لا تقول زيدا
ان ضربت كذا قال صاحب الضوء وانما قدم المنون على المصدر
المضاف اذ المشابهة في المنون اتم لانه نكرة لفظا ومعنى بخلاف
المضاف فانه غير مشابه في اللفظ لان الظاهر كالمضاف الحقيقي
الا ان ايضا يعمل عمل فعله لكون الاضافة في تقدير الانفصال
بدليل انك تقول اعجبني ضرب زيد وعمرو خالدا

فيرفع عمرواً وقرأ على تقديره اعجبني ضرب زيد وعمرو خالدًا او بنصب امرء على تقدير اعجبني ضرب زيدًا وعمرًا خالدًا ويضاف المصدر الى الفاعل ويترك المفعول حال كونه منصوبًا مثال المصدر الذي اضيف الى الفاعل ويترك المفعول منصوبًا اعجبني من دق القصار الثوب ويضاف الى المفعول ويترك الفاعل حال كونه مرفوعًا مثاله عجبت من ضرب اللص الجلاد وقد يترك ذكر احدهما الفاعل والمفعول كما كان ذكر الفاعل متروكًا في قوله تعالى وهو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيمًا فان اطعام مصدر منون ويتيمًا منصوب به وفاعله محذوف في تقديره او اطعام احد لم يتيمًا وانما حذف للعلم به فان قيل لم حذف ولم لم يضمر اجيب بان المصدر اسم جنس ولا واحد من الاسماء الجنس يتحمل الضمير وانما جاز خلوه عن الفاعل مع انه غير جائز في الفعل لان الفعل مسند اليه فاحتيج اليه ليتم جملة فلو خلا فاعله يلزم خلاف الوضع بخلاف المصدر فانه اسم ولا يلزم ان يكون مسندا الى شيء فلو خلا عنه الفاعل لم يلزم خلاف الوضع فيجوز ان يذكره فان قيل يرد على هذا اسم الفاعل لانه اسم ايضا مع انه لابد له من فاعل اجيب بانه وقع في المعنى وقع الفعل

المبني

المبني للفاعل فقولنا زيد ضارب بمعنى زيد يضرب بخلاف
المصدر فانه غير واقع موقعه بدليل امتناع قولنا زيد ضرب
في موضع زيد يضرب فاذا كان كذلك لا بد لاسم الفاعل من
فاعل كما لا بد للفعل المبني للفاعل منه واما قوله تعالى وهم من
بعد غلبهم سيغلبون فانه متوجه على اختلاف القراءتين
فان قرأ وهو غلبت بضم الغين وسيغلبون بفتح الياء
فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل وذكر الفاعل
متروك وان قرأ غلبت بفتح الغين وسيغلبون وضم
الياء فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك ومن
الجملة القياسية اسم المضاف وهو كل اسم اضيف الى اسم اخر فان الاسم
الاول يجر الاسم الثاني الا ان الاسم غير اصيل في العمل اذ العمل
انما يكون للفعل والحروف فعمله الجر لثبوت معنى حرف الجر في الكلام
الذي يقوى به على العمل قال صاحب شهاب الدين في شرح
الذنيبة فان قلت اذا كان المضاف متضمنا لمعنى ظرف
على رأي او المضاف اليه على راي فلم لم يبن اذ كل متضمن
بمعنى ظرف فهو مبني قلت لا نسلم تضمنهما بمعنى ظرف على

اختلاف الذاتين اذ ليس المعنى من المتضمن الا كون معنى الكلم
مشتملا على معنى الحرف كما ان اين وكيف ومتى وغير ذلك
معانيها مشتملة على معنى حرف الاستفهام بمعنى ان حرف الاستفهام
داخل في معانيها بالوضع وما نحن بصدده ليس كذلك بل معنى حرف
وسيلة النسبة المضاف اليه والوسيلة امر خارج عن الطرفين و
يسمى الجار مضافا ويسمى المجرور مضافا اليه والاضافة منقسمة على
قسمين الاول معنوية اي مفيدة معنى المضاف من حيث المعنى تعريفا
ان كان المضاف من حيث المعنى اليه معرفة نحو غلام زيد فان
الغلام قد كان شائعا قبل الاضافة في امة غير مختص به بواحد
بعينه فبالاضافة الى زيد يفيد تعريفا فصار لواحد بعينه او مفيدة
معنى في المضاف تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل
لانك اذا قلت غلام كان شائعا بين غلام الرجل والنساء
فاذا قلت غلام رجل خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشيوع
ولم يتعرف اذ المضاف اليه ليس بمعرفة حتى تكتسي منه التعريف
وهي اي الاضافة في الغالب تكون بمعنى اللام او بمعنى من
فالاول اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف بمعنى انه

لا يجوز

يجوز حمله على المضاف اليه والظرفية نحو غلام لعدم الحلول فيه نحو غلام
زيد فان زيدا ليس من جنس المضاف لعدم حمل عليه والظرفية
لعدم الحلول فيه والثاني اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف
بمعنى انه يجوز حمله على المضاف نحو خاتم فضة فان المضاف اليه
فيه وهو فضة من جنس المضاف وهو خاتم لجواز حمله عليه
وانما قال في الغالب احترازا عن الاضافة المعنوية التي
يكون بمعنى في وذلك اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف
نحو قتلي الطف والثاني اللفظية وهي الاضافة اللفظية اضا
فة الاسم الفاعل الى مفعوله والاضافة والصفة المشبهة
اى فاعلها والمصنف رحمه الله اورد ههنا الصنعة البديعة و
هي اللف والنشر مرتبا لانه ذكره اولا اضافة الاسم الفاعل
ثم اضافة الصفة المشبهة فاورد مثال الاول بقوله نحو ضارب
زيد فان ضارب اسم الفاعل مضاف الى مفعوله قبل الاضافة وهو
زيدا ومثال الثاني بقوله وحسن الوجه فان الصفة مشبهة مضافة
الى فاعلها قبل الاضافة وهو الوجه والاضافة تعاقب التنوين
وكذا تعاقب النون التثنية والجمع لانها للوصل والتنوين للفصل
فالجمع بينهما كالجمع بين النقيض واما النون في التثنية والجمع فانها

كالتنوين ولا بد في الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف او للتخصيص
من تجريد المضاف من حرف التنوين لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة
اذا كان معرفة كان مستغنيا عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف
او للتخصيص لان تعريف المعرف محال والمعرض ان يعترض بان
يقول ان هذه اسلم في الاضافة الى المعرفة لا الى النكرة والجواب
عنه ان الاضافة الى النكرة يفيد التخصيص وهو بمنزلة التعريف
بدليل انهم جوزوا وقوع النكرة المخصصة مبتداء قوله تع ولعبد مؤمن
خير من مشرك مع ان المبتداء ان يكون معرفة فعلم ان النكرة في
المخصصة بمنزلة المعرفة فياخذ حكم المعرفة وانما قال في المعنوية احتراز
من اللفظية فان المضاف فيها قد لا تجرد من حرف التعريف كحسن الوجه
اعلم ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك التخفيف
اما بحذف الضمير او بحذف التنوين او بحذف ما يقوم مقام التنوين
كنوني التثنية والجمع ولهذا تقول في الاضافة اللفظية كحسن الوجه
بحذف الضمير اذا التقدير حسن وجهه فان قيل ان كنايه وان سقطت
فقد عوض منها اللام اجيب بان اللام لحقه لا يؤذن الكناية
لثقلها وتقول فيها الضاربا زيد بحذف نون التثنية وتقول فيها
الضاربو زيد هو بحذف نون الجمع واما قولهم الضاربو الرجل فانه

جاز

جازمع عدم افادة التخفيف لانه شبه كحسن الوجه من حيث ان
الاول صفة كالحسن والثاني اسم كحسن محلا بلام التعريف كالوجه
ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا يجوز الضارب
زيد لعدم التخفيف فيه وعن جملة القياسية الاسم التام هو الاسم الذي
نصب واى نصب لانه اى الاسم التام تم بالتنوين فاستغنى عن
الاضافة لما فيه من التنوين وهو يقتضي اى الاسم التام تميز الابهام
الاسم التام فنصبه وانما وجب ان يكون الاسم التام عاملا في التميز
النصب تشبيها بالمفعول به الا يرى ان قولك راقود خلا يشبه قولك
ضارب زيدا ومنوان سمنا وقفيزان برا يشبه ضاربان عمرا وعشرون
درهما يشبه ضاربون عمرا وملؤه عسلا يشبه ضرب زيد عمرا وتمامه اى
تمام الاسم التام باحد اربعة اشياء الاول بالتنوين اما لفظا نحو
ما في السماء قدر راحة سحابا فانه قد تم بالتنوين لفظا ويحتمل
الظلام والضياء والسحاب فبقولك سحابا تعين المراد واما
تقديرا نحو زيد اكبر منك علما فان اكبر اسم تام بالتنوين تقديرا
لا لفظا لان عدم الانصراف يمنع دخولها فيه والثاني بنون التثنية
نحو منوان سمنا وقفيزان برا فانهما قد تما بنون التثنية ويحتملان
والاجناس و[illegible] الموزونات والكيلات فلما قيل سمنا وبرا

تعين ماهو المعقود والثالث بنون الجمع نحو عشرون درهماً فانه
يحتمل الاجناس المعدودات فبقولك درهما تعين ماهو المراد
فقول في عبارته تساهل والصواب ان يقول وبنون تشبه نون الجمع
والرابع بالاضافة نحو ملؤه عسلا ومثله رجلا فانهما قد تما بالاضافة
ويحتملان الاشياء فلما قيل عسلا ورجلا زال عن كليهما الابهام اعلم
ان الاسم التام على ضربين زائل ولازم فالاول هو الاسم التام بالتنوين
ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا وراقودين خلا ومنوان
سمنا منوا سمنٍ والثاني فهو التام بنون هو تشبه نون الجمع و
بالاضافة لانك لا تقول في عشرون درهما وفي ملؤه عسلا عشرون
درهمٍ وملؤ عسلٍ اما الاول فلانه لو اضيف فلا يخ اما ان يضيف
مع النون او بدونه لا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول فلكونه
مشابها بنون الجمع وهو يسقط عند الاضافة واما الى الثاني فلانه
موضوع بان الواو والنون وليس الجمع قد مسلم ومسلمون اذ
لو كان عشرون كذلك لجاز اطلاقه ثلثين لكنه لم يجز واذا كان عشرون
موضوعا معهما فيمتنع ان يوجد بدون النون واما الثاني فلا
يمتنع اضافة الشيء مرتين واذا تحقق هذا فاعلم ان المص
قد ضبط خبط عشواء في تمثيل الاسم التام بالتنوين لفظا

بقوله

بقوله خوما في السماء قدر راحة سحابا لان الاسم الذي فيه وهو
راحة لا يصلح لان يكون عاملا لان الشرط عمل الاسم التام كونه
مقتضيا للتميز للابهام وهو ههنا مفقود وانما الابهام في قوله
قدر مضافا الى راحة لان المقصود بالتميز القدر لا الى الراحة نفسها
ولو اورد المصنف في التمثيل موضع ذلك المثال قولنا راقود
خلا لكان احسن وقول من قال ان سحابا قد انتصب ههنا
بثبوت التنوين والاضافة عجيب خبط من اضطاب المصنف رحمه الله
لانه يؤدي الى اعمال شيئين في معمول واحد ويقال للثلثة الاول يعني
اي لما هو تام بالتنوين ونون التثنية والجمع مقادير وهي المساحة
والوزن الكيل والعدد لانك اذا قلت منوان سمنا فقد قدرت
ما عندك من السمن بالتنوين ويقال للاخير اي لما هو تام بالاضافة
مقايس لانك اذا قلت لي ملوه عسلا فقد قست ما عندك
من العسل بملؤ هذا الاناء والتميز هو رفع الابهام اي رافع الابهام
عن مفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل الجملة وهذا ظاهر على من
له ادنى لبس مثال التميز الرافع عن المفرد كهذا اي كالمثل المذكور
قبل هذا الاسم التام باحد اربعة اشياء او رفع الابهام عن الجملة
مثاله خوطاب زيد نفسا فان الابهام ههنا في الجملة اي في الانتساب

الطلب اي زيد لا في الطلب على الانفراد ولا في زيد وحده وقد سبق

بحث التميز الذي يرفع الابهام عن جملة في ظ‍بر المنصوب لما فرغ عن

الباب الثاني شرع في بيان الباب الثالث فقال الباب

الثالث في العوامل اللفظية السماعية وهي العوامل اللفظية ١٢٦

السماعية ثلثة اصناف اولها حرف وثانيها افعال وثالثها اسماء

وانما قدم الحرف على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل فيها لعدم

وجود الاطراد فيها بخلاف الافعال والاسماء واخر الاسماء عن الافعال

لان الاسماء لا تعمل الا بمشابهة الافعال كاسم الفاعل وغيره او الحروف

كالاسماء الجازمة ونحوهما ولهذا اخرها عنهما قيل فيه نظر لانه

منقوض بنحو غلام زيد اذ الغلام عامل في زيد مع عدم المشابهة

الافعال والحروف وفي نظره نظر اذ المضاف انما يعمل في المضاف اليه

بواسطة معنى الحروف فيقوى بذلك على العمل هذا نوع من المشابهة

وجملتها اي جملة العوامل اللفظية السماعية احدى وتسعون عاملا

على ما ذكرها الامام المحقق رحمه الله في المائة والحروف انواع منها

الاول ما يعمل في الاسم والثاني ما يعمل في الفعل وانما قدم الحروف

العاملة في الاسم على الحروف العاملة في الفعل لكثرة الاول وقلة

الثاني وما يعمل في الاسم نوعان احدهما عامل في المفرد وثانيهما

عامل

عامل في الجملة اي في جزئي الجملة وقدم من الحروف العاملة في الاسماء
ما هو العامل عملاً واحداً على ما هو العامل عملين لكون الواحد مقدما
على الاثنين وما يعمل في المفرد نوعان الاول جارة والثاني ناصب
وانما قدم من الحروف العوامل عملا واحدا الجارة على الناصب لان
الجارة عامل بلا ريب ولا شبهة بخلاف الناصب لانهم اختلفوا
في ان الناصب هو هذه الحروف ام الفعل لقولهم استوى الماء و
الخشبة اما الحروف الجارة فسبعة عشر الاول من وهو موضوعة
لاربعة معان لابتداء الغاية وهو اما في المكان مثاله خرجت
من البصرة الى الكوفة واما في الزمان مثاله كقوله تعالى من اول يوم
ويعرف الابتداء بما يصلح له الانتهاء والتبعيض ولكونها للتبعيض
في مثل اخذت من المال ويعرف التبعيض بان يصلح ان يجي م
في موضعها وضع بعض وللبيان وذلك في مثل عشرة من الدراهم
اذ العشرة قد يكون من الدراهم والدنانير فبقولك
من الدراهم تبيين ما هو المعنى وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان لان الرجس قد يكون من الاوثان وغيرها فلما قيل
من الاوثان تبيين ما هو المراد ويعرف لكونها للتبيين باستقامة
المعنى عند اقامة الذي مقامها مثلا ولو قلت في قوله تعالى فاجتنبوا

الرجس من الاوثان فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان ليستقيم المعنى
والزيادة نحو ما جاءنى من احد هذا المرفوع واما المنصوب فيجوز
ما رايت من احد الا ان دخولها فى حال الزيادة على المنصوب
اقيس من دخولها فى حال الزيادة على المرفوع لان حرف الجر موضوع
بمعنى المفعولية حيث توصيل الافعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة
تابعا لحال الاصل ويعرف كونها زائدة بانه لو اسقطت لبقى الكلام
على اصل معناه واشرنا بقولنا على الاصل معناه الى ان فوات
ما يفيد الزيادة من التاكيد وغيره غير قادح فى كونها ابدا عند سقاطها
وانما مثل بنحو ما جاءنى من احد دون ما جاءنى من رجل لان من
ههنا ليست بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق بخلاف
ما جاءنى من احد فان من زيادة محضة زيدت لتاكيد معنى النفى
اذ لا فرق فى المعنى بين ما جاءنى من احد وبين ما جاءنى احد لافا
دتهما معا معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن به حرف النفى وهو
منكرة يفيد الاستغراق بالضرورة ولهذا لا تقول ما جاءنى احد
بل اثنان وتقول ما جاءنى رجل بل اثنان واعلم ان من لا
يزاد عند سيبويه ومن تابعه واكثر البصريين الا فى النفى
او فيما هو فى معنى النفى نحو هل من خالق غير الله ويزاد عند
الاخفش

88

عند الاخفش والكوفيين واحتج سيبويه على صحة مذهب
بالاستقراء او بان من الاستغراق الجنس وهو لا يكون الا في النفي
واما الاخفش والكوفيون فانهما احتجا بقوله تع يغفر لكم
من ذنوبكم وجه الاحتجاج به ان المراد به يغفر لكم ذنوبكم ولا يمكن
ان يكون من ههنا للتبعيض لمجيء الاية الاخرى وهي قوله تع
ان الله يغفر الذنوب جميعا فلو لم تحمل على الزيادة لزم التناقض
وكلام الله تع مصون واجاب سيبويه عن هذا بان تأويل الاية يغفر
لكم بعض ذنوبكم فمن ههنا للتبعيض فلا ينافيه قوله تع ان الله يغفر الذنوب
جميعا لان هذه الاية خطاب لامة محمد عم وقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم
خطاب لامة نوح فلا يلزم من غفران جميع ذنوب امة محمد غفران جميع ذنوب
امة نوح عليه السلام مع انه غير باق على عمومه بدليل قوله تع ان الله
لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك واعلم ان من يجيء لمعان اخرى
الاول للبدل كقوله تع وجعلنا منكم ملائكة اي بدلكم وللتعليل نحو
قوله تع وهم ينقصون شيئا منكم من الظهيرة اي لاجل الظهيرة وقوله
تعالى من خطاياهم اغرقوا اي لاجل خطاياهم والتانيث الى وهي و
ضعت لانتهاء الغاية اما في المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة
واما في الزمان نحو قوله تع واتموا الصيام الى الليل وظهر من هذا انها

معارضة لمن وفد بالتي جمعي مع نحو قوله تعالى من انصاري الى الله اى مع
الله والثالثة حتى وهى في معناها اى معنى الى الآن مجرورها اى مجرور حتى
اما شيء ينتهي به المذكور قبلها اى قبل حتى بذلك الشيء مثاله نحو اكلت
السمكة حتى راسها او شيء ينتهي به المذكور قبلها عنده اى عند ذلك
الشيء مثاله نحو نمت البارحة حتى الصباح فالراس بالراس ينتهي
به السمكة والصباح عنده ينتهي الليلة ومن ثمه لو قلت نمت الليلة
حتى نصفها او ثلثها لم يجز ولو قلت نمت البارحة الى نصفها او ثلثها يجوز
لان ذلك ليس بمشروط في الى واعلم ان حتى يجيء لمعنيين اخريين احد
هما ان يكون عاطفة نحو اكلت السمكة حتى راسها بالنصب والثاني ان
يكون مبتدأ ما بعده الكلام وح يدخل على الاسم والفعل نحو ذهب القوم
حتى عمرو ذاهب وحتى ذهب عمرو وقيل وحتى يكون في الذراعين وكذا
اكلت السمكة حتى راسها بالرفع وح يكون الراس مبتدأ وخبره
محذوف وهو ماكول وحقها اى حق حتى ان يدخل ما بعدها اى ما
بعد حتى فيما قبلها اى ما قبل حتى نحو اكلت السمكة حتى راسها فان
ما بعد حتى وهو الراس داخل في ما قبلها وهو الكل وكلمة الى تدخل
على المظهر نحو الى زيد والمضمر نحو اليه وحتى لا يدخل الا على المظهر لاستعمالا
فلا يقال حتاه والرابعة في وهو موضوعة الظرف فظرف الشيء ما
يحبطه

89

ما حبطه ذلك ويتمكن فيه اما تحقيقا نحو المال في الكيس أو ما تقديرا
نحو نظرت في الكتاب ويجئ بمعنى على نحو قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل
اى على جذع النخل وللتعليل نحو قوله تعالى لمسكم فيما افضتم اى لاجل
ما افضتم والخامس الباء وهي وضعت للالصاق مثاله نحو به داء
اى التصوبه وخالطه داء فان قلت ما تقول في مررت بزيد فان
الباء لا يمكن ان يفيد الالصاق وهو ظاهر واجاب بقوله ومررت
بزيد فتوسع اى وارد على الاتساع والمجازى ومعنى التصف
مرورى بموضع يقرب منه زيد ومنه اى للالصاق اقسمت بالله
لايصالها الفعل الى المقسم به ويحذف الفعل منها كثيرا نحو بالله لافعلن
كذا والسادسة الواو وهي واو القسم وهو بدل منها من الباء
في نحو لافعلن واما ابدلت الواو منها التقاربهما في المخرج لانهما نحو
في المعنى لان معنى الجمع والالصاق متقاربان أو والسابعة التاء
في تالله اى تاء القسم وبدل من الواو ونحو تالله لاكيدن وابدلت
التاء من الواو لثبوت المشابهة بينهما في المخرج كما مر في صدر الكلام
الكتاب والباء لاصالتها اى كون الباء اصلا تدخل على المظهر نحو بهم
بالله وعلى المضمر نحو به لاعبدنه واما الواو فانها لا تدخل الا على المظهر
ولينحط درجة الفرع عن درجة الاصل واما التاء فانها لا تدخل

على مفعول واحد وهو اسم اللازم وذلك خطأ والدرجة النوع على درجة

الاصل واما ترتب الكتب فثالثه يكون الباء للتعدية فى مثل ذهب

بزيد اى المعنى اذهبته واما عدها للتعدية على الافراد مع انها

فى ساير الاوجه قد افادت معنى التعدية لانها فى مثل ذهبت

لا تفيد شيئا سوى التعدية فى ساير الاوجه تفيد معناها ومعنى

آخر من الصاق والاستعانة والمصاحبة وقد يكون للاستعانة

نحو كتبت بالقلم اى باستعانة القلم وقد يكون للمصاحبة فى

نحو دخلت عليه بثياب السفر اى مع ثياب السفر قال صاحب

الضوء والفرق بين الباء ومع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء

والباء لاستدامتها وقد تكون زيادة اما فى المرفوع نحو قوله تع

وكفى بالله شهيدا واما فى المنصوب نحو قوله تع ولا تلقوا بايديكم

الى التهلكة على احد التاء ويلين اللام زيادتها فى المنصوب

اقيس منها فى المرفوع لما مر فى من الظرفية نحو جلست بالمسجد

اى فيه والثانية اللام وهو موضوعة للتمليك او الاختصاص

نحو المال لزيد والاختصاص اعم من التمليك اذ فى كل ملك

اختصاص ولا ينعكس نحو الجل للفرس وهو ابن له واخ له

فان فيه اختصاصا دون الملك فلهذا اختصه بالذكر وللتعليل

نحو

نحو جئتك للسمن ان المجئ معلول بالسمن لولا ذلك لما صدر المجئ
عنى وللزيادة نحو قوله تع ردف لكم اى ردفكم وبمعنى عن بعد القول نحو قوله
تع وقال الذين كفروا للذين آمنوا اى عن الذين امنوا وبمعنى الى نحو
لك نحو السير لغروب الشمس اى الى غروبها وبمعنى على نحو قوله تع وان
اسأتم فلها اى فعليها وبمعنى واو القسم فى اسم الله تع فى موضع التعجب
نحو قوله تع الله ما يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس
اى والله ما يبقى والتاسعة رب والمذهب الاصح انها اسم لا حرف
كلمة وهى فى الامر العامة للتقليل وانما قلنا فى الامر العام لانها قد يكون
تكثير فى المدح كقولك الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة
جلجل وهذه الحرف من الحروف بخلاف ما سبق من حروف الجارة من حيث
انه له صدر الكلام اذا التقليل اخ النفى الا ترى انهم يقولون قل رجل
يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل لان انما يجئ للاثبات اذا كان
النفى مقدما فلو لم يكن التقليل بمعناه لم يكن ما بعد الا مثبتا بل منفيا
وللنفى صدر الكلام لان النافى فى انما يدخل على الجمل لتغيير معناها ان لم
يكن ذكره مقدما لكونه اهم وعلى هذا المنوال اختصاص كلمة الاستفهام والشرط
بالصدر ومن حيث انها يختص بالنكرة ظاهرة كانت تلك النكرة
او مضمرة اعلم ان المصنف اورد اللف والنشر مرتبا لانه ذكر اولا

النكرة الظاهرة ثم النكرة المضمرة فاورد مثال الاول بقوله رب رجل لقيته
ومثال الثاني بقوله وربه رجلا والمضمر في ربه رجلا نكرة لانه ما اريد به
شئ معين مثل زيد وعمرو بل اريد شئ ما ومن ثم فسر بالنكرة
كما ترى ولو كان الضمير ههنا معينا كما في لي مثله رجلا لجاز ان
يوضع موضعه غيره كما جاز في لي مثله رجلا ومن حيث ان مجرورها يلزم
الصفة اما مفردا كقوله رب رجل جواد واما جملة كقوله رب رجل جاء
ني ورب رجل ابوه قائم ورب رجل في الدار ورب رجل ان
تعطه يشكرك وانما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان
الرجل الموصوف بالقيام مثلا اقل من الرجل على الاطلاق
ومن حيث ان الفعل الذي تسلطه رب على الاسم المجرور بها يجيء محذوفا
في الغالب وذلك لدلالة الحال عليه والعلم به كما حذف في بسم الله
ومن حيث ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت
رب رجل كريم لقيته كنت مخبرا بان الذي لقيته في الماضي قليل
ولا يعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل ولا يرد قوله تعالى ربما
يود الذين كفروا لانه راجع الى المضي اذ ما اخبر الله تع به
فوقوعه مستقبل بمنزلة الموقع وحاصل لصدق الوعد وتحقيقه
او لان الموجب لكون فعلها ماضيا معدوم والعاشرة على
جود

وهي

وضعت للاستعلاء وذلك اما حسي نحو زيد على السطح
واما معنوي نحو عليه دين وقد يكون اسما وح يكون بمعنى
فوق نحو قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء
مجهل اي من فوقه ويدل على كونها اسما دخول من عليها ولو كان
حرف الجر لما دخل عليه من لامتناع دخول حرف الجر على حرف الجر الآخر
اللهم الا ان يكون على طريق الحكاية والحادية عشر عن وهي موضوعة
للبعد والمجاوزة فالبعد والمجاوزة من الشيء اما بسبب الزوال والوصول
الى الشيء الثاني وذلك في مثل رميت السهم عن القوس لان السهم قد تجاوز
عن المحل الاول مع الوصول الى الآخر او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
اذ العلم وصل الى المحل الثاني مع ثبوته في الاول او بالزوال عن
المحل الاول وحده نحو اديت عن الدين فان الدين زال عن ذمته
المديون مع عدم الوصول الى محل آخر او بالوصول وحده اخذت
عنه العلم اذ العلم وصل الى المحل الثاني مع ثبوته في الاول
او بالزوال عن المحل الاول وحده نحو اديت عن الدين
فان الدين زالت عن ذمة المديون مع عدم الوصل الى محل
آخر وهي قد يكون اسما وح بمعنى الجانب كقول من عن يمين مرة
وامام من اي عن جانب يمين ويدل على ذلك دخول من كما مر وعلى

قال شهاب الدين فی شرح الذینة ثم ان لکل واحد ای من علی وعن
قد یقع موقع الاخری ای علی یقع موضع عن وبالعکس اما الاول
فکقوله اذا رضیت علی بنو قشیر ابیک اعجبنی رضاها ای عنی واما
الثانی فکقوله لاه ابن عمک لا افضلت من حسب عنی ولا
انت دیانی فتجزونی ای علی وقوله لاه ای والله والثانیة عند
الکاف وهی اما وصفت للتشبیه مثال نحو الذی کزید فی الدار قال
صاحب المقالید مثل مما یتعین ان یکون الکاف فیه حرفا لان
کزید صلة ولابد ان یکون جملة فلو جعلت الکاف اسما بمنزلة مثل
ومثل زید مفرد لوجب ان یقع المفرد صلة وهذا باطل ولو جعلنا
حرفا یلزم ان یقدر قبلها فعل لان حرف الجر یجیء لجر معنی الفعل الی
الاسم والفعل مع فاعله جملة فتحقق الصلة وقد یکون زیادة کقوله
مع لیس کمثله شیء قال مولانا شمس الدین النکساری رحمه الله
شرح لبیان الباب معناه لیس مثله شیء لانه لو لم یکن زائدة لافسد
معنی الکلام لان سوق الآیة لبیان نفی المثل وجعلها غیر مزیدة
لتوهم اثبات المثل تعالی الله عن ذلک وقیل لو لم یکن زائدة
لزم نفیه تعالی لانه نفی مثل وهو مثل مثله وهو مثل مثل لان المماثلة
من الجانبین وفیه نظر لان اللازم نفی الله تعالی بصفة المثلیة فلا یلزم
من ذلک

92

من ذلك نفي ذات الله تع لجواز ان يكون انتفاء المجموع
بانتفاء صفة المثلية كذا في بعض شرح الكافية ثم الكلام وقيل
المثل جاء الصفة كقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي صفة الجنة فتقدير
الاية ليس كصفة شئ فعلى هذا لا يكون زائدة وقد يكون اسما
فيكون بمعنى المثل كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل
المنهم البرد وبهما يدل على اسميتها دخول عن عليها كما مر عن قريب والثالثة
عشر منذ والرابعة عشر مذ وهما وضعتان لابتداء الغاية في الزمان
الماضي اذا كانتا حرفين مثاله نحو ما رايته يوم الجمعة تريد ان مبتداء
ابتداء امر انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمنذ حرف اوكلمه جعلت الفعل
الذي فيما قبلها اي الاسم الذي فيما بعدها وقد يرفع ما بعدها اي
اما بعد مذ منذ ويرفع ما بعدهما ليس على الاطلاق بل اذا كان
اسمين سواء اريد بهما امذ ومنذ اول المدة او اريد بهما جميعها
اي جميع المدة واعلم ان المصنف اورد ها هنا الصنعة البدل
يعته وهي اللف والنشر على الترتيب لانه ذكرا ولا ارادة اول المدة
ثم ارادة جميعها فاورد مثال الاول بقوله نحو ما رايت مذ يوم
الجمعة بالرفع كانك قلت اول غاية انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومثال
الثاني بقوله ومنذ يومان كانك قلت غاية انتفاء الرؤية

يومان اول وقته وآخر يومان ولا يجب عنده يراد بهما جميع
المدة اتيان ما بعدهما بالمعرفة بل الواجب الاتيان بالعدد ولو قلت
ما رايته مذ يوم الجمعة بالرفع مريدا اول الوقت والآخر جاز تاويل
وهو ما رايته مذ اثنتان عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا والفرق بين
المرفوع الذي يراد به جميع المدة والمرفوع الذي يراد به اول المدة ان الرؤية
في الوجه الاول ثم يختلط بيوم الجمعة ولم تحل تحصل في جزء منه بل
منتفية في جميع اجزائه وفي الثاني قد انتفت في الجمعة واما الفرق
بين المرفوع والمجرور فهو ان الكلام في الثاني على جملة واحدة وفي
الاول على جملتين احدهما ما رايته والثاني مذ يومان لان في مذ
يومان مذ مبتدأ ويومان خبره فالمعنى ما رايته غاية انتفاء الرؤية
يومان فان قيل لم لا يجوز تخلل العاطفة كما جاز في ما فسرناه وكجواز
عنده انما تجوز لامتزاج احدى الجملتين بالاخرى ولما كان كذلك
الحد انا وجدنا تجري كلمة واحدة فلم يجز دخول العاطف كما لم يجز
ذلك في الشرطية وانما قال المص ويجوز مذ يومين لانه قد تعذر
ان مذ يقتضي اول الوقت كما ذكرنا وان كان كذلك فلا ينبغي
ان يتوهم امتناع الجر في قوله ما رايته مذ يومان فازال المصنف
رحمه الله هذا التوهم وذكر ان الجر ههنا غير ممتنع او ذلك لانك

لو قصدت

لو قصدت ان انتفاء الذينة مقدر بهذا المقدار وانه موازن لهذا المدة مبتداء من اوله ومنقطع عند اخره رفعت ولو اردت ان مبتداء الاول هذه المدة الى وقتك الذى يتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا تمسحه اى لا تقعه بها لانك تريد انه كائن بعد لم يبلغ غايته جررت فعلت ما رايته مذيومين تريد ان انتفاء الرؤية انما هو فى مدة اولها يومين من هذا الوقت ولم تنتهه بعد بل هو باق بعد كذا فى صاحب الوطوء الضوء وانما بنى على مذ السكون لكونه هو الاصل فى البناء ومذ على الحركة لاجتماع الساكنين على الضمة لكونها متضمنة لمعنى حرفين احدهما وثانيهما الى لانك اذا قلت ما رايت مذيومان يفهم منه ابتداء الغاية وانتهاء وها فتقويت فناسب ان بنى على اقوى الحركات وهو الضم ولحامس عشر خاشا وهى وضعت للتنزيه نحو اساء القوم خاشا زيد واختلف فى كونها حرف جر فعند سيبويه انها حرف جر وبدل على ذلك قوله خاشا اى ثوبان ان يه ضنا عن الملحات والشتم وعند المبرد انها فعل ماضى بمعنى جانب نحو جاء فى القوم خاشا زيدا اى جانب مجيئهم زيدا والسادس عشر خلا والسابع عشر عدا وانهما بمعنى الا وينصب

مابعدهما وقيد ينصب مابعدهما بقوله اذا كانا فعلين لانهما
اذا كانتا حرفين لا ينصب مابعدهما نحو جاء في القوم خلا زيد
وعدا زيد بالجر واذا قلت ماخلا وماعدا انتصب مابعدهما
البتة لتعين فعليتها بدخول ما واما ما ينصب المفرد فسبعة على
ماذكر في المائة احدها الواو التي بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة
ولابد لهذه اى الواو بمعنى مع حتى يكون ما قبلها فعل كاستوى او يكون
ما قبلها معنى فعل نحو ما شانك وزيدا فان فيه معنى ما تصنع او ما
تلابس وفي جعل المصنف الواو بمعنى مع فيما تقدم من معمول الفعل
وهنا من العوامل تناقض ولعل قوله على ما ذكر في المائة لازالة
هذه التناقض والثاني حرف النداء وهي يا وايا وهيا واى
والهمزة اعلم ان اربعة استعمالها من البواقي لانها استعمالا في البعيد والقريب
دون اخواتها لكثرة استعمالها في النداء وايا وهيا للبعيد قيل الوجه في ذلك
لكثرة حروفها واى للمتوسط بين البعيد والقريب لتوسط حروفها
القلة والكثرة لكون حروفها بالنسبة الى الهمزة كثيرة والهمزة القريب
فاذا عرفت فاعلم ان المص رح لو اخر قوله واى لكان احرى او تصور
التوسط متوقف على تصور الطرفين البعيد والقريب طبعا فلو فعل
كذلك وضعا لكان اصوب ايقاعا للموافقة بين الطبع والوضع

وهي

٩٤

اي حروف النداء ينصب المنادي وكون حروف النداء
ناصبة للمنادى ليس جاريا على الاطلاق بل اذا كان المنادي
مضافا فمثاله نحو يا عبد الله او كان المنادى مضارعا له اي مشابها
للمضاف ومثاله نحو يا خيرا من زيد وجه المشابهة بينهما من حيث
ان الاول عاملا في الثاني لان من لا يخلو اما ان يجعل متعلقة
بزيد او بخيرا فان كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول به
مثل في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني
قد انجر بالاول انجرار المضاف اليه بالمضاف ومن حيث
ان الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف
ومن حيث ان الاول قد تخصص بالثاني كما تخصص المضاف بالمضاف
اليه وهو اي المنادى المضارع للمضاف كل اسم تعلق به اي
بذلك الاسم شئ وهو من تمام معناه اي معنى ذلك الاسم كتعلق
من زيد بخيرا في يا خيرا من زيد قوله شئ بالرفع على الفاعلية بقوله تعلق
قوله هو من تمام معناه جملة اسمية في محل الرفع على الوصفية لشئ
ويحتمل ان يكون في محل النصب على الحالية من شئ الا انه ضعيف
وقد وجدت في بعض النسخ وهو من تمام معناه فح يكون جملة
اسمية منصوب المحل على الحالية من شئ او كان المنادى نكرة

لقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى فان رجلا ههنا نكرة لعدم القصد الى
المعين بل الى كل من يأخذ بيده فهو المنادى ههنا وجه النصب
فى هذه الثلثة كونها مفاعيل لادعو او انادى عند بعض وعند بعض اخر
النصب فيها لحرف بنيابته مناب الفعل ويؤيد جواز الامالة فى
النداء فلولا انه نايب منابه لما جاز فيه الامالة التى لاسبيل للحرف
اليها وتعلق لام الجر بيا فى نحو يا لزيد وهو لا يتعلق الا بالفعل
او بمعنى الفعل واذ زعم ان فيه ضميرا واما المنادى المفرد المعرفة
فمضموم لوقوعه موقع كاف الخطاب فى الافراد والتعريف كما مر
واما المضاف والمضارع له فلم يتنبب لانتفاء علة البناء فيهما من
حيث انهما لم يقعا موقع كاف الخطاب فى الافراد ولان المضاف اليه
بمنزلة التنوين بمعاقبته اياه وهو علم التمكن فلا يجوز بناؤه مع
ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم يبن ايضا لكون علة البناء فيها مفقودة
من حيث لم يقع موقع كاف الخطاب فى التعريف مثال المنادى
المفرد المعرفة نحو يا زيد ويا رجل وانما مثل بمثالين للاشارة الى
ان المنادى المفرد المعرفة على نوعين الاول ما كان معرفة قبل النداء
نحو يا زيد والثانى ما كان معرفة بالنداء نحو يا رجل فانه غير معرفة
قبل النداء وانما تعرف به لانك اقبلت لواحد معين من الجنس

95

وحقه بالنداء فجرى مجرى ان يقول الرجل بلام التعريف واحدا

بعينه ولكن محله اى محل المنادى المعرفة النصب ولذا اى ولاجل

ان المنادى المعرفة النصب جاز فى صفته المفردة الرفع حملا على اللفظ

والنصب حملا على المحل والضمير المجرور فى صفته راجع الى المنادى المفرد

المعرفة نحو يا زيد الظريف بالرفع والظريف بالنصب وكذا جاز

فى ما فيه الالف واللام من المعطوفات الرفع حملا على اللفظ والنصب

حملا على المحل نحو يا زيد والحارث بالرفع والحارث بالنصب وانما جاز

فى صفة المنادى المعطوف عليه الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على

المحل وان لم يجز ذهب امس الدابر بالجر وهولاء الظريفين لان

الضم لما كان مطردا فى كل منادى مفرد معرفة اشبه فى الظاهر ما

يرتفع بالفعل نحو جاءنى احد فاجيز الحمل على اللفظ كما اجيز فى المعرب

ولم يجز الحمل على اللفظ فى امس لان البناء على الكسر فيه مطرد

فى كل ما كان ظرفا مثلا واما فى صفة المضاف فيجوز فيها النصب

لا غير اى لا يجوز فيها غير النصب نحو يا زيد صاحب عمرو لان المنادى

اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا

لم يجز فيه الا النصب على سبيل الاولوية واعلم انه لو قال بعد قوله فى

صفة المضاف اضافة حقيقية لكان اجدر لئلا ينتقض بمثل الحسن الوجه

فانه يجوز فيه الوجهان وايضا لو قال والمشبه به لكان اصوب

ليشمل مثل يا زيد وثلثة وثلاثين وساير التوابع المشبهة

بالمضاف فانه ليس فيه الا النصب ويا ايها الرجل فانه مثل يا زيد الظريف

في كونه صفة وان منادى مفرد معرفة فلهذا بني على الضم فيه والرجل

صفة له اي لاي مخمة للتنبيه على ان المنادى ما بعدها اولان ايا لازم الاضافة

والهاء فانها بها ليكون كالعوض من المضاف اليه قوله الا انه لا يجوز فيه

اي في الرجل الا الرفع استثناء من قوله يا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف

وانما لا يجوز فيه غير الرفع وان كان غير الرفع في يا زيد الظريف جايز اغير

الرفع لان ايا وان كان منادى صورة الا انه هو المقصود بالنداء وانما

جاؤا باي ليكون وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لكراهتهم

الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف ولا يدخل يا على ما فيه

اي على ذلك الاسم الالف واللام لما مر قيل هذا الا على اسم الله تعالى وحده

هذا استثناء من قوله ولا يدخل يا على ما فيه الالف واللام اي يجوز دخول

يا على اسم الله تعالى وحده وان كان غير جايز في غيره اما لان الالف واللام هيهنا

عوض عن المحذوف مع كثرة الاستعمال على انها ليست للتعريف لان اصله

الاله فنقلت حركة الهمزة الى اللام ثم حذفت الهمزة فصار اللاه ثم

ادغمت اللام في مثله فقالوا الله وجعلوه اسم واجب والحاصل ان جواز دخول يا عليه

معلل

معللٌ فعدم كونها للتعريف وبكونه عوضاً من حرف اصلي وبكثرة الك

واما الكراهة فهم اطلاق المبهم على الله واما لان اطلاق الاسماء

على الله تعالى موقوف على الاذن الشرعي ولم يجئ اذن الشرعي

اطلاق اي على الله واما قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت

بخيلة بالوصل عني فشاذ وان وصفت المضموم بابن وهو اي الابن

بين علمين بنيت المنادى مع الابن على الفتح وان كان الاصل ان

يبني على الضم لانه منادى مفرد معرفة فنصب الثاني لانه صفة مضافة لانهما

لانهما بمنزلة شيء واحد لكثرة موت وذلك لان الابن لا ينفك من الابن

كما انه لا ينفك من كونه ابناً فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف

بمنزلة واحد في المعنى واذا تنزلا منزلة شيء واحد اتبعت حركة الابن

فان قيل لم لم يفعل الامر بالعكس والجواب عنه انما لم يعكس

لان الحركة التي استحقها الابن حالة الافراد كانت اعرابية وهو النصب لانه

مضاف وحركة المنادى الضم وهي بنائية واتباع الحركة البنائية على الحركة

الاعرابية اولى من العكس لان الحركة الاعرابية اقوى وقال بعضهم

ان فيه نظر لكون الفتح في نون ابن في قولنا يا زيد بن عمرو حركة الاعراب

والحركة في دال زيد حركة اتباع بدليل ان سيبويه شبه يا زيد بن

عمرو وبامرء وابنم في كون حركة الهمزة من امرء حركة اعراب وحركة

حركة الراء حركة الاتباع كذلك يكون حركة نون ابن اعراب
وحركة آخر المنادى حركة الاتباع ولا يوجب جعل الابن مع المنادى
شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان كل اسمين اذا جعلا اسما
واحدا لم يبن منهما الا الاسم الاول اذا عرى الثاني عن المقارنة للحرف
كما في نحو بعلبك واذا عرفت ما ذكرنا من المذهبين فلك ان تحمل قوله
بنيت المنادى مع الابن على الفتح على ما عليه الاكثرون من بنائهما على
الفتح وهذا الظاهر وان تحمل ذلك على ما عليه الاقلون من ان المنادى
مبني على الفتح فقط فح كان تقدير الكلام بنيت المنادى حال كونه
مقارنا بالابن الذي بين علمين واعلم ان قوله بابن متعلق بقوله
وان وصفت وقوله وهو بين علمين جملة اسمية في محل النصب على
الحالية من ابن وقوله بنيت جزاء لقوله وان وصفت مثال الابن
الذي كان بين علمين نحو يا زيد بن عمرو واذا لم يقع اى الابن بين
العلمين كان اى الابن الغير الواقع بين علمين كسائر الاسماء المضافة
التي كانت صفة للمنادى اى كما يكون الاسماء المضافة اذا كانت
صفة له منصوبة كذلك يكون الابن الغير الواقع بين علمين منصوبا مثال
الابن الغير الواقع بين علمين نحو يا زيد اخينا ويا رجل ابن عمرو ويا رجل
ابن اخينا واعلم ان ثبوت التنوين في اللفظ والالف في الخط مثلا زمان

وكذلك

وكذلك حذفهما وتلحق المنادى اللام الجارة حال كونها مفتوحة للاستغ
نحو يا لله للمسلمين او تلحق اللام الجارة مفتوحة للتعجب نحو يا للماء
فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك فتناديه وتقول له تعال حتى نراك
فانك عجيب الشان ولا يعرفك هي احد ويا للدواهي والدواهي
جمع داهية وهي العقوبة والشدة وانما فتحت اللام الجارة مع المدعو
اى مع المستغاث مع انها جارة واللام الجارة اذا دخلت على المظهر وجب
كسرها نحو لزيد فرقا بين المدعو والمدعو اليه لانه لم ينعكس مع
انه لو عكس حصل الفرق بينهما اى بين المدعو والمدعو اليه لانا نقول
انه محمول على المضمر اى على كاف الخطاب لكونه وقعا موقعه وفتح اللام الجارة
اذا دخلت على المضمر نحو لك وله فلما فتحت مع المدعو تعين كسرها مع المدعو اليه
فان قيل انما ذكرتم من ان اللام الجارة مع المدعو مفتوحة لكونه محمول على
المضمر منقوض بقولهم ~~يا للبهيمة بكسر اللام والجواب عنه~~ بقوله
وقولهم يا للبهيمة بالكسر اى بكسر اللام على ترك المدعو والمعنى يا
للقوم للبهيمة اى احضروها وشاهدوها ويرخم المنادى اعلم ان الترخيم
حذف آخر الكلمة على سبيل الاعتباط والاعتباط ان يذبح البعير بغير علة
وهذا ماخوذ من قولك رخمت الشيء اذا سهلته فسمي هذا ترخيما
لانه تخفيف اللفظ المرخم وتسهيله وليس سوى هذا علة يقتضي

ان يحذف اخر الكلمة وانما اختص الترخيم بالمنادى اذ النداء انما
يكون لامر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف
حتى يتم الكلام وترخيم المنادى غير جائز على اطلاقه بل اذا كان المنادى
مفردا واحترز بالمنادى المفرد عن المضاف والمشبه به لانهما لا يرخمان
لانهما لو رخما فلا يخلو اما ان يرخم المضاف اليه لا سبيل الى شيء منهما
اما الى الاول فلانه يقع الترخيم في وسط الكلمة واما الى الثاني فلانه يلزم ترخيم
ما ليس بمنادى وعن الجملة لانها لا ترخم لكونها محكية على حالها وعن
المستغاث والمندوب لانهما لا يرخمان لان المطلوب يجب فيهما
مد الصوت وتطويله والترخيم ينافي ذلك واذا كان المنادى
علما حال كون ذلك العلم زائدا على ثلثة احرف اما اشتراط العلم
فلكثرته وشهرته في كلامهم في النداء فناسب التخفيف واما
اشتراط كون ذلك العلم زائدا على ثلثة احرف فلان الثلاثي اول
الاصول واعدلها فالحذف اجحاف واخراج له عن الاعتدال ولان
المقصود من الترخيم التخفيف والثلاثي في غاية الخفة فالمستوجب
للتخفيف هو الزائد على ثلثة واحترز بقوله زائدا على ثلثة احرف عن
نحو حسن وبكر فانهما لا يرخمان عند البصريين تامة واما عند الكوفيين
فيجوز ترخيم الاسم الثلاثي اذا كان وسطه متحركا لوجود نظيره في

في الاسماء المعربة نحو يد ودم او لان الحركة يتنزل منزلة الحرف الرابع بدليل
اعتبارها في منع الصرف وهذا ضعيف اما الاول فلان تلك الاسماء وانما
حذفت لاماتها لاستثقال الحركة عليها واما الثاني فلان جعل حركة الوسط
بمنزلة الحرف الرابع غير مطرد في كل مكان والا لكان هدبد وعلبط محذوفة
من هدابد وعلابط خماسيين واعلم انه لو قال بعد قوله زائدا على ثلثة
احرف غير مبهم ولا مصغر ولا مضمر لكان اصوب لانها لا ترخم وان زاد على
ثلثة احرف لانه ضعف بالابهام والاضمار فلا يزاد ضعفه بالحذف مثال
ترخيم المنادى اذا كان مفردا علما زائدا على ثلثة احرف نحو يا حار ويا سعي
ويا مرو ويا منص في حارث ومروان وسعيد ومنصور واعلم ان الترخيم
على ثلثة اضرب الاول حذف حرفين والثاني حذف شطر الكلمة والثالث
حذف حرف واحد اما الاول فانه فيما اذا كان في آخر الاسم حرفان زائدتان
زيدتا معا في زيدة الواحدة كما في الالف التانيث الممدودة نحو اسماء
وحمراء وصحراء وكما في الالف والنون المزيدتان نحو عثمان ومروان
وسكران وكما في ياء النسبة نحو كوفي وبصري وعنتري وكما في
علامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين فيحذف فيها حرفان للترخيم
لانها بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى الاسم بعد الحذف على
ثلثة احرف وهذا احتراز عن مثل يدين ودمين وفيما اذا كان قبل

ان يحذف اخر الكلمة وانما اختص الترخيم بالمنادى اذ النداء انما
يكون لامر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف
حتى يتم الكلام وترخيم المنادى غير جايز على الاطلاق بل اذا كان المنادى
مفردا واحترز بالمنادى المفرد عن المضاف والمشبه به لانهما لا يرخمان
لانهما لو رخما فلا يخلو اما ان يرخم المضاف اليه لا سبيل الى شيء منهما
اما الى الاول فلانه يقع الترخيم في وسط الكلمة واما الى الثاني فلانه يلزم ترخيم
ما ليس بمنادى وعن الجملة لانها لا ترخم لكونها محكية على حالها وعن
المستغاث والمندوب لانهما لا يرخمان لان المطلوب فيهما
مد الصوت وتطويله والترخيم ينافي ذلك واذا كان المنادى
علما حال كون ذلك العلم زايدا على ثلثة احرف اما اشتراط العلم
فلكثرته وشهرته في كلامهم في النداء فناسب التخفيف واما
اشتراط كون ذلك العلم زايدا على ثلثة احرف فلان الثلاثي اول
الاصول واعدلها فالحذف اجحاف واخراج له عن الاعتدال ولان
المقصود من الترخيم التخفيف والثلاثي في غاية الخفة فالمستوجب
للتخفيف هو الزايد على ثلثة واحترز بقوله زايدا على ثلثة احرف عن
نحو حسن وبكر فانهما لا يرخمان عند البصريين لما مر واما عند الكوفيين
فيجوز ترخيم الاسم الثلاثي اذا كان وسطه متحركا لوجود نظيره في

الاسم

فى الاسماء المعربة نحو يد ودم او لان الحركة يتنزل منزلة الحرف الرابع بدليل
اعتبارها فى منع الصرف وهذا ضعيف اما الاول فلان تلك الاسماء وانما
حذفت لاماتها لاستثقال الحركة عليها واما الثانى فلان جعل حركة الوسط
بمنزلة الحرف الرابع غير مطرد فى كل مكان والا لكان هدبد وعلبط الحذ وفاه
من هدابد وعلابط خماسيتى واعلم انه لو قال بعد قوله زائدا على ثلثة
احرف غير مبهم ولا مصغر ولا مضمر لكان اصواب لانها لا ترخم وان زاد على
ثلثة احرف لانه ضعف بلا بهام والاضمار فلا يزداد ضعفه بالحذف مثال
ترخيم المنادى اذا كان مفردا علما زائدا على ثلثة احرف نحو يا حارِ ويا سعِ
ويا مرّو ويا منصُ فى حارث ومروان وسعيد ومنصور واعلم ان الترخيم
على ثلثة اضرب الاول حذف حرفين والثانى حذف شطر الكلمة والثالث
حذف حرف واحد اما الاول فانه فيما اذا كان فى آخر الاسم حرفان زائدتان مع
زيدتا معا فى زيادة الواحدة كما فيه الالف التانيث ممدودة نحو اسماء
وحمراء وصحراء وكما فيه الالف والنون المزيدتان نحو عثمان ومروان
وسكران وكما فيه ياء النسبة نحو كوفى وبصرى وعنزى وكما فيه
علامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين فيحذف فيهما حرفان للترخيم
لانهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى الاسم بعد الحذف على
ثلثة احرف وهذا احتراز عن مثل يدين ودمين وفيما اذا كان قبل

آخر الاسم مدة بشرط ان يكون الاسم اكثر من اربعة احرف قبل الحذف

نحو منصور فانه يحذف منه حرفان ايضا كما في المذكورات اما الراء فلانه

في آخر الاسم والترخيم وجب في آخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة ومدة

زايدة وحرف العلة الزايدة بالحذف اولى واحرى وانما قلنا بشرط ان

يكون الاسم اكثر من اربعة احرف قبل الحذف احترازا من ان يكون على اربعة احرف

قبل الحذف نحو ثمود وسعيد فانه لا يحذف فيهما حرفان لئلا يلزم

الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي هو لمطلق التخفيف والمراد بالمدة

حرف زايد من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا احرفان من نحو منصور

وعمار ولم يحذف حرفان من نحو مختار بل تقال في ترخيمه يا مختا اذا

الالف فيه ليست بمدة بالتفسير المذكور لان الالف غير زايد بل بدل

عن ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير واما الثاني فانه فيما اذا كان

المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه يحذف الاسم الاخر اذا

الاسم الاخر بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة وكما يحذف تاء التانيث

فكذلك يحذف الاسم الاخر هنا واما الثالث فانه فيما اذا كان

المنادى غيرهما يحذف له حرف واحد الاسم الاخر نحو يا حار فيحذف

فيه حرف واحد وهو الثاء في حارث عملا بالاصل لان الاصل

فيه حذف حرف واحد والزيادة بسبب العارض والعارض مفقود

هنا

99

وهنا وهذا التحقيق باب الترخيم قوله الا ما في آخره تاء التانيث

استثناء من قوله علي زايد اعلى ثلثة احرف اى يشترط في ترخيم

المنادى العلمية والزيادة على ثلثة احرف الا في اسم يكون في آخره

تاء التانيث فانه اى الشان لا يشترط فيه اى فيما آخره تاء التانيث

الزيادة على الثلثة والعلمية لان اشتراط الزيادة على الثلثة كان للتحرز

عن اخلال الكلمة وبالترخيم بحذف تاء التاء التانيث وهي

زائدة فلا يلزم من ذهاب الزائد اخلال الكلمة وان اشتراط

العلمية كان لاستدعائها التخفيف وتاء التانيث قد خففها لا

نها زائدة وهي مستدعية للتخفيف لثقلها مثال العلم الذي كان

في آخره تاء التانيث نحو يا شب اقبل او شبة اقبلى فرشبة

على اختلاف المعنيين معناه لو اردت تثنية العلم قلت اقبل

واردت اسم جنس قلت اقبل والسابع الا في الاستثناء الاستثناء

استفعال وهو مشتق من الثني وهو الصرف يقال ثني عنان

الدابة اى صرفها سمى به لان المستثنى مصروف عن حكم الاول او

من تثنيه اى ضاعفه سمى به لان الحكم ضوعف فيه اذ معنى جاءني

القوم الا زيدا جاءني القوم وما جاءني زيد وهو اى الاستثناء

اخراج الشيء عن حكم دخل فيه اى في ذلك الحكم غيره اى غير ذلك الشيء

اما قال عن حكم دخل فيه غيره ولم يقل عن حكم دخل فيه هو وغيره
لان هذا الاستثناء المنقطع لانك اذا قلت جاءني القوم الا
حمارا كنت مخرجا للحمار عن حكم دخل فيه غيره لا عن حكم دخل فيه هو
وغيره لان الحمار غير داخل في المجيء اعلم ان قوله وهو الاستثناء مبتدأ
وخبره اخراج الشيء وهو اي الاخراج مصدر مضاف الى المفعول وذكر
الفاعل متروك اي اخراجك شيئا قوله عن حكم متعلق بالاخراج وقوله
دخل فيه غيره جملة فعلية مجرورة المحل على الوصفية لقوله عن حكم وفي
هذا المقام اعتراض قوي وبيانه انك اذا قلت جاءني القوم
الا زيدا فزيد لا يخلو اما ان يكون داخلا اولا فان كان الاول
فيلزم التناقض لان نسبة المجيء قد لزمت لزيد بمجرد قولك
جاءني القوم لانه منهم فاذا اخرجته منهم بعد ذلك بالا زيد
فقد نفيت المجيء عنه فصار المجيء مثبتا له ومنفيا عنه وما هذا
الا تناقض محض وهو باطل لان التنزيل مشتمل عليه كقوله
تعالى فلبثت فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاذا اريد
اذ يد بالف سنة على الانفراد وجميع مدلولها فقد اخبر بانه لبث
جميع وفيه تحيل ان يخرج منه شيء لانه يؤدي الى ان يكون الله
اللبث اقل من الف وقد علم انه لبث الف وان كان الثاني لزم

حرف

١٥٥

خرق اجتماع اهل اللغة لانعقاد اجماعهم على ان الاستثناء المتصل

اخراج ما بعد الا عما قبله والجواب عنه المستثنى منه يراد به جميع بالنظر

الى المفردات من غير حكم فاذا اخرج منه المستثنى على التحقيق ثم حكم

بالاسناد اذ لا يحكم على كلام متكلم بالاسناد الا بعد تمامه فلا يلزم

التناقض لان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا انما كان

قبل اسناد الفعل اليه فقولنا جاءني القوم الا زيدا بمنزلة القوم

المخرج عنهم زيد جاءني والتناقض انما يلزم ان لو كان الاخراج

بعد الحكم بالاسناد وليس كذلك لان الحكم بالاسناد بعد كمال فهم

المفردات وتمامها كما يحكم في بدل البعض والاشتمال مثل لو قلت

ضربت زيدا رأسه اخبرت عن ايقاع الضرب من غير تخصيص جزء منه

فلو حكمت بتمام الاسناد قبل ذكر الرأس تناقضت الا انك لم تحكم

الا بعد تمامه بالرأس والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب التام وهو

الى الكلام الموجب التام ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام فانك

اذا قلت جاءني القوم فقد حكمت بوجود المجيء واوجبته فيكون

الكلام موجبا واحترازا به عن غير الموجب فانه يجوز فيه غير النصب كما

سيجيء وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من

التي الاستغراق لجنس كما تزاد فيهما تزاد فيه ايضا نحو قوله تع

بدل من حالق غير الله وانما يجب النصب في الكلام الموجب التام
لعدم جواز الابدال فيه لان المبدل يقوم مقام المبدل منه و
عمل فيه عامله فصار قولنا جاءني القوم الا زيدا بمنزلة جاءني الا زيد
فيلزم مجيء جميع العالم سوى زيد وهو محال واعلم ان قولنا و
المستثنى ينصب في الكلام الموجب ليس جار على الاطلاق لانه
قد يجوز النصب في الكلام الموجب نحو جاءني القوم غير زيد و
سوى زيد فالاولى ان يقول والمستثنى بعد الا ينصب في الكلام
الموجب لئلا ينتقض به وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم المستثنى
على المستثنى منه لعدم جواز البدل فيه لان البدل لكونه من التوابع
لا يتقدم على المبدل منه وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم على
صفة المستثنى منه عند المازني نحو جاءني احد الا زيدا خير منك فان الا
زيدا استثناء مقدم على صفة وهي خير منك وانما يجب النصب عنده لان
الصفة كالجزء من الموصوف فكان تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه
كتقديمه عليه فيجب نصبه واما عند سيبويه فيجوز الاستثناء
ويختار البدل لانه في كلام تام غير موجب لان الموصوف والصفة
بمنزلة شيء واحد فاذا تاخر عن الموصوف فكانه تاخر عن الصفة
فكان تاخير المستثنى عن الموصوف بمنزلة تاخيره عن صفة المستثنى
منه

١٥١

منه لان الصفة كالعدم اذ المقصود هو الموصوف وهو متاخر عنه وعند

المبرد هو المستثنى هو البدل سواء كان او لا واتبع نقطع المستثنى

عنه اى عن المستثنى منه فح يجب نصب المستثنى لان بدل الغلط

لا يجئ في كلام الفصحاء اذا لم يكن المراد منه علة التفنن في الكلام فا

ورود اللف والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا كلام الموجب ثم

ذكر تقدم المستثنى على المستثنى منه ثم ذكر المنقطع فاورد مثال الاول

بقوله نحو جاءني الا زيدا ومثال الثاني بقوله وما جاءني الا زيدا احد

ومثال الثالث بقوله ما جاءني القوم احد الا حمارا واما المستثنى اذا كان

في غير الموجب التام فانه يجوز فيه النصب على الاستثناء والبدل والمراد با

بالتام ما يكون المستثنى منه مذكورا واحترز بغير الموجب عن الموجب فانه

لا يجوز فيه الا النصب كما عرفت وبالتام عن غير الموجب الغير التام لانه لا

يجوز فيه النصب والبدل بل هو معرب على حسب اقتضاء العامل فان قيل

ان ابى القوم عن القيام الا عمرو كلام غير موجب لثبوت النفي فيه لان

ابى يدل على النفي وتام لان المستثنى منه فيه مذكور مع انهم لم يجوز

وافيه البدل والجواب عنه ان يقال انهم لم يجوزوا البدل فيه ولكن

سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه غير موجب لان المراد بالنفي ما حصل باداة

النفي وليس كذلك والبدل هو الفصيح اذ فيه كون حركة المستثنى وفق

نحو المستثنى منه نحو ما جاءني احد الا زيد برفعهما بخلاف النصب على الاستثناء
ولا شك ان سلوك طريق الموافقة اولى فيكون البدل هو الفصيح وهنهنا
قد ترك قيودا الخ وينبغي ان يقول هكذا فيه المستثنى المتصل في غير الموجب
التام الواقع بعد الا وغير متقدم وغير مردود به كلام تضمن الاستثناء وغير
متراخ عن المستثنى منه واحترزنا بالقيد الاول عن المستثنى الواقع
بعد سوى وما عدا وما خلا فانه لا يجوز فيه البدل فبالثاني عما وقع
قبل المستثنى منه فانه لا يجوز فيه البدل بل يجب النصب وبالثالث عن نحو ما قام
القوم الا زيدا ردا به قول من قال قام القوم الا زيد فان النصب هنهنا
المختار دون البدل لقصد التطابق بين الكلامين وبالرابع عن نحو
ما جاءني احد حين كنت جالسا هنهنا الا زيد فان البدل فيه غير
مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بين المستثنى و
بين المستثنى منه في الاعراب ومع التراخي لا يظهر التطابق كذا حرر
على صاحب لب الالباب السيد عبد الله النواب هذا في غير الموجب التام
واما في غير الموجب الناقص فالشان انه يكون الاخير لفوات اللفظ
لا في المعنى لانها تقتضي ما حقه لنفي ما سبق عنه بعا جب اعتقاد
القائل فتقول في غير الموجب التام ما جاءني احد الا زيد بالرفع والا زيدا
بالنصب وتقول في غير موجب الناقص ما جاءني الا زيد بالرفع على الفاعلية

جاء وما رايت الا زيدا بالنصب على المفعولية لرايت وما
مررت الا بزيد بالجر بحرف الجر وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا
على التفصيل المذكور تقول في الكلام الموجب جاءني القوم
غير زيد بالنصب كما ينصب الاسم الواقع بعد الا في الكلام الموجب
التام وتقول في غير الموجب التام ما جاءني القوم غير زيد احد
ومثال المستثنى المنقطع ما جاءني احد غير حمار بالنصب فيهما كما
يكون الاسم الواقع بعد الا كذلك فيهما وتقول غير الموجب
التام ما جاءني احد غير زيد بالرفع وغير زيد بالنصب كما يكون
الاسم الواقع بعد الا كذلك غير الموجب التام وتقول في غير
الموجب الناقص ما جاءني غير زيد بالرفع وما رايت غير زيد بالنصب
وما مررت بغير زيد بالجر كما يرفع الاسم الواقع بعد الا فيه ومثاله
اي مثال غير سوى بكسر مقصورا في انه يستثنى به ويجوز فيه
الضم والفتح وكذا سواء بالكسر ممدودا ويجوز فيه الفتح و
لم يجز فيه الضم واعرابهما نصب دائما على الظرفية وبيان ظ
فيهما ان العرب تجري المظروف المعنوية مجرى الظرف حقيقة
فيقولون جلس فلان مكان فلان ويعنون الا منزلته في الذهن
فينصبونه نصب الظروف حقيقة ويستعملون سوى وسواء

ايضا في مثل هذه المواضع فيقولون مررت برجل سواك ويقولون
مكانك وعوضا منك فيلزم ان ينتصب كل واحد منهما انتصاب
المكان للظرفية المعنوية واليه قال ابن الحاجب وحمل قوله وما قصدت
من اهلها سوائك على الشذوذ والاصح ما ذهب اليه الكوفيون
من انهما ليس بمنصوبين على الظرف دائما لمجيء استعمال سوى
مبتداء او فاعلا وصفة واسم ليس فمثال الاول قوله وسواك
بايعها وانت المشترى فان سواك مبتداء وبايعها خبره و
يجوز ان يجعل بايعها مبتداء وسواك خبره مقدما عليه ومثال
الثاني قوله ولم يبق سوى العدوان وما يهم كما دانوا سوى
وقع هنا فاعلا لقوله يبق والقول بان فاعله محذوف تقديره ولم
يبق شيء سوى العدوان ممنوع اذ الفاعل لا يحذف لكونه كالجزء
من الفعل ومثال الثالث واتى الى قوم سواكم لا ميل فان
سواك مجرور تقديرا لكونه صفة لقوم ومثال الرابع قوله
الا بدى ليل ليس بيني وبينها سوى ليلة اني اذا الصبور فان
فان سوى ليلة مرفوع تقديرا لكونه اسم ليس كذا في شرح
الزينية والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منها منصوب بها
قبل المرفوع اي مرفوعها واثنتان منها على العكس

اي

اى مرفوعها قبل المنصوب والستة التى كان منصوبها قبل مرفو
تسمى المشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من وجوه الاول
فى كونها ملازمة للاسماء كالفعل والثانى كون اواخرها مبنية
على الفتح كالفعل الماضى والثالث فى كونها على ثلثة احرف فصاعدا
كالفعل ولما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه فى ان جعل
لها مرفوع ومنصوب وقدم منصوبها على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك
كما تقول ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب هنا لازم فى غير
الظرف وثمه جايز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس لهذه الحروف
حظ العمل وانما هى محمول على الفعل وفرع عليه فالقياس ان تلزم
طريقة واحدة فلا يجوز فيها الوجهان لئلا يلزم تجرى مجرى الفعل ولذا
وجب تقديم المنصوب ابعد من مشابهته الفعل لان الاصل
فيه ان يلى الفاعل فاذا اخر المرفوع هيهنا حصل مخالفة هذه الحروف
للفعل وانحطاط رتبتها عن رتبته وجاز تقديم الظرف على الاسم
اذا كان ظرفا لانهم يجوزون فى الظروف ما لم يجوزوا فى غيرها
واعلم انه لو قال الاحرف بدل قوله الحروف لكان احسن لان
الحروف جمع كثرة لا يستعمل الا فيما فوق العشرة وهذه الاحرف
ليست الا تحت العشرة اللهم الا ان يقال ان اطلاق جمع

الكسرة في موضع العلة على سبيل التجويز كقوله ثلثة قروء في موضع
اقراء وهي اي الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما
موضوعان للتحقيق فانك اذا قلت ان زيدا قائم فان تحقق
مضمون الجملة فتثبت قدمها في الصدق وكذا اذا قلت بلغني ان
زيدا قائم وكان وهي موضوعة للتشبيه ولكن وهي وضعت للاستدراك
وهو تعقيب الكلام لدفع وهم من يتوهم ثبوته او نفيه وليت
وهي موضوعة للتمني ولعل وهي موضوعة للترجي والفرق بين التمني
والترجي ان التمني يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن و
قوعه نحو ليت الشباب يعود يوما والترجي لا يستعمل الا فيما يمكن
وقوعه اذ المحال لا يرجى وقوعه اعلم ان المصنف رح اورد في كلامه
الصفة البديعة وهي اللف والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا ان
بالكسر ثم ان بالفتح ثم كان ثم لكن ثم ليت ثم لعل فاورد مثال
الاول بقوله تقول ان زيدا منطلق ومثال الثاني بقوله وبلغني
ان زيدا ذاهب اي ذهاب زيد ومثال الثالث بقوله وكان
زيدا الاسد اصله زيد كالاسد فلما نقلت كاف التشبيه الى ما قبلها
ان ليعلم في اول الامر ان هذا الكلام للتشبيه ثم ابدلت كسرة الهمزة
التي النحوه الي الفتحة حفظا لجانب الكاف لكونها من حروف الجارة

وهي

وهي مختصة بالمفردات وهمزة ان تفتح في مكان المفردات فان قيل
ان هذا من حيث المعنى كلام تام وتلك الهمزة تكسر في مكان
الجملة والجواب عنه ان ذلك مسلم الا ان الفساد الصوري لا
اسرع ظهورا من المعنوي فاذا رفع الاول يكون اولى من الثاني
ومثال الرابع بقوله وما زيد لكن عمرو حاضر فهذا انما يتيسر
اذا كان بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر ومثال الخامس بقوله
وليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب اعلم انه
لو قال والا ليت الشباب يعود يوما لكان اولى وبيان
الاولوية ظاهر على ماله ادنى شعور في العروض ومثال
السادس بقوله لعل زيدا عابد والفرق بين انّ وانّ
بعد اشتراكهما في افادة التحقيق ان انّ المكسورة مع اسمها
وخبرها كلام تام مفيد وان المفتوحة بخلافها لانها تفيد بل
تجعل الجملة بمنزلة المفرد حتى يكون قبلها اي قبل المفتوحة فعل
كبلغني ان زيدا منطلق او يكون ما قبلها اسم كقولك حق
ان زيدا منطلق وانما التزموا تقديم حق على ان المفتوحة مع
اسمها وخبرها لانهم لو اخروها لكان عرضة لدخول ان عليها نحو
انّ ان زيدا منطلق حق وهذا ليس بجايز لامتناع

اجتماع الحرفين اللذين يكونان بمعنى واحد ولاجل ان ان
المفتوحة لا تفيد بل تجعل الجملة التي تدخل عليها بمنزلة المفردة
وتفتح اذا كانت واقعة بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك
لانها مع اسمها وخبرها فاعل الفعل المحذوف اذ تقديره لو ثبت
مجيئك لاكرمتك فاذا لزم الفتح بعد لولان الفاعل لا يكون
الا مفردا وتفتح ايضا اذا وقعت بعد لولان ما بعد لولا
مبتدا او محذوف خبره وهو لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا
ان زيدا منطلق لكان كذا فانك قلت لولا انطلاق زيد
موجود لكان كذا ولو كسرت لكان جملة والجملة لا يصلح الاخبار
عنها وايضا تفتح اذا كانت واقعة بعد علمت وبعد اخواته
نحو ظننت وحسبت لانك اذا قلت علمت ان زيدا عالم فكا
نك قلت علمت علم زيد حاصلا الا انهم تركوا ثاني المفعولين
مع ان لطول الكلام بان وصلته فلما حذف الثاني بقي
الا الاول وهو مفرد فلزم الفتح بعد علمت واخواتها وكذلك
تفتح اذا كانت مضافة اليها نحو عجبت من وقت انك جالس
لوجوب كون المضاف اليه مفردا فان دخلت اللام في خبرها
اي خبران بعد علمت واخواتها كسرت ان مثاله كقوله تعالى

والله

105

والله يعلم انك لرسوله لان علمت صار معلقا اى كان عمله با
طلا لفظا عند دخول اللام على خبرها نحو علمت لزيد منطلق
فاذا كان لذلك يكون ما بعده من مكان الجملة فتكسر وتدخل
ماء الكافة على جميعها اى على جميع الحروف المشبهة بالفعل فتكفها اى
تمنعها اى الحروف المشبهة بالفعل عن العمل مثال كقوله تعالى انما الله
اله واحد لانه لما اتصلت بها صارت كالجزء منها فاخرجها عن الشبه
الذى هو علة بناء اواخرها على الفتح واتصال الضماير بها كاتصا
لها بالفعل وزال اختصاص هذه الحروف بالاسما بعد دخول ما عليها
عليها فدخلت على الجملة الفعلية ايضا كقوله تع انما يعمر مساجد
الله لان طلب الاسم كان لشبه الفعل فبزوال الطلب لزوال
الشبه فيبطل العمل لزوال العلة كذا ذكره صاحب المقاليد
ولما فرغ عن بيان الستة التى كان منصوبها قبل المرفوع اخذ
اى بيّن الاثنين اللذين كان مرفوعهما قبل المنصوب فقال
والاثنان الاخريان اللذان كان مرفوعهما قبل المنصوب
اى منصوبهما وهما ما ولا المشبهتان بليس قوله والاثنان
مبتداء وقوله اللذان صفة له وقوله ما ولا خبره مثال ما المشبهة
بليس نحو ما زيد منطلق ومثال لا المشبهة بليس نحو لا رجل افضل

ـسك واشار بقوله المشبهتان بليس الى علة عملهما اى يعملان
لكونهما مشابهتين بليس اما وجه مشابهة بليس فمن حيث
انهما للنفي للحال ودخولهما على الجملة الاسمية ودخول الباء في خبرهما
واما وجه مشابهة لا به فمن جهة انهما للنفي ودخولهما على الجملة الاسمية
الا ان مشابهة ما به اكثر من مشابهة لا به ولهذا النظر ما تدخل
على المعرفة والنكرة معا ولفظة لا لا تدخل الا على النكرة وانما اختصت
بالنكرة دون المعرفة لان دخولها على النكرة احق من دخولها على المعرفة
لانها في الاغلب لنفي الجنس وذلك لا يتصور الا فيها واذا انتقض
النفي اى نفي ما ولا بالا او تقدمت الخبر اى خبرهما على الاسم اى على اسمهما
بطل عملهما اى عمل ما ولا مثال انتقاض النفي بالا نحو ما زيد الا
منطلق ومثال تقديم الخبر على الاسم نحو ما منطلق زيد اما بيان
بطلان عملهما عند انتقاض النفي بالا فلزوال المشابهة التي يعملان
بها على ليس واما بيان بطلان عملهما عند تقديم خبرهما على اسمهما
فلئلا يلزم المساوات بين عملهما وعمل ليس وهي ممنوعة لوجوب
زيادة كون رتبة الاصل على رتبة الفرع بخلاف ليس فان عمله لا
لا يبطل وان كان تنفيه منتقضا بالا وخبره مقدما على الاسم لكونه
فعلا صريحا وللاوجه اخر وهو اى ذلك الوجه الاخر ان ينصب الاول
وان

106

وان يرفع الثاني بها وذلك اي نصب الاول ورفع الثاني اذا كان
الاسم الذي دخل عليه لا مضاف الى نكرة او كان ذلك الاسم مضارعا له
بالمضاف مثاله الاول نحو لا غلام رجل كاين عندنا ومثال الثاني نحو
لا خيرا من زيد جالس عندنا وانما تنصب لا اذا كان الاسم مضافا او
مشابها به لكونها بمنزلة ان وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه
على نظيره وانما قال مضاف الى نكرة لان الاضافة في هذا الباب الى المعرفة
ممتنعة لتعرف المضاف ح ولامتناع دخول لا هذه على المعرفة اللهم
الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الان او غدا في
الدار لعدم تعريف المضاف واما خبر لا هذه فمرفوع لا غلام رجل
كاين عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم
ذهب الى انه مرفوع بالحروف كما في ان وبعضهم ذهب الى انه مرفوع
بما هو قبل دخول لا ولا عمل للحرف فيه متمسك الاول ان لا محذو
بها حذو ان فوجب ان ترفع الخبر كان وكذا ان معنى النفي فيها يقتضي
مضمون الجملة فوجب ان تكون عاملا في طرفيها ومتمسك الثاني
ان لا فرع على ان فوجب ان لا تكون مساويا له في العمل لانحطاط
رتبة الفرع على الاصل واعلم ان مذهب الحجازيين اثبات الخبر في
هذا الباب واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه

حذف لا زما كما حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا واما النكرة المفردة
فمبنية معها اى مع لا على الفتح ان كان نصبه بالفتح نحو لا رجل في الدار و
على الكسر ان كان نصبه بالكسر نحو لا مسلمات في الدار وعلى الحرف ان
نصبه بالحرف كالتثنية والجمع نحو لا رجلين ولا مسلمين ومن هذا ظهر
ان المحقق لو قيل البناء على الفتح بما قيدنا لكان اصواب فالمفرد
بالمفرد ههنا ما يقابل المضاف ليتناول التثنية والجمع وقد سبق
الاشارة الى علة الموجبة للبناء في البناء العارض واحترز
بالنكرة على المعرفة فانها ليست بمبنية وبالمفردة عن المضاف
المشبه به فانهما غير مبنيتين والعلة الموجبة لعدم بناء المعرفة والمضاف
والمشبه به مرت فيه ايضا ويقال له اى لا رجل في الدار نفي الجنس
لان رجلا يشتمل على الجنس كله بطريق البدل فقولك جاء في رجل
يصلح لكل واحد من الامة فيكون زيدا وعمروا وبكرا والاكثر
من واحد قال صاحب الضوء وفي قولهم نفي الجنس نوع من التجوز
لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس الا يرى انك اذا قلت لا رجل
في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونة في الدار لا نفسه فان
كررت لفظة لا مع النكرة المفردة جاز فيه اى في ذلك المفردة الرفع
والتكرار مثاله نحو لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع مع التكرير

١٥٤

فی هذا المثال لانه مبنی علی السؤال نحو ان یقال احوال ام قوة بغیر
فنقول لا حول ولا قوة الا بالله و یجوز فی هذا المثال خمسة اوجه
الاول فتحهما بان یجعل لا فی الموضعین لنفی الجنس و یقدر لهما خبر
واحد عند سیبویه ویکون الکلام جملة واحدة لان اسمهما معمو
لا یعمل ان فی محل الجر عنده ویجوز ان یقدر خبران عنده ایضا
واما عند غیره یعمل لا المفتوح ههنا فی الخبر فیجوز ایضا ان یقدر
بهما خبر واحد لان الاولی والثانیة وان کانتا عاملتین الا
الا انهما متماثلتان فیجوز ان یعمل فی اسم واحد عملا واحدا
کما ان زیدا وان عمروا قایمان ویجوز ان یقدر لکل واحد خبرا ایضا
وثانیها نصب الثانی مع فتح الاولی بان یکون الاولی لنفی الجنس
ویکون الثانی معطوفا علی لفظ الاول ولا یجوز فی هذا ان یقدر
لهما خبر واحد عند سیبویه لان خبر لا فی لا حول مرفوع عنده بالابتداء
وخبر لا قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة فی الخبر بالاتفاق
فلو قدر لهما خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملین مختلفین و هو
وهو غیر جایز وثالثها رفع الثانی مع فتح الاول علی ان یکون
الثانی معطوفا علی محل الاول وعند سیبویه یجوز ان یقدر لهما
معا خبر واحد لکون الخبر خبر المبتدا وعند غیره لا بد لکل واحد

بل لئلا يلزم اجتماع العاملين وهما الابتداء ولفظة لا على
معمول واحد ويجوز ان يكون لا في هذا الوجه بمعنى ليس ورابعها
رفعهما معًا لانه يجوز عمل لا بهذه لضعفها الضعفها في العمل لانها
تعمل بالمشابهة وما يعمل بالمشابهة عمله ضعيف مع حصول شرط
الالغاء وهو التكرار فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية
اما زائدة او ملغاة غير زائدة ويجوز تقدير لهما معًا خبر واحد
او ان يقدر لكل واحد خبر عند سيبويه وغيره لانه لا عامل فيهما
الا الابتداء وخامسها رفع الاول وفتح الثاني على ان يجعل الاول
بمعنى ليس والثانية غير ملغاة ويجوز ان يكون يقدر لهما
خبر واحد عند سيبويه وعند غيره لا يجوز وهكذا يجب
ان يعرف هذا المقام فانه من المواضع التي زلت فيها اكثر
الاقدام واما المفرد المعرفة فلا يقع بعدها اي بعد كلمة لا الا
مرفوعة وهي اي لا مكررة مثالهما يجوز نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو واما وجوب الرفع فلزوال المشابهة التي تعمل بها
لا من كونها النفي لجنس عند دخولها على المعرفة واما وجوب التكرار
فليكون التكرار جابر المفات عنه من نفي الجنس الذي لا يمكن البتة
في المعرفة والحروف العاملة في الفعل المضارع تسعة اربعة منها
اما

108

اى من التسعة تنصبه اى الفعل المضارع وحمة منها بجزمه اى الفعل
المضارع اما الحروف الناصبة للفعل المضارع فهى ان المصدرية واحترز
بالمصدرية عن الزيادة والمفسرة والواقعة بعد باب ظننت فان
كلامنها لا ينصبه وهى اعنى ان المصدرية اصل فى النواصب المضارع
لكونها مشابهة بان التى هى من حروف المشبهة بالفعل من حيث
اللفظ وتغيير الجملة التى بعدها الى المصدرية ولن وهى موضو
عة لتاكيد النفى فى الزمان المستقبل نحو لن يخرج زيد فانه
افاد تاكيد النفى فى الخروج لانك اذا قلت لا يخرج زيد كنت
نافيا خروج زيد نفيا مجردا عن الفايدة عليه واذا قلت لن
يخرج زيد كنت نافيا خروج زيد نفيا زيد عليه التاكيد وقيل انها
للتابيد اى لن يوبد نفى ما دخلت هى عليه وهو باطل ومما
يدل على بطلانها لتعليق نحو قوله تع فلن ابرح الارض
حتى ياذن لي ابى فالتعميم اولى لما ذهب اليه الاكثرون
لان تاكيد النفى يجوز ان يكون مؤيدا او غير مؤيد وكى وهى
وضعت للتعليل اى لتعليل ما قبله واعلم ان بعضا من النحاة
ذهب الى ان الحروف الناصبة هو ان هذه وكى كلها مستوية
الاقدام فى النصب والاول ليس بجيد لان الاصل لن لان

فقط ۵
وان ...
الى الى
كلها م

واذن اذا ان على الاصح فلو اضمر ولبعد ان لزم حصول ما ليس
بمفتقر اليه وهو التكرار فلو اضمر بعد كي لكانت حرف الا ناصبا
وليس بجارة بدليل دخول اللام عليها نحو قوله تع لكيلا
تاسوا فلو كانت حرف الجر امتنع دخول حرف الجر على نفسه
واللازم باطل كما ذكرنا فكذا الملزوم وزيف بعضهم هذا
القول بانه لو كان اصل لن لا ان لما جاز تقديم ما في حيزها
عليها لان ما في حيزها لا يتقدم عليها لكنه جائز بدليل صحة قو
لك اما زيدا فلن اضرب وهذا التزييف ليس بشيء
لانا لا نم لزوم ذلك لان احكام الحروف ومعانيها قد تزول
بتركيب البعض بالبعض كما ان لو اذا ركبت مع لا يبطل
معناها ومعنى لو ويحدث معنى التخصيص وعند الفراء اصلها
لا فابدلت النون من الالف والاول اصح لانا على تقدير الابدال
لم يزد لفظه على الاصل ليدل على تاكيد النفي بخلاف الاول
واورد اللف والنشر مرتبا لانه قد ذكر اولا ان المصدرية ثم لن ثم
كي فاورد مثال الاول بقوله تقول تقول احب ان تقوم بالنصب
ولا يجوز بالياء بدليل تقدير المص اياه بقوله اي قيامك
ومثال الثاني بقوله ولن تفعل ومثال الثالث بقوله وجئتك
كي

وجئتك كي تعطيني حقي اي مجيئي لك معلول باعطائك حقي
والرابع من الحروف الناصبة للفعل المضارع اذن واصلها مر
وهو اي اذن جواب باعتبار القول وجزاء باعتبار الفعل كقولك
اذن اكرمك لمن قال لك انا آتيك واللام في لمن يتعلق
بقولك وانما تنصب اي اذن الفعل المضارع اذا كان
الفعل الذي حصل بعدها اي بعد اذن مفرغا لها اي اذن غير
معتمد على شيء حصل قبلها فان اعتمد الفعل الواقع بعد اذن
على شيء قبلها بطل اي عملها نحو كقولك انا اذن اكرمك باكرمك
بالرفع ولا يجوز بالنصب لان الفعل معتمد على شيء قبل اذن
وهي هو انا فلو جاز النصب لزم وجود المبتداء بدون الخبر وهو
ممتنع ولو رفع لزم الغاء عمل اذن وهو جائز لان اذن ليس
قد توضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك لانها
قد تقع في موضع لا يكون لها عمل نحو انا اذن فاعل كذا وايضا يبطل
عملها ان اعتمد على الشرط او القسم مطلقا اي سواء كان قبلها او بعدها
نحو ان تاتني اذن اكرمك ولا يجوز فيه النصب بل يجب الجزم اذ الشرط
قبله يستدعي الجواب ولو نصبت لبطل حكم الشرط فذلك ممنوع
فان الشرط بدون الجزاء غير متصور وبطلان عمل اذن جائز

لما مر وكذلك اذا قلت والله اذن لافعلن فيلغى عمل اذن ايضا لان
الفعل الواقع بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل
حكم الشرط وكذلك يبطل عمل اذن اذا اريد بها اى بالفعل الواقع
بعدها اى بعد اذن الحال وان لم يعتمد على شئ قبلها وان فيه للوصل
مثاله نحو اذن اظنك كاذبا لمن تحدث شئ وانك فى حالة الظن
لان نواصب الفارع مبنى على الاستقبال الا يرى ان ان وكي ولن
واذن لا حظ لها من فى الحال واعلم ان المصنف قد ترك شرطا آخر
لعملها وهو عدم الفصل بينها وبين معمولها لانه لو فصل لا يعمل وان
لم يعتمد الفعل على شئ قبلها ولم يرد به الحال لضعفها فلا يقال اذن
فى الدار اكرمك الا بالرفع وان من بينها اى من بين هو نواصب
المضارع تدخل على الفعل الماضى نحو عجبت من ان ضرب زيد لما ثبت
من قبل ان نواصب المضارع هو ان واخواتها تعمل لشابهتها فيح
كان قويا فتدخل على الماضى ويضمر ان بعد ستة احرف وهى اى تلك
الستة حتى ولام كى ومعناها معنى كى وهو كون ما قبلها سببا
لما بعدها فلهذا سميت بلام كى قيل الاجود ان يقال انو تقع
موضع لام كى لام الجر حتى يدخل فيه لام كى هذه واللام التى
للصيرورة والزيادة اذ كلها تنصب المضارع باضمار ان بعدها مثال

الصيرورة

١٢٥

الضرورة قوله تع فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ومثال
الزائدة قوله تع يريد الله ليبين لكم فان هذا اللام زائدة بمعنى ان
يبين لكم لكونه مفعول يريد ولام الجحد وهي لام زائدة لتاكيد النفي
الداخل على كان الماضية المعنى سواء كان لفظها ماضيا ايضا كقوله
تع وما كان الله ليعذبهم او مضارعا كقوله تع لم يكن الله ليغفر
لهم وانما سميت لام الجحد لمجيئها بعد النفي اذ الجحد عبارة عن
نفي ما توهم ذكره مثبتا والفصل بين لام كي ولام الجحد ان
الاول للتعليل وهذه اللام ليست كذلك وان الاول لو سقط من
الكلام لم يخل المعنى المقصود بخلاف لام الجحد وان الثاني
لا يذكر الا بعد نفي داخل على كان المذكور وتلك اللام ليست
كذلك واو التي بمعنى الى او الا وجه عدوله عن عبارة الكثرين
وهي او بمعنى الى ان انه لو كانت بمعنى الى ان ويقدر ان
بعدها فيكون تقدير قولك او تعطيني حتى ان تعطيني
حتى ومثل هذا يؤدي الى الفساد فلذلك عدل عنها وقال
او بمعنى الى بغير ان دفعا لذلك الفساد وواو الصرف ويقال
لها واو الجمع اما وجه تسميتها بواو الجمع فلكونها بمعنى مع واما
وجه تسميتها بواو الصرف فلانها تصرف اعراب الفاعل عن الاول

ما فرغ من تعدادها شرع امثلتها فاورد امثلتها على الترتيب
المذكور في المتن فقال في مثال حتى نحو سرت حتى ادخلها فكأنك
قلت حتى ان ادخلها والدليل على ان الفعل الواقع بعدها منصوب
باضمار ان قوله راويت عين ابي الدهين عطلة حتى المصيف
ويغلو القعدان فان المصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف
عليه وهو منصوب فلو لم يكن نصبه بان مضمرة بعدها لما جاز الحسن
العطف على المجرور ولكان حتى في موضع واحد جارا وناصبا وهو غير جائز
وفي مثال لام كي نحو جئتك لتكرمني فكأنك قلت لان تكرمني
اي مجيئي لك بسبب لاكرامك لي وفي مثال لام الجحد نحو وما
كان الله ليعذبهم اي لان يعذبهم وانما اضمر ان بعد لام كي ولام
الجحد لانهما جارتان فلو لم تضمر ان بعدهما لزم دخول حرف الجر على
الفعل وهو ممنوع لانه من خواص الاسم كما عرفت في صدر الكتاب
وفي مثال او التي بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي
الى تعطيني او الا ان تعطيني حقي وانما اضمر ان بعد او لانه بمعنى الى
او الا وايا ما كان يلزم اضمار ان بعدها حتى يكون الفعل معها في قوة
المصدر لاختصاصها بالاسماء وفي مثال واو الصرف نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن وانما اضمر ان بعد واو الصرف ولم يعمل بنفسها اذ لو
عملت

١١١

علت فلا يخلوا اما ان يعمل اعمالها اعتماد ابا صلها او بمعنى

العارض لها لا سبيل الى ان يعمل باعتبار الاول المعنى الذى

وضعت له هو العطف ولا يعمل النصب شيئ من حروف

ولا ان يعمل باعتبار الثانى لان المعنى العارض لها وهو معنى مع

ومن المعلوم بيانا ومن المعمول ان لا يعمل النصب فى الفعل

وانما قلنا لانا واو الصرف بمعنى مع لانا قولنا لا تاكل السمك

وتشرب اللبن فى قولنا لا تاكل السمك مع اشربك اللبن فلان

السمك على حدة وتشرب اللبن على حدة وليس ان تجمع بينهما

فى وقت واحد واذا اريد المنع فى كل منهما يقال لا تاكل السمك

وتشرب اللبن بالجزم اى لا تشرب اللبن والفعل بعد واو الصرف

مع ان المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه واذا رفعت فعلت

وتشرب اللبن يكون تقديره وانت تشرب اللبن قالوا والحال

وانت مبتدا وتشرب اللبن خبره والجملة فى موضع الحال فعلى

هذا يكون الجمع ممنوعا كما اذا اضمرتها لانها فى الاصل من حروف

العاطفة وهى لا تعمل النصب فيلزم تقدير ان بعدها حتى يعمل

وان دكر فى الحروف التى تنصب الفعل المضارع بعدها باضمار

ان الفاء التى فى جواب الاشياء الستة وهى الامر والنهى والاستفهام

والتمني والعرض وانما شرط احد هذه الاشياء الستة لان سببية ما قبلها
لما بعدها انما يتحقق عند تحقق هذه الامور مثال الامر زرني فاكرمك
اي فان اكرمك والمعنى ليكن منك زيارة فاكرام لك مني مثال النهي
نحو قوله تع ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان يحل تقديره لا يكن
منكم طغيان فاحلال غضب مني ومثال النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي فان
تحدثنا تقديره لم يوجد منك اتيان يتسبب الى الحديث ومثال الاستفهام
نحو اين بيتك فازورك اي فان ازورك والمعنى ليكن منك تعريف
بيت فزيارة مني ومثال التمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي فان
انفق ومعنى التمني حصول مال من الله فانفاق مني ومثال العرض نحو
الا تنزل فتصيب خيرا تقديره الا يكون فان تصيب خيرا منك نزول
فاصابة خير مني وهي اعني العرض قريب من التمني لانك اذا عرضت
عليه النزول فكانك تمنيته ولا تحثه الا على ما توده وتتمناه
ولكنه ليس هذا باستفهام لانك تعقد بقولك لا تنزل ان
تستفهم عن ترك النزول وانما القصد ان تذكره وتعرضه عليه
فقط وسبب اضمار ان بعد الفاء ان الحروف العاطفة
لا تنصب فلزم اضمار ان ويجب ان يكون ما قبل الفاء وعجزه
من العاطفة الناطقة باضمار ان في تقدير المصدر ايضا لئلا يلزم

عطف

عطف الاسم المؤول به بان على الفعل وعلامة صحة الجواب بالفاء ان
يكون المعنى ان فعلت فعلت واراد به يكون الاول سبب الثاني
لا ان يكون ذلك باضمار شرط لما فرغ من نواصب المضارع
شرع في جوازمه فقال والجازمة له اى للفعل المضارع لم ولما التي
ليست بمعنى الا ولا بمعنى حينما بل لنفي الماضي معنى قوله وفى توقع
الثاني دما ولما اى الفرق بين لم ولما بعد ان يكون الفعل بهما نحو
ما اى الفرق بين لم ولما ان في لما توقع ليس في لم لما النفي قد فعل
ولم لنفي فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد بمعنى
التوقع فكذلك في لما تقول القوم ينتظرون ركوب الامير
قد ركب ولما يركب وان في لما استغراق واستمرار ليس
في لم تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه واذا
قلت لما ينفعه الندم افاد استمرار عدم النفع الى وقت
الاخبار وفي لما يجوز حذف الفعل ولا يجوز مع لم تقول خرجت
ولما اى ولما يخرج زيد ولا تقول خرجت ولم لانه بمثابة قد
في قد فعل ويجوز حذف الفعل مع قد كقوله وكان قد فيجوز حذفه
مع لما ولان اصله لم زيدت عليه ما فنابت مناب الفعل وقد
جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله ان وصلت وان لم اى وان

لم تفعل اعلم ان الجزم القطع وسميت هذه الحروف جوازم لقطعها
عن الفعل حركة او بعض حروفه وانما عملت الجزم دون الحركة لانها لما
كانت موضوعة لانتقال المضارع الى الماضي شابهت ان الشرطية
في الانتقال فاعطيت عملها وهو الجزم فان قيل فلم لم يجز دخولها
على الماضي كما جاز دخول ان الشرطية عليه والجواب عنه ان وضع لم
للانتقال المذكور خاصة فذلك لا يحصل بدخولها على الماضي بخلاف
ان فانها لم توضع للانتقال المذكور خاصة واعلم ان الجوازم
تنقسم الى قسمين قسم يجزم فعلين معا في الاول لم ولما كما
ذكرنا في ان لم تفعل ولام الامر وهو احتراز عن لام الجزم ولام التا
كيد لانهما لا يجزمان الفعل وانما كسرت هذه اللام مع ان الاصل في
الحروف الواردة على هجاء واحد ان تفتح على ما عرفته فرقا بينها و
بين لام الابتداء وانما عملت الجزم لانه مشابه بلام الجر صورة
لكنه لدخوله الفعل لم يعمل عمله بل ما هو مقابل وهو الجزم او لانه مشابه
بان الشرطية في لزوم المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الانشاء
اقول قوله للغائب خص مفيد اما بيان كونه خص فلانه
لا طلب نحته واما بيان كونه مفيدا فلان لام الامر لو لم يكن للغائب
لكان في المخاطب المجهول كما في قوله تع فلتفرحوا وقوله عم الام

فلتفعوا

فلتصنعوا صنعو تكم لم يكن جاز ما و اللام بخلافه ولا التي في
النهي واحترز به عن لا التي للنفي فانها لا تجزم الفعل
وانما عملت لا في النهي الجزم ايضا فانه مشابه بان الشرطية
من حيث نقل الفعل لانه لنقل الاخبار الى الامر وان الشرطية
لنقل الفعل من المجزوم به الى المشكوك فيه ومن الشان ان التي
في الشرط والجزاء وهو احتراز عن ان المخففة من المثقلة
وان النافية وانما عملت ان الشرطية الجزم لانها تدخل على
الجملتين وتجعلهما بمنزلة جملة واحدة فيحصل الثقل على الكلام
فيعمل ما فيه خفة وهو السكون لانه في مواضع الثقل اليق
تقول في الفعل الذي دخل عليه لم لم يضرب وفي الفعل الذي
دخل عليه لما لما يضرب وفي الذي دخل عليه لام الامر ليضرب
زيد وفي الذي الفعل الذي دخل عليه لا للنهي لا تفعل و
في الفعل الذي دخل عليه ان في الشرط والجزاء ان تخرج اخرج
وهما اي الشرط والجزاء مجزومان ابدا ان كانا اي الشرط
والجزاء مضارعين نحو ان تضربني اضربك بجزم الفعلين معا
وان كانا اي الشرط والجزاء ماضيين لم يظهر فيهما اي في
الشرط والجزاء الواقعين الماضيين الجزم لعدم استحقاق

الماضي الاعراب بعنوان خرجيت حرجيت وان كان الشرط ماضيا
والجزاء مضارعا جاز فيه فليه اى فى الجزاء الرفع والجزم اكرمتنى اكرمك
واما الجزم فظاهر واما الرفع فلان ان لما لم تعمل فى الاول الذى
هو الشرط اختار وان لا تعمل فى الثانى الذى هو الجزاء لكونه تابعا
للشرط وعليه اى على الرفع الجزاء الذى وقع مضارعا قوله اى
قول الشاعر وهو وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب
ماله وحرم فان الشاعر الفصيح رفع الجزاء ولو لم يكن رفعه مختارا
لما اختاره الفصيح لان الفصيح لا يختار الا الافصح الكلام الفصيح
وقال بعض النحويين الجزم اولى اذ علة عدم العمل فى الشرط كونه
ماضيا غير مستحق الاعراب وتلك العلة مفقودة فى الجزاء فيظهر
تاثير ان فيه وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا جزم الشرط
لاستحقاقه الاعراب لا الجزاء لعدم استحقاقه الاعراب فقد اهمل
المصنف رحمه هذا القسم ويجئ الجزاء بالفاء اذا كان اى الجزاء
جملة اسمية لان الجزم ليس بممكن فوجب ادخال الفاء عليها
ليدل على وقوعها جزاء من الشرط او كان امرا فان الجزم ايضا
غير ممكن لسكون آخره قبل جعله جزاء فلا بد من الفاء ليدل على
وقوعه جزاء من الشرط او كان نهيا لكون الجزم فيه ممكن

مرية

متر في الامر فوجب ادخال الفاء ليعلم به وقوعه جزاء من الشرط
او كان دعاء اذ الجزم حينئذ غير ممكن ايضا لانه اما بصيغة الامر او
الماضي والجزم لا يمكن فيهما اما الاول فلما مر واما الثاني فلما
سيجيء او كان ماضيا صريحا واحترز بالصريح عن نحو ان خرجت
خرجت فانه من تلك ليس بماض صريح لكونه في تقدير الاستقبال
واذا ادخلت عليه امس يكون ماضيا صريحا لعدم امكان
تقدير الاستقبال وانما كان الماضي الصريح بالفاء لانعدام تا
ثير اداة الشرط فيه لانها لم تنقله الى الاستقبال فلا بد من
الفاء ليدل على وقوعه جزاء من الشرط مثال الجملة الاسمية الوا
قعة جزاء بالفاء نحو ان تاتني فانت مكرم ومثال الامر الذي
وقع جزاء بالفاء نحو ان لقيته فاكرمه ومثال النهي الواقع جزا
بالفاء نحو ان اتاك فلا تهنه ومثال الدعاء الذي وقع جزاء بالفاء
نحو ان فعلت كذا فجزاك الله خيرا ومثال الماضي الصريح الوا
قع جزاء بالفاء نحو ان احسنت الي اليوم فقد احسنت
اليك امس وينجزم اي الفعل المضارع بان حال كونها مقدرة
في جواب الاشياء الستة التي تجاب بالفاء وهي الامر
والاستفهام والنهي والتمني والعرض والنفي الا النفي مطلقا

في مجموع صورة النفي لما سيجيء والا النهي في بعض المواضع
اي في بعض المواضع الذي يكون المعنى مختلا على تقدير ان مثال الامر
نحو زرني اكرمك بالجزم لانه جزاء شرط محذوف لدلالة الامر
عليه لان معنى زرني فانك ان تزرني اكرمك فحذف ان تزرني
لقيام الامر مقامه وانما قلنا ان المعنى كذلك لانك لما امرت
بالزيادة اثبت بعده باكرمك مجزوما فهم انه جزاء
للزيادة ان زارك المخاطب كذا في شرح الزينبية ومثال النهي
نحو ابن بيتك ازرك اي ان عرفتني بيتك ازرك ومثال النهي
نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعل الشر يكن خيرا لك
ومثال التمني نحو ليت لي مالا انفقه والمعنى ان يكن لي مال انفقه
ومثال العرض نحو الا تنزل تصب خيرا لك والمعنى انك ان تنزل
تصب خيرا لك وجه اضمار ان بعد هذه الاشياء الخمسة لان هذه
الاشياء الخمسة تشارك الشرط في كونها غير ثابتة الوجود لكونها
غير مجزوم المعنى كالشرط الذي هو للشك وعلى خطر ان يكون
وان لا يكون فيكون لها لاجل ذلك دلالة على الشرط المحذوف
ولا يجوز ان يقال ما تاتينا تحدثنا ولا تدنو من الاسد ياكل
قوله بالجزم يتعلق بقوله ولا يجوز اي ولا يجوز ان يقال في هذين

المثالين

125

المثالين بالجزم لانك ان جزمتها فلا يخ اما ان يقدر النفي او
الاثبات لا سبيل الى الاول لان عدم الاتيان لا يقتضي الحدث
وعدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا سبيل الى الثاني ايضا لان النفي
لا يدل على الاثبات فلهذا لا يجوز الجزم في النفي مطلقا والنهي في
بعض المواضع ومن السماعية اسماء الفعل المضارع على معنى ان
تجزم
وهي اى الاسماء التي تجزم المضارع على معنى ان تسعة احدها من
وثانيها اى ورابعها متى وخامسها اين وسادسها انى وسا
بعها مهما وثامنها حيثما وتاسعها اذما تقول في من من يكر
مني اكرمه وفي ما ما تصنع اصنع وفي اى ايهم يكرمني اكرم اعلم
وضع بعض الاسماء للايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت من تضرب
اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان عمرا
اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا وان بكرا اضرب بكرا
الى ما لا نهاية له فاتى بكلم عام يتناول الجميع وانما يكون اى اسم
اى ابدا اى دائما واحدا من اثنين او واحدا من جماعة ولهذا اذا
اضيف الى المعرفة لم يضف الا الى الاثنين فصاعدا ولكون النكرة
شايعة اضيفت اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة كذا
قال صاحب الضوء وبدل على كونها اى على كون تلك الاسماء التسعة

اسماء لانك سندت بكر الى ضميرها اى ضمير تلك الاشياء المذكورة
وتدخل حرف الجر عليها وتنوين بعضها وتضيف بضم التاء الذى
فى الاول جميعا مثال ما دخل حرف الجر عليها نحو عمن تمرر امرر فلما دخل
حرف الجر على من علمنا انه اسم لانه من خواص الاسم ومثال الاضافة
ايهما يأتينى اكرمه ومثال ما دخل التنوين عليه نحو ايا ما تدعوا ومثال
ما دخل عليه متى نحو متى تخرج اخرج ولم يذكر مثال الاسناد لانه
ذكره قبل فاستغنى عن ذكره واعلم ان الدليل الذى ذكره المصنف لكون
هذه الاشياء اسماء لا يعم جميعها بل يختص بعضها لان متى ومهما و
متى ما واذما وحيثما لا يدخلها شىء من ذلك الدليل المذكور والد
ليل العام على اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازاة على معان
يتصور استقلالها بتفسيرها لولا مقارنة معنى المجازاة
اياها بخلاف ان الشرطية لكونها مقصورة على افادة معنى المجازاة
ويدل على اسميتها ايضا انها لا تعرى عن الاعراب المحلى والحرف
لا يكون اعراب بوجه ما ومعنى حيثما مثل معنى اين نحو حيثما تجلس
اجلس ومعنى اذما مثل معنى متى نحو اذما تخرج اخرج واعلم
انهما وانما تجزمان اذا كان معهما اى مع حيث واذ لفظة
ما لانه لو لم يكن معهما ما اضيفتا الى ما دخلتا عليه ومنها اى من كلما
من الاسما

من السماعية اسماء تنصب اسما نكرة على انه اي على ان ذلك
الاسم النكرة تمييز وهي اي وتلك الاسماء التي تنصب اسما نكرة على انه تمييز
اربعة اولها اي اول تلك الاربعة لفظة عشرة اذا ركبت مع احد الى التسعة
اي الى تسعة عشر نحو احد عشر درهما وتسعة عشر رجلا فان احد عشر وتسعة
عشر تنصب ما بعدها على انه تمييز وانما تنصب تمييزها لانها تمت بالتنوين
مقدرا وذلك لان الاسم في الاصل لحوقه التنوين ثم منع منه لعلة عارضة
فلهذا تنصب المميز والمقدر عندهم بمنزلة الملفوظة والثاني من تلك الاربعة
التي تنصب اسما نكرة على انه تمييز كم الذي في الاستفهام قوله عن العدد
متعلق بالاستفهام نحو كم رجلا عندك وكم يوما سرت كانك قلت اعشرون
رجلا عندك ام ثلثون في الاول وكانك قلت اعشرون يوما سرت
ام ثلثين في الثاني وانما ينصب كم في الاستفهام المميز لانه تام بالتنوين
مقدرا لكونها اسما واستحقاق الاسماء التنوين في الاصل واما كم
الخبرية فانها تضاف الى المميز مفردا كان ذلك المميز او جمعا وهي اي كم
الخبرية نقيضة رب لان رب للتقليل وكم الخبرية للتكثير تقول اذا كان
تمييز كم الخبرية مفردا نحو كم رجل لقيته فان مميزها ههنا رجل وهو مفرد
تقول اذا كان مميزها جمعا وكم رجال لقيتهم فان مميزها فيه رجال وهو
جمع فان قيل ما السر في تخصيص المميز المنصوب بالاستفهام والمجرور بالخبرية

والجواب عنه ان كم في الخبر لا يكون الا للتكثير فيجري مجرى العدد الكثير
وهو المائة والالف وان كم في الاستفهام لا تختص بالقلة ولا
بالكثرة اذ الامران جائزان عند المستفهم فيجري مجرى العدد الو
سط وهو بقرينة العشرات والثالث من تلك الاربعة التي
تنصب مميزها نكرة على انه تمييز كاين وهي في معنى كم الخبرية الا انها تنصب
تميزها لانها قد تمت بالتنوين وفيها ابهام كما في مثل راقود
خلا ولم يحمل على الخبرية في انجرار المميز لان انجرار تمييز كم الخبرية كان
للفرق بينها وبين كم الاستفهامية وكاين لا يجيء الا خبرية فلا
حاجة الى الفرق مثال كاين نحو كاين رجلا عندي بنصب رجلا
وفيه اي في كاين لغات منها المذكورة وهي اكثر استعمالا من
غيره لاصالتها ومنها كاء بوزن كاع ومنها كيء بوزن كيع ومنها
كاي بزنة كع باسقاط الهمزة وحذف احدى اليائين ومنها
كي بزنة كع بحذف اليائين والمستعمل لها اي استعمال الخبرية والاستعمال
كاين مع لفظ من كثير لان من للبيان والمميز ايضا للبيان فناسب ان
يكثر استعمالهما معها مثال استعمال من مع كم الخبرية وكم من ملك
في السموات ومثال استعمال من مع كاين نحو قوله تعالى وكاين من
قرية اهلكناها اي اهلكناه والرابع من تلك الاربعة الناصبة

اللهم

الاسم النكرة على التمييز ولذا اذا كنايه اي يكذا عن العدد لا عن
الحديث والحكاية تقول عندي كذا درهما تنصب بهما كما تقول
عندي عشرون درهما مثلا واعلم ان كذا مركبة من كاف التشبيه
وذا التي هي هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع منها معنى
التشبيه كما في كاي وكذا تغير حكم ذا ولهذا استوى المذكر والمؤنث
لا تقول نحو كذا كذه وانما ينصب جيرها لان الاسم لما ادخلوا الكاف
على ذا بمنزلة اسم مضاف كقولك ما في السماء قدر راحة سحابا
ومن السماعية العاملة في الاسم كلمات تسمى اسماء الافعال قوله
كلمات مبتداء وتسمى الى آخره صفتها ومن السماعية خبرها مقدم عليها
والدليل على اسميتها دخول التنوين على بعضها وعدم مجيء المصدر
لواحد منها فلو كانت افعالا لجاء لها او بعضها مصدر اعلم ان هذه
الاسماء انما يوتى بها لضرب من الايجاز حيث يجعلون هذه الاسماء
موضع الافعال ويسدون بها مسدها لنوع من المبالغة والتوكيد
ولهذا لا يكونان في لفظها على سجي بعد قوله ان اول الكلمات التي تسمى
اسماء الافعال رويد وبهاء اي رويد اسم لامهل ويستوي
فيه الواحد والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار
اعلم ان هذه الاسماء ضربان ضرب لتسمية الاوامر وضرب لتسمية

الدوام وضرب لتسمية الاخبار فمن ضرب الاول رويد وهو
في الاصل مصدر ارود يرود ارودا الا انه صغر تصغير الترخيم بان يحذف
منه زوائده وسمي به الفعل وجعل هذا التصغير دليلا على خلع
معنى المصدرية عنه وبني على الفتح اما البناء فلوقوعه موقع
غير المتمكن واما البناء على الحركة فلالتقاء الساكنين
واما على الفتح فللخفة وقد يستعمل ايضا مصدرا مضافا الى
المفعول نحو رويد زيد اي ارواد زيد منصوبا منونا على
الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا او على الحال نحو رويدا
اي مرودين وتلحق الكاف في الوجهين الاولين
فالكاف في رويدك في الوجه الاول بمنزلة كاف ذاك في
التجرد للخطاب والخلو عن الاعراب والكاف في رويدك في
الوجه الثاني ضمير مجرور لاضافة المصدر اليه ومنه ايضا بله وهو اي
بله اسم لدع وقد يكون مصدرا مضافا الى المفعول نحو بله زيد
اي اترك زيد وهو يستوي فيهما اي رويد وبله الواحد
والجمع والمذكر والمؤنث وتقول في رويد للواحد يا رجل رويد
زيدا وتقول في زيد للجمع يا رجال رويد زيدا وتقول فيهما
للمؤنث يا امرأة رويد زيدا ويا نساء رويد زيدا وكذا

بله

بله فان قيل لم لم يذكر مثال للمذكر واجيب عنه لانه انه لم يذكر في دونه
للواحد ومنه دونك وهو اسم خذ ومنه ايضا عليك وهو اسم
الزم واعلم ان هذه الظروف جعلت اسماء الافعال لان شانها
ان ينوب مناب الافعال ويغني غناءها فلهذا صارت
اسماء لها والكاف فيهما عند البعض كالكاف في ذلك اذ لو
كانت في موضع جر لوقع موقعها الظاهر ويقع وعند بعض
آخر في موضع جر بخلاف كاذلك لان ما قبل الكاف في ذاك
غير عامل وما قبل الكاف فيهما عامل وامتناع وقوع الظاهر موقع
كافهما لكونها لاجراء الى طلب ومنه ايضا ها وهو اسم خذ وفيها
لغات منها هذه ومنها هاء بالهمزة والهمزة فيها كالكاف في ذاك
وتصرف همزة ها وتصريفها بالنصب على انه صفة مصدر محذوف
تقدير الكلام تصرف همزة ها وتصريفا مثل تصريف كاف ذاك
فيقال هاء هاءا وهاؤم كما تقول ذاك ذاكما ذاكم وهاء
يا امراة وهاؤما يا امراتان وهاؤن يا نساء كما تقول ذاك
ذاكما ذاكن وتوضع الكاف موضع الهمزة اي همزة هاء فيقال
هاك الى هاكن ويجمع بينهما اي بين الهمزة والكاف فيقال هاء
ك مثل هاءك الى هاءكن ومنها هاء على زنة دام ومنها هاء

بالمد ساكنة ومنها حيهل الصلوة والثريد اى ائت فيهما وفيه
لغات حيهل مركب من حى وهل وهما مفتوحان كخمسة عشر
وحيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف واصل هذه الالف
ان تلحق فى الوقف كالالف فى انا فى الوقف ثم بقى حكم الوقف
فى الدرج كما بقى حكمه فى انا فى قوله انا ابو النجم وشعرى هذه
لغات ذكرها سيبويه وزاد غيره حيهل بسكون اللام و
حيهل بسكون الهاء وفتح الياء وحيهل بسكون الهاء منونا
وهيهات الامر اى بعد اى من الضرب الثانى هيهات وهو اسم لبعد
واصله هيهية كدحرجة فقلبت ياؤها الفا لكونها متحركة وما قبلها
مفتوحا وبنى على الفتح لخفته وهذه على لغة اهل الحجاز واسد و
بنو تميم يكسرونه ومن العرب من يضم وقد ينونون على الوجوه كلها
ومنهم من يحذف تاءها فيقول هيها ومنهم من يسكنها فيقول
هيهات ومنهم من يبدل هاءه همزة نحو ايهات وشتان زيد
وعمرو اى افترقا اى من الضرب الثانى ايضا شتان وهو اسم لافترقا
وهى اى كلمة شتان يقتضى شيئين لما قلنا من انه اسم لافترق و
لا يمكن الا بين شيئين او اكثر وسرعان ذا اهالة اى سرع اى من الفرق
الناس سرعان وهو اسم لسرع وانتصاب ذا اهالة على التميز اى سرع

ذا اهالة

ذا امالة واصل المثل ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء فشرع ان يسمنها فدك
وعا سها يسيل من مد الانف فطنها ودكا فقال لامه قد سمنت الشاة
فقالت سرعان ذا امالة وهذا مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشئ
قبل حصوله وفي هذه الثلثة اى في هيهات وشتان وسرعان مبا
لغة ليست تلك المبالغة في مسمياتها اى مسميات هذه الثلثة
وهى بعد وافترق وسرع لانا وان قلنا ان هيهات اسم لبعد فان
فيه زيادة معنى ليس في بعد وهو ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه
بعيد لاان يعلم المخاطب مكان ذلك الشئ فحسب بل يظهر اعتقاده
فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا او يكذا نقول
في شتان وسرعان لا فيهما ايضا من جنس هذا المعنى الذى هو
قوة اعتقاد المتكلم في ثبوت معنى الفعلين الذين هما اسماء لهما
ومن السماعية انواع الاربعة من الافعال منها اى من الانواع
الاربعة الافعال الناقصة وهى افعال وضعت لتقرير ثبوت
الخبر المبتدا على صفة مخصوصة وهى اى الافعال الناقصة ثلثة
عشر فعلا وهى كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل و
بات ومازال ومابرح ومافتئ وانفك ننفك ومادام و
ليس هذا تعداد الافعال الناقصة فهذه اى الافعال الناقصة

ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو كان زيد قائما فكان يرفع زيدا على
انه اسمه او فاعله وينصب قائما بانه خبره او مفعوله ونقصانها اى
نقصان هذه الافعال انها اى هذه الافعال لا يتم بالمرفوع
بل يحتاج الى المنصوب بخلاف ساير الافعال فانها يتم بالمرفوع
من غير الاحتياج الى المنصوب او لانها لا يدل الا على الزمان فقط
بخلاف ساير الافعال فانها دالة على الحدث والزمان اعلم
ان هذه الافعال افعال عند الجمهور وحروف عند الزجاج
ج ومن تابعه من الكوفيين وجه الاول تصرفها واتصال الضماير المرفوع
البارزة وتاء التانيث الساكنة بها ووجه الثانى صدق تعريف
الحروف عليها لانها تدل على معنى فى غيره لانها لتقرير ثبوت الخبر
للمبتدا اى صفة مخصوصة والفرق بين كان وصار ان صار تدل
على وجود معنى الخبر فى زمان ثان مرتب ذلك الزمان على زمان
سابق لم يوجد فيه اى فى الزمان السابق ذلك المعنى اى وجود
معنى الخبر نحو صار زيد غنيا فان صار تدل على وجود الغناء فى
هذا الزمان قبل ان لم يوجد ذلك الغناء والجملة الفعلية
المنفية ههنا مجرور المحل على الوصفية لقوله زمان سابق
وان كان تدل على الزمان الماضى من غير اشتراط انتقال من

حال

120

حال الى حال الا يرى انك تقول وكان الله عليما حكيما ولم
يصح ان يقال فيه صار الله عليما حكيما اى صار يدل على الانتقال
من حال الى حال والله لا ينتقل من صفة الى صفة اخرى وكان يجيء ثانية
اعلم ان كان على ثلثة انواع احدها ناقصة سواء كان استمالية
اى دوامية نحو كان الله عليما حكيما او انقطاعية اى غير دوامية نحو
كان زيد غنيا وثانيها تامة وهي ح فعل كساير الافعال لانها لكونها
بمعنى حدث ووقع ووجد يرفع ما بعدها بالفاعلية كما يرفع ساير
الافعال ما بعدها بها نحو قوله تع وان كان ذو عسرة فان كان
رفع ذو عسرة بانها فاعله وثالثها زايدة اما في اللفظ دون المعنى
او فيهما جميعا نحو زيد قايم كان وقوله تع كيف نكلم من كان في المهد
صبيا فان كان ههنا زايدة لانها لو كانت ناقصة لم يكن للكلام
عند من سمعه فايدة لكونه معلوما واحد ولم يذكر يدا القسم
وكذا يرفع ما بعدها اصبح واخواتها اى اخوات اصبح اذا اريد
بها اى اصبح واخواتها الدخول في الاوقات الخاصة التي هي
الصباح والمساء والضحى اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجيء
على ثلثة معان الاول ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات
الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم

بنحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثانى ان يكون
بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول فى الاوقات الخاصة فح
يكون لها اسم وخبر كما ان لصار نحو اصبح زيد غنيا والثالث
ان يكون بمعنى الدخول فى هذه الاوقات الخاصة تامة نحو اصبح زيد اى
دخل فى وقت الصباح ولذا قيد رفع ما بعدها بقوله اذا اريد بها
الدخول فى الاوقات الخاصة واما ظل وبات فعلى معنيين اما
اقتران مضمون الجملة بالوقتين او كينونتها بمعنى صار ولا يكونان
تامتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواتها وهى
امسى واضحى دون ظل وبات على هذا التأويل ولقائل ان يقول انه
لو قال بدل قوله واخواتها لكان اولى وبيان الاولوية ظاهر
والجواب ان المراد بالجمع هنا التثنية وح لا يرد وعلى هذا قوله ايضا
وقد ضغت قلوبكما اى قلبا كما وما التى حصلت فى ما زال وفى اخواته
وارد باخواته غير ما دام وهى ما برح وما انفك وما فتئ نا
فية بالرفع على الخبرية لقوله وما فى ما زال ومعناها اى معنى ما
زال واخواته استغراق الزمان اى استمرار الفعل بفاعله
فى زمانه وهى بمنزلة كان فى استعمالها للايجاب لان فى زال
وبرح وانفك معنى النفى فبدخول حرف النفى عليها صارت

للا

للايجاب اذا النفى اذا دخل على النفى يفيد ايجابا واما ما التى جعلت
فى مادام فانها مصدرية ومعناها التوقيت فتقدير مادام
زيد جالسا دوام جلوس زيد اى بمعنى زمان دوام جلوس
زيد كما فى نحو جئتك مقدم الحاج اى زمان قدومه ولهذا
لم يجئ الا متعلقا بشئ قبله كاجلس لان الظرف يقتضى ما بدل
عن حدث وقع فيه تقول ما زال زيد غنيا وفسر بقوله اى لم
يات عليه اى على زيد زمان من الازمنة وهو اى زيد غنى فيه
فيه لبيان ما ادعى من انها لاستغراق الزمان وتقول اجلس
مادام زيد جالسا اى مدة جلوسه وليس لنفى الحال اى
لنفى مضمون الجملة فى الحال يقول ليس زيد منطلقا الآن وتقول
غدا وذلك لاستعمال العرب كذلك وذهب بعضهم الى
انها للنفى مطلقا اى حالا كان او غير حال واستدل بقوله تع
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم العذاب فهذه نفى لكون
العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة فح كان النفى المستق
ايضا واجاب الاولون عن هذه الآية بان يقال ما اخبر
الله تع بالوقوع فيما يستقبل بمنزلة الوجود والنوع الثامن
من الانواع الاربعة افعال المقاربة وهى افعال وضعت

لدنو الخبر على سبيل الرجاء والحصول والاخذ وجه التسمية كان
ظاهر من التعريف والذي يدل على كونها افعلا الاتصال الضماير
المرفوع البارزة نحو الاتصال بساير الافعال في قولك
عسيت وعسيتما الى آخره وانقلاب الياء في عسى الفا
وعيت كادوا ودخول تاء التانيث الساكنة عليها نحو
عسيت وهي اى الافعال المقاربة اربعة احدها عسى
والثاني كاد والثالث كرب والرابع اوشك والفاء في
قوله فعسى للتفريع اى لفظ عسى يرفع الاسم وينصب الخبر
اى خبر عسى ان مع الفعل المضارع وهو في تقدير مصدر منصوب
وانما اشترط ان يكون مع ان لانها موضوعة لتعوب المستقبل
من الحال والذي يدل على الاستقبالية الفعل المضارع هو ان
لانها موعة للطمع والرجاء وهما لا يكون الا في المستقبل تقول
عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بانه اسم عسى وان يخرج
مؤول بالمصدر المنصوب بانه خبرها وانما قال كانك قلت
قارب زيد الخروج بيان ما وعد ادعاه من ان عسى يرفع
الاسم وخبره ان مع الفعل المضارع في تقدير مصدر منصوب وله وجه
آخر اى لعسى وجه غير ما ذكره وهو اى ذلك الوجه الآخر ان
يقال

ان يقال عسى ان يخرج زيد فان مع صلتها في موضع الرفع بانه اسم
عسى فرج كانك قلت قرب خروج زيد لم يجز استعمال الخبر مع استعمال
المصدر في الوجهين لان مقصودهم عدم تجرد اللفظ عن علم الاستقبال
وانما لم يفتقر في الوجه الثاني الخبر كما افتقر في الوجه الاول اليه لان
لان الغرض تقريب الخروج بين الحال وقد حصل بوقوعه بيانا مع
الفعل فاعلا استعماله فعلى هذا الوجه لا يمكن حذف ان لامتناع وقوع
الفعل فاعلا بخلاف الوجه الاول لانه قد يحذف ان تشبيها لعسى
بكاد كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
وكاد يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع من غير ان وذلك في تقدير
اسم الفاعل المنصوب وانما ترك ان مع كاد لان كاد موضوع للتقريب
من الحال فالتزم بعده ما تدل بصيغته على الحال وهو المضارع
بغير ان ليكون ادل على مقتضاه وقد يدخل ان على خبر كاد
وان كان الاصل ان لا يدخل عليه لما مر تشبيها له بعسى كما لا يدخل
ان على خبر عسى تشبيها لها بكاد كقوله قد كاد من طول البلى
ان يمصحا فاذا قلت كاد زيد يخرج فزيد مرفوع بانه اسم كاد
ويخرج خبره الا انه في تقدير اسم فاعل منصوب لانك اذا قلت
ذلك كان التقدير كاد زيد خارجا الا انه اسم الفاعل لم يستعمل

لما قلناه قبل هذا او يجئ كاد في معنى قرب الشبه من الشئ مثاله

نحو كاد العروس يكون اميرا يعني قرب مشابهته الامير لان الامر

اذا ان قربه من الامارة قد حصل بل المراد ثبوت المشابهة بينهما على

وجه التاكيد حتى كان هذا ذاك وليس في هذا القرب

وانما هو طمع ورجاء هذا كله اشارة الى الفرق بين عسى وكاد

يعني ان كاد يستعمل لتقريب الشئ من الحال على سبيل الايجاب

والحصول وعسى لتقريبه منه على الطمع والرجاء ولذلك

جرى التصديق والتكذيب في كاد ويجريا في عسى وكر

وهو يستعمل استعمال كا بالنصب على انه صفة مصدر محذوف

اي يستعمل استعمالا مثل استعمال كاد في دخوله على المفارع من غير

ان وكذا يستعمل استعمال عسى في دخوله على المفارع مع الا

ان الاول اكثر استعمالا من الثاني واوشك وهو يستعمل استعمالا

مثل عسى في وجهيها نحو اوشك زيد ان يجئ واوشك

ان يجئ زيد ويستعمل استعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجئ

والنوع الثالث من الانواع الاربعة فعلا المدح والذم

وافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم

ولم يقل فيه مثل مدحت وذممت لانهما اخبر موضوعين

لانشاء

لانشاء وهما اى فعل المدح والذم نحو نعم وبئس اى من فعل
المدح نعم ومن الذم بئس اجمع البصريون على فعليتهما وتابعهم
الكسائي وقال الفراء انهما اسمان وتابعه ابو العباس وثعلب
واصحابه حجة البصريين اتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو
نعمت ونعمت وبئست وحجة الفريقة الثانية دخول حرف
الجر عليهما فى قول بعض العرب وقد بشر بالمولودة فقيل المولودة
مولودتك قال والله ما هى بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها
سرقة وقول بعضهم نعم السير على بئس العير ودخول حرف النداء
عليهما نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير وللبصريين ان يجيبوا عن
حجة الفريقة الثانية اما عن دخول حرف الجر عليهما فباذكر فعلى
تقدير ما هى بمولودة مقول فى حقها نعم المولودة وعلى تقدير
على عير مقول فى حقه بئس العير وحذف القول فى كلام كثير والله
ما ليلى بنام صاحبه اى ما ليلى بمقول فى حقه نام صاحبه واما
الجواب عن دخول حرف النداء فهو انه لانه حرف النداء دا
خل على منادى محذوف تقديره يا الله نعم المولى انت
وهذا كقوله تعالى الا يا اسجدوا اى يا قوم اسجدوا وهما يقتضيان
اسما معرفا بلام الجنس او يقتضيان اسما مضافا اليه

اى المعرف بلام الجنس وبعده اى بعد الاسم المعرف بلام الجنس
والمضاف اليه يذكر اسم آخر مرفوع قوله تقول نعم الرجل زيد او
وغلام الرجل زيد نظير نعم حال كونه مقتضيا اسما معرفا بلام
الجنس او اسما مضافا اليه قوله بئس الرجل عمرو او غلام الرجل
زيد نظير بئس حال كونه مقتضيا اسما معرفا بلام الجنس او اسما
مضافا اليه هذا حل ما في المتن اعلم ان الاسم نعم وبئس
لما وضعا لغاية المدح والذم امروا ان يكون فاعلهما معرفا بلام
الجنس او اسما مضافا اليه ليحصل بالتخصيص بعد ذلك
التوكيد لان التفصيل بعد الاجمال ابلغ من ذكر الشئ مفصلا
اولا والدليل على ان اللام في نعم الرجل زيد للجنس لا للعهد انها
لو كانت للعهد لما امتنع وقوع ساير المعارف هنالك
نحو نعم زيد انت والمضاف في نعم غلام الرجل زيد بمنزلة ما
فيه لام الجنس فقولك نعم غلام الرجل قد افاد كلى غلام
رجل لما افاد نعم الرجل كلى رجل ثم فعقبه بزيد وسمى المرفوع
الاول وهو الرجل في نعم الرجل وبئس الرجل فاعلا وسمى
المرفوع الثاني وهو زيد فيهما المخصوص بالمدح والذم بنصب
المخصوص على المفعولية سمى اعلم ان في ارتفاع المخصوص

مذهبين

مذهبين احدهما ان يكون مبتدا مقدما خبره كانه قيل
زيد نعم الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل جملة من الفعل والفا
على في موضع الخبر فان قيل اذا وقع الجملة خبرا فلا بد فيها من
عايد للربط وهو ههنا معدوم والجواب عنه ان الجملة
استغنت عن العايد لاشتمال الاسم الذي دخل عليه لام الجنس
على المبتدا والمذهب الثاني يكون المخصوص خبر المبتدا محذوف
فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته
فتقول زيد اي هو زيد والكلام على الوجه الاول جملة واحدة
وعلى الثاني جملتين وقدر ابن عصفور وجها آخر وهو ان يكون
المخصوص مبتدا وخبره محذوف اي زيد هو وهو فاسد لانهم
اذا التزموا حذف الخبر التزموا ذكر شيء موضعه ولم يفعلوا
ههنا فيكون فاسدا ويضمر الفاعل للاختصاص ويفسر بنكرة
منصوبة فيقال نعم الرجل زيد فيضمر مبهم يفسره رجلا وهو نكرة
منصوبة على التميز فان قيل كيف جاز الاضمار قبل الذكر لفظا و
رتبة مع انهم اجمعوا على عدم جوازه والجواب عنه انه انما جاز
اضمار على شريطة التفسير وكذا بئس اي بئس مثل نعم فيما
ذكره وما ذكرناه ويلحق حبذا بنعم لانه انشاء للمدح ويلحق ساء

بيس لانه انشاء للذم فيقال حبذ الرجل زيدا ورجلا وساء مثلا بهذا

واعلم ان حبذا انما فارق نعم من حيث ان فاعله لا يكون الا لفظ ذا بخلاف

نعم وانما اختص ذا لانه من الاسماء المبهمة والغرض منه الابهام ليكون

تفخيما للمقصود لان السامع اذا قرع سمعه بالابهام فوقع انزعاج

في طلبه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم فيحصل بذلك التفخيم التعظيم

في نفسه واختص ذا دون اخواتها مع انها من الاسماء المبهمة ايضا لان

المفرد المذكر سابق على غيره ويفارقه من حيث ان غيره لازم ذكره بل لك

ان تقول حبذا زيد وحبذا رجلا زيد مع امتناع نعم زيد في نعم رجلا زيد

والمخصوص في حبذا زيد مبتدا وخبره حبذا او اسم الاشارة مبتدا

الخبر العايد اليه او خبر مبتدا محذوف كالمخصوص في نعم فمنهم

يقول حبذا فعل واسم وقيل المغلب عليه الاسمية لقوة الاسمية

فالمخصوص على هذا مبتدا وحبذا خبره وقيل بل المغلب هو

الفعلية لتقدم الفعل في التركيب فالمخصوص على هذا فا

عل والنوع الرابع من الانواع الاربعة افعال القلوب وجه

تسميتها بها انها الشك واليقين وكلاهما محلان في القلوب

وهي اي افعال القلوب سبعة ثلثة منها للشك وهي حسبت

وخلت وظننت وثلثة منها لليقين وهي علمت ورايت

ووجدت

125

ووجدت اذا كانا بمعنى علمت وواحد منها يصلح ان يكون
للشك واليقين هذه الاربعة الاخيرة وهي علمت ورايت
ووجدت وزعمت بمعنى معرفة الشيء بصفة فهي يقتضي
مفعولين اي بمعنى معرفة المبتداء على كونه مخبرا عنه بشيء وذ
لك نحو علمت اخاك كريما ورايته جوادا ووجدت زيدا
الحافظ واعلم ان هذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدا
والخبر ككان وانّ وانّ اذا كانا مضاء وها على الشك واليقين
كظننت او علمت زيدا عالما الا انها تغير المبتداء والخبر لفظا ومعنى
اما لفظا فلانها تنصبهما واما معنى فلانها افعال مؤثرة في
كلا الخبرين فاذا كان علمت بمعنى عرفت نحو علمت
زيدا اي عرفه ورايت بمعنى ابصرت نحو رايت زيدا اي ابصرت
ووجدت بمعنى الاصابة وذلك نحو وجدت الضالة اي حكوفتها
وزعمت بمعنى قلت من غير ثبت نحو زعم الذين كفروا ان لن
يبعثوا لم يقتض المفعول الثاني اجراء القوله فاذا كان يقول
اذا كانت بمعنى معرفة الشيء على صفته حسبت زيدا فاضلا
وعلمت زيدا اخاك ومن خصايصها اي ومن خصايص خصايص

افعال القلوب امتناع الاقتصار على احد المفعولين يرفع الامتناع
على الابتدائية وجزه من خصايصها ولم يجز الاقتصار على احدهما
فيها لكونها داخلة على المبتداء والخبر فلما لا يستغنى المبتداء عن الخبر والخبر
عن المبتداء وكذلك لا يستغنى احدهما على الاخر بخلاف باب اعطيت
فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيت واعطيت درهما
ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فيجوز حذفهما نحو قولهم
من يسمع يخل اى ظننت المسموع صحيحا كما فى قولهم فلان يعطى
ويمنع ومن خصايصها الغاء وهو اى الغاء افعال القلوب
سواء كانت متوسطة او متاخرة وورد اللف والنشر مرتبا
لانه ذكر اولا وقوع افعال القلوب متوسطة ثم وقوعها متاخرة
فاورد مثال الاول بقوله زيد علمت منطلق ومثال الثانى بقوله
او زيد منطلق علمت اعلم ان افعال القلوب اذا قدمت على المفعولين
لزم الاعمال لظهار القوتها بوقوع فى اعلى المراتب واذا توسطت
جاز الاعمال والالغاء لانها بالتوسط صارت متقدمة من وجه
فيعمل ومتاخرة من وجه فتلغى واذا تاخرت فالالغاء حسن
اذ بالتاخر لم يبق لها حظ فى التقدم وضعف العامل ان يتقدم

واما

واما جواز اعمالها عند التاخر فبالنظر الى الفعلية وما اختص الالغاء
بها من الافعال ذوات المفعولين ان الالغاء فيها غير مغير لمعنى
الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت مقيم كانك قلت
زيد مقيم في ظني ولو قلت زيد اعطيت درهم وزعمت
انك تريد زيد درهم في اعطائي اتيت بالمحال واما من
خصايصها التعليق اي تعليق افعال القلوب حال كونها مقارنة
بالاستفهام واللام بمعنى او اللام مثال الاول نحو علمت ازيد
عندك ام عمرو ومثال الثاني نحو علمت لزيد منطلق ووجه تعليقها
عند المقارنة بالاستفهام او اللام ان الاستفهام واللام يقتضي صدر
الكلام ويجعلان الفعل غير عامل لفظا فان قلت علمت ازيد
عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الخبران في موضع
النصب اذ العلم واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء لئلا
يبطل صدر الكلام ولا يجوز التعليق في غير هذه الافعال فلا
تقول اعطيت ازيد عندك ام عمرو واعطيت لزيد درهم
اذ ذلك يؤدي الى فساد الكلام وانما سمي هذا تعليقا
اذ هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة
كانت معملة من هذه الجهة وهي غير معملة لفظا فكانت

معلقة من وجه وغير معلقة من وجه فشبهت بالمراة المعلقة وهي التي ليست
بذات بعل ولا مطلقة فى لا فتين اذا تزوجهما رجل ولم يدرك
الاول من نظا فيهما وهي ليست بذات بعل لانه لا يجوز نكاحهما
ولا مطلقتين لانه لا يجوز تزوجهما ونحو آخر لما فرغ من الباب الثالث
شرع فى بيان الباب الرابع فقال **الباب الرابع فى العوامل
المعنوية قد مضى الان ضربا** اى نوعا العوامل اللفظية القياسية
والسماعية وبقى الضرب المعنوى وهو اى المعنوى شيئان عند
سيبويه وثلثة اشياء عند ابى الحسن الاخفش الاول
منها او منها الابتداء وهو اى الابتداء تعرية الاسم اى تجريده سواء
كان اسما صريحا او مؤولا به وبهذا القيد فيه نحو ان تصوموا خير لكم اى
الصيام من العوامل اللفظية للاسناد غير الزائد وانما قلنا
غير الزائدة ليدخل فيه هل من خالق غير الله اذ من خالق مبتداء
مع انه ليس بمجرد من العوامل اللفظية وهي من لكنه لكونه زائدا
لم يعتبر فمن هذا عرفت ان من الواجب عليه ان يقيده بما قيد
نا ها وذلك التجريد ان يكون للاسناد نحو زيد منطلق لانه لو لم
يسند اليه شيء لكان بمثابة الاصوات التى حقها ان يتلفظ
بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد التركيب والعقد المتلك

للاسناد

للاسناد واعلم انه لو قال بعد قوله للاسناد يلي او للاسنادية وقعا
بعد ذات الاستفهام او النفي رافعا بمستقل لكان احسن ليتناول
كلا القسمين من الابتداء ومثال النوع الاول نحو زيد منطلق فان زيدا
مبتداء مجرد من العوامل اللفظية للاسناد معنى يقتضي طرفين مسندا
او مسندا اليه فوجب ان يعمل فيهما اما عمله الرفع في المبتداء فلكونه
مشابها بالفاعل من حيث انهما مسندان اليهما واما عمله ذلك
في الخبر فلكونه مشابها به من جهة وقوعه ثانيا في الكلام اعلم
ان البعض ذهب الى ان التجريد عامل فيهما وهو ضعيف لكون التجريد عاملا
ضعيفا لانه معنوي والفعل الذي هو اقوى العوامل لا يكون عاملا
في المرفوعين فضلا عن ان يعمل الضعيف لانه اذا كان الخبر مشتقا فقد
يسند الى ما بعده مظهرا كان او مضمرا فيلزم الاعمال في المرفوعين
اللازم باطل لما مر فالملزوم مثله باطل لان بطلان اللازم يستدعي
بطلان الملزوم واذا كان غير مشتق فالاولى ان لا يعمل سواء كان متحملا
للضمير كما ذهب اليه الكوفيون او غير متحمل له فاذا عرفت هذا فاعلم
ان الاولى مذهب سيبويه وهو ان الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء
عامل في الخبر ويسمى المرفوع الاول مبتداء ومسندا اليه ومحدثا عنه
ويسمى المرفوع الاخر خبرا ومسندا وحديثا كذا في شرح اللباب وحق

قوله ان يكون معرفة اى حق المبتدا ان يكون معرفة لان وضع
الكلام لاخبار عما هو معلوم عندك ومخاطبك بما هو غير معلوم عند
مخاطبك لتحصل الفائدة وقد يجيئ اى المبتدا نكرة موصوفة
مخصصة بوجه من الوجوه لقربها من المعرفة ح مثال المبتدا النكرة
المخصصة نحو قوله تع ولعبد مؤمن خير من مشرك فان قوله لعبد
مبتدا نكرة مخصصة بالصفة وهو مؤمن خبره خير من مشرك فان قيل
ان كلامك يقتضى ان يكون رجل فى قولنا رجل عالم قايم مبتدا
لانه تخصص بالصفة وقايم خبره وهذا مما يجوزه احد والجواب عنه
انهم لم يجوزوا لانعدام شرط التخصيص فيه وهو ان يقصد بها واحد مخصص
بل كان فى معنى العموم وهو غير موجود فيه كذا فى شرح الزينية وللمبتدا
النكرة مخصصات كثيرة ذكرت فى المطولات فيطلب فيها وحق
الثانى اى الخبر ان يكون نكرة لما عرفت فى المبتدا وقد يجيئان اى
المبتدا والخبر معرفتين مثاله نحو الله الهنا ومحمد نبينا لحصول الفائدة
لانه اى جاز تعريفهما عند المخاطب لانه اذا كان تصور الشيئين ولم
يعرف النسبة بينهما فاحتاج تعريفهما بكلامك كما اذا عرف
وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق ولم يعرف ان زيدا المنطلق
فقلت زيد المنطلق اى زيد هو الشخص الذى عرفته بالانطلاق

قال

قال صاحب الضوء وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين
احدهما ان يذكر تعريضا او تبعيدا والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف
ويجحد ذلك فتنزله منزلة من تخبره بشيء لا يعرفه ثم كلامه ثم ان
المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين فايهما قدمت فهو المبتدا كما في زيد
المنطلق وفي المنطلق زيد فان زيدا في الاول مبتدا والمنطلق في
الثاني لا يتعين زيد للمبتدائية لدلالته على معنى الشخص والمنطلق
للخبرية لدلالته على معنى النسبي لان المنطلق زيد على تاويل الشخص الذي
ينطلق زيد ولا يجعل زيد خبرا في ذلك الا على تاويل زيد المسمى بهذا
الاسم فيظهر معنى الشخص في المنطلق والمعنى النسبي في زيد وذكر
ابو علي انه يجوز تقديم الخبر على المبتدا وان كانا معرفتين فانك
اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر عمن يعرفه المخاطب
باخوانه بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدا وزيد خبره وان كان
مقدما اعلم ان الاختلاف في موضع الالتباس اي فيما اذا كان كل
واحد منهما صالحا لان يكون مبتدا وخبرا واما في غير موضع الالتباس
فالتقديم جايز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن
ابناء الرجال الاباعد فههنا لا يلتبس لان المراد الاخبار عن ابناء
الابناء بانهم بمشابهة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء

الابتدا والمعنى الثانى رافع الفعل المضارع وهو اى المعنى الثانى وقوعه

اى وقوع المضارع موقعا يصلح ذلك الموضع للاسم ذهب ابو البقاء

الى انه يرتفع لوقوعه موقع الاسم وهذا معنى وليس بلفظ وانما

عمل الرفع اذ المضارع لما وقع موقع الاسم وقع فى اقوى احواله فيعطى

اقوى الحركات والكوفيون على انه يرتفع لتعريه من النواصب

والجوازم والكسائى على انه يرتفع بحرف المضارعة وبطلان

مذهب الكسائى ظاهر على من له ادنى تامل اعلم ان الشرط وقوعه

موقع الاسم وقوعه موقع الجنس لا ان يقع موقعا يصلح فيه وقوع الاسم

الفاعل وهذا معنى قوله وذلك انك تقدر ان تقول فى زيد

ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فتوقع الفعل موقع الاسم لا يقال

فعلى هذا ان يرتفع الماضى لوقوعه موقع الاسم لانا نقول العامل

يعمل فى كلمة بعد ان كانت مستحقة للاعراب والماضى لا يستحق

الاعراب فلا يعمل فيه والمعنى الثالث عامل الصفة وهو اى عامل

الصفة ان ترفع لكونها اى الصفة صفة لمرفوع وان تنصب

وتجر لكونها صفة لمنصوب فى النصب ولكونها صفة لمجرور فى الجر نحو

جاءنى رجل كريم فكريم مرفوع بانه للمرفوع ورايت رجلا كريما

فانه منصوب لوقوعه صفة للمنصوب ومررت برجل كريم فهو

مجرور

129

مجرورلكونه صفة للمجرور وهذا اى كونها صفة للمرفوع والمنصوب والمجرور
معنى وليس بلفظ هذا عند ابى الحسن الاخفش وعند سيبويه
العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف لانهما كشئ واحد فيعمل
فيهما عامل واحد فاذا قلت مررت برجل كريم فالجار لكريم هو الجار
لرجل وهو الباء وكذا الرافع والناصب فى الصفة هو الرافع والنا
صب للموصوف فى قولنا جاءنى رجل كريم فالرافع لكريم هو الرافع
لرجل وهو جاءنى ورايت رجلا كريما فالناصب لكريما هو النا صب
لرجل وهو رايت ويحتج الاول اى ابو الحسن الاخفش الى سيبويه
بقولهم يا عمر الجواد فانه لو كان المؤثر اى العامل فيهما اى فى الصفة
والموصوف واحدا لما اختلف حكمهما اى حكم الصفة والموصوف
لكون حركة الموصوف بنائية وحركة الصفة اعرابية وقوله الصفة والموصوف
كشئ واحد فيعمل فيهما عامل واحد مردود لما فيه من لزوم اعرابين فى
اسم واحد وهذا مرفوض فى كلامهم بدليل انهم هربوا عن جمع
بين الاعراب وبين دليله وهو علامة التثنية والجمع على احدهما فى التثنية
اليهما فحذفوها فقالوا زيدى فى زيدان وزيدون فكيف يسوغون
الجمع بين اعرابين فى اسم واحد والجواب عن نحو يا عمر الجواد ما سبق
من ان حروف النداء فيه شبه بالعامل المحقق فكان المعطوف مرفوعا

الصفة فيرتفع اختلاف حكمهما بهذا الطريق واما لزوم اعرابين

في اسم واحد فجوابه اي قولنا الصفة والموصوف كشئ واحد

لا على جهة الحقيقة بل بطريق التشبيه من حيث ان بينهما امتزاجا

شديدا فمن حيث انهما كشئ واحد فحكمهما حكم كلمة واحدة في اتحاد

عاملهما ومن حيث انهما في الحقيقة شيئان لم يلزم منا ما ذكره

من لزوم اعرابين في اسم واحد كذا قال صاحب المقاليد و

قال صاحب الضوء ومن روى يا عمر الجواد ظانا انه عجز البيت

المشهور الذي هو كا كعب ابن مامة وابن سعدى باكرم منك

يا عمر الجواد فقد سهى اذ لا احتياج للاخفش في النصب

اذ يصح ان يقال ح ان العامل قد عمل في محل المنادي النصب

حيث كان مبنيا وعمل في الصفة النصب لفظا حيث كان معربا

فيكون العامل فيهما واحدا كما في ذهب امس الدابر ولما كان

فارغا عن باب الرابع شرع الآن ان يبين الخامس فقال

الباب الخامس في فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة والنكرة

المعرفة ما وضع ليدل على شئ بعينه اي على شئ معين فان قلت

من الواجب عليه ان يقدم الكلام في النكرة على الكلام في المعرفة

لما ان النكرة اسبق على المعرفة كما عرفت في باب ما لا ينصرف

فجوابه

130

نحو ابه ان العرب قد تغلب المعرفة على النكرة في الاحكام فتقول
زيد ورجل ضاحكين فتنصبه على الحال ولا يرفع على الصفة تغليبا
تغليبا الى جانب المعرفة ورعاية لها واذا عرفت هذا
فاعلم ان قوله ما وضع ليدل على شيء جنس شامل للمعرفة
والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها وضعت ليدل
على شيء لكن لا بعينه وانواع المعرفة ستة احدها المضمر نحو انا
وانت بالحركتين ونحو الكاف في غلامك بالنصب والجر قال
صاحب الضوء قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم
والمخاطب او غيره بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا ولا فرق
بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته
فيكون معرفة كزيد لانه اي ضمير المعرفة لا يكون في هذا الكلام الا لزيد
وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لان رجلا وان كان نكرة في
اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف
فصار اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تقدمه عند
السامع معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره معرفة لما
وانه زيد في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في
في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمائر لانها

بمنزلة وضع البداد الشي وانما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضماير
ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما والثاني من الاقسام الخمسة
الخمسة العلم الخاص كزيد وعمرو وقالوا في تعريف العلم هو
ما علق على شي بعينه غير متناول ما اشبهه فقولهم ما علق بشي
جنس شامل للمعرفة والنكرة وقولهم بعينه يخرج النكرة وبقولهم
غير متناول ما اشبهه خرج ساير المعارف لان انت يجوز ان
يخاطب به زيد وعمرو والى غير ذلك وقوله الخاص احترازا عما ثني
او جمع او نكر من الاعلام فان العلم اذا ثني او جمع او نكر قد زال
عنه معنى العلمية ولذا يدخل عليه حرف التعريف اذاك لو قصد
تعريفه كالزيدان والزيدون والثالث من اقسام المعارف
ما فيه اي اسم لام التعريف للجنس ثم الاسم الذي دخل لام
التعريف اما ان يكون المراد منه نفس الحقيقة فاللام حينئذ
للجنس نحو الرجل خير من المراة والفرس خير من الحمار والعسل
حلو والخل حامض فان اللام فيها التعريف الحقيقة بمعنى
ان هذه الحقيقة خير من تلك الحقيقة او يكون المراد منه فردا
من افراد تلك الحقيقة فاللام ح للعهد وهو على وجهين الا
الاول اما ان يذكر منكورا ثم يعاد ذلك المذكور معرفا كقوله

تع كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وثا
نيهما ان يكون للعهد في الذهن كقولك ادخل السوق اذا كان
بينك وبين مخاطبك سوق معهود نحو فعل الرجل كذا اذا كان
بينك وبين مخاطبك رجل معهود والرابع من انواع المعارف
المبهم وهو ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب
من غير شرط سبق ذكره وهو اى المبهم شيئان لانه لايخ من
ان يكون مستغنيا عن الصلة اولا والاول اسماء الاشارة
كهذا وهؤلاء والثاني الموصولات كالذي والتي ومن
وما فانها اى الموصولات لا تتم الا بصلة وهي تلك الصلة
احدى الجمل الاربع نحو جاءني الذي ابوه منطلق او خرج
ابوه او في الدار او امامك او ان يكرمني اكرمه وانما التزم
ان يكون الصلة جملة اذ في كونها مفردة تعريها من حكم الموصول
في مواضع كثيرة لانك اذا قلت في جاءني الذي هو زيد
جاءني الذي زيد وهو لفظا او تقديرا يلزم التعرى لامتناع
تقدير المضمر في زيد وبالتعرى يقع التنافر بين الموصول
والصلة فلا ينضم احدهما الى الآخر فيمتنع حصول الغرض و
هو تكميل المفهوم الموصول بضم الصلة اليه كذا قال صاحب

المقاليد وانما بنيت المبهمات بقسميها لانها اشبهت الحروف
في عدم استقلالها وافتقارها الى الصلة والصفة ولقائل ان يقول
ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية لما ذكرنا فكيف قالوا في تثنيتها هذا
ن في الرفع وهذين في غير الرفع كما قالوا جاءني مسلمات ورايت
مسلمين وكذا اللذين والجواب عنه من وجهين الاول لان ان
هذان وهذين صيغة اخرى موضوعة للجر والنصب كما انهم صاغوا الضمائر
في الاحوال الثلث والدليل على ان هذان وهذين ليسا بتثنيتين لهذا
حذف الالف من هذا وعدم قلبها ياء اوواوا الا ترى انهم قلبوا الالف
عصى واوا والف رحى ياء في عصوان ورحيان والجواب الثاني التثنية
من خواص الاسم فمجيئها ازال شبه الحرف فيعود معربا. وعلى هذا ان
النون يكون بدلا من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحقهما
وان كان الواحد لا يستحقهما ونظيره احدان فالنون فيه عوض من
الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق التنوين لعدم الانصراف
والخامس من اقسام المعارف المضاف الى احد هذه الاربعة
اضافة معنوية لانه لو اضيف الى احدها لفظية لم يتعرف المضاف
من المضاف اليه وتعريف المضاف الى احدها على حسب تعريف المضاف
والنكرة ما شاع في امته اي في جماعته كرجل وفرس فانهما شايعان
في

ان ح

كغلامه او غلام زيد او غلام الرجل او غلام

132

في امتحان الفصل الثاني في بيان التذكير والتانيث اما المذكر فهو
ما ليس فيه تاء التانيث وهي اي تاء التانيث الموقوف عليها
اي على التاء هاء واحترز بهذا القيد عن التاء في اخت وبنت
فان التاء فيهما ليس للتانيث اذ الوقف عليها بالتاء بل بدل
عن الواو والالف اي المذكر ما ليس فيه ايضا الف التانيث
مقصورة كانت او ممدودة نحو حبلى وبشرى وحمراء وحمراء
واما المؤنث فهو ما فيه شيء من ذلك اي من تاء التانيث
ومن الف مقصورة كانت او ممدودة ولم يذكر الياء لقلتها
ولاختصاصها بكلمة واحدة وهي هذي وانما اختصت زيادة
العلامة بالمؤنث ولم يحتج المذكر الى ذلك اذ الزيادة فرع المجرد
والمؤنث فرع المذكر فناسب ان يختص الفرع بالفرع والاصل
بالاصل مثال ما فيه تاء التانيث كوفة ومثال ما فيه الالف
المقصورة نحو حبلى ومثال ما فيه الالف الممدودة نحو حمراء اعلم ان
الاولى ان يقدم المؤنث على المذكر لا يقال انما قدمه على المؤنث
لان المذكر اصل والمؤنث فرع والاصل بالتقديم اولى من الفرع
لانا نقول انما يكون ذلك ان لو كان المراد منهما ذاتيهما وانما
المراد مفهوماهما لان البحث في تعريفهما والتعريف ليس بحسب الذات

سبب الظاهر المعلوم ومفهوم المؤنث يستدعي التقديم
لكون مفهومه وجوديا ومفهوم المذكر يستدعي التاخير لكون مفهومه
عدميا ولذا اختار صاحب اللب وابن الحاجب وغيرهما من النحو
يين بتقديم المؤنث على المذكر وهو اي المؤنث على ضربين حقيقي
بالجر والرفع اما الجر فعلى البدلية واما الرفع فعلى خبرية المبتداء المحذوف
والاول اولى لعدم المؤدى الى الحذف بخلاف الرفع
اليه وهي هو اي المؤنث الحقيقي الخلقي اي ماله فرج كالمرأة
والحبلى والناقة وزينب وهند وغير حقيقي بالجر والرفع ايضا
وهو اي المؤنث غير الحقيقي اللفظي اي مالا يكون له فرج
بل يكون بتاء التانيث فيه لفظا كالظلمة او بالالف المقصورة
وذلك البشرى والمؤنث الحقيقي اقوى من المؤنث غير الحقيقي
يكون تانيث الاول تانيثا في المعنى بخلاف المؤنث غير الحقيقي
اذ تانيث في معناه ولذا اي ولاجل ان الحقيقي اقوى امتنع جاء
هند وجاز طلع الشمس ويجوز تذكير الفعل في الحقيقي ايضا
ايضا اذا فصل بينهما نحو حضر القاضي اليوم امراة لان الفاعل
اذا بعد عن عامله ضعف قوته في استدعاء لحوق التاء الا اذا
كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور نحو زيد

اذا

ان الحو

133

ای اعلم ان ذکر الجملة بعد المنقطعة الواقعة بعد الاستفهام لازم

لاجل خوف اللبس لانک لو لم تقل ام عندک عمرو بل تقول ام

عمرو والتبس بام المتصلة ولا یلتبس بالجملة فلم یکن ذکر الجملة لازما

والسادس لا التی للنفی بعد الاثبات ای لنفی ما وجب للاول

نحو جاءنی زید لا عمرو ولا یجیء بعد النفی لا تقول ما جاءنی زید لا عمرو

لم توجب للاول شیئا فتنفیه والسابع بل وهو موضوعة

للاضراب عن الاول والاثبات للثانی منفیا کان الاول او موجبا

مثال الموجب نحو جاءنی زید بل عمرو ومثال المنفی ما جاءنی زید بل عمرو

ففی الاول اضربت عن المجیء الی زید واثبته لعمرو وفی الثانی وجهان

احدهما ان یکون معناه بل جاءنی عمرو وهی للاضراب عن نفی مجیء زید الی

اثبات مجیء عمرو وثانیهما ان یکون معناه بل ما جاءنی عمرو وهی لبیان ح

من سبب البعد المجیء اقول لو قدم مثال المنفی لکان احری

نظرا الی صنعة البدیعة وهی اللف والنشر علی الترتیب والثامن لکن

وهی وضعت للاستدراک بعد النفی اعلم ان لکن للاستدراک

وهی اما ان تعطف المفرد او الجملة علی الجملة فان کان الاول کانت

بعد النفی لانها وضعت للمغایرة بین المعطوف والمعطوف علیه فی النفی

والاثبات فاذا عطف المفرد لم یکن بعدها نفی لان المفرد لم یکن نفیا

لم يكن بعدها نفي وجب ان يكون قبلها نفي ليحصل المغايرة
بينهما نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وما رايت زيدا لكن عمروا فان
الثاني يجوز ان يكون بعدها النفي وان لا يكون نحو قام زيد لكن عمروا
لم يقم زيد لكن عمروا قام واذا تقرر ذلك فاعلم ان قوله للاستدراك
بعد النفي على الاطلاق ليس بجيد والصواب ان يقول ولكن للاستدراك
بعد النفي ان كانت لعطف المفرد على المفرد والفرق بينهما اي بين
الاستدراك والاضراب انك تبطل بالاضراب الحكم السابق
نحو جاءني زيد بل عمرو فانك بالاضراب تبطل الحكم السابق وهو المجيء
وانك بالاستدراك لا تبطل اي الحكم السابق نحو جاءني زيد لكن
عمروا فانك بالاستدراك لا تبطل الحكم السابق وهو عدم
المجيء والتاسع حتى التي بمعنى الغاية نحو ضربت القوم حتى زيد
وقيد بقوله بمعنى الغاية لانها لو كانت ابتدائية لا تكون عاطفة
وقلما استعمل في العطف وينبغي ان يكون ما بعدها مما يصح دخوله
فيما قبله والفاء في قوله فلا يجوز جواب شرط محذوف تقدير الكلام
اذا كان الامر على ما قلناه فلا يجوز ان يقال جاءني القوم حتى حمار كما
لا يجوز ان يقال جاءني حمار حتى القوم وقوله لان الحمار لا يكون
من جنس القوم تعليل لقوله فلا يجوز وهذا غير مذكور في المتن

في
الكتر

134

لنسخ وفي بعضها مذكور فلذا شرحناه الفصل الرابع في
بيان الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام مداره اي مدار
الكلام على ثلثة معان وفي قوله الفاعلية والمفعولية والاضافة
الرفع والجر والنصب اولى وجه الجواز وجه الاولية انه قد سبق
مرة فالرفع في الاصل للفاعل والنصب للمفعول والجر للمضاف
اليه وذلك لان الفاعل اقوى من المفعول لانه غير مستغن عنه
المفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاقتضى الفاعل الذي هو
بالرفع الذي هو اقوى الحركات لانه يحصل من الشغتين
يحتاج في النطق به الى تحريك عضوين والمفعول الذي هو
بالنصب الذي هو فضلة واما المضاف اليه فانه ما بينهما
فاعل في المعنى مرة والمفعول فيه كما اخرى فاختص بالذي
متوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك سلوكا
طريق التوافق ومكوى ذلك اى من الفاعل والمفعول

فمن جهة كونه مسند اليه واما الثاني فمن جهة كونه جزءا ثانيا من

الجملة كالفاعل والثاني خبر ان وهو ملحق بالفاعل من حيث انه جزء ثان

من الجملة والثالث اسم كان وهو ايضا ملحق به من حيث انه مسند

اليه كالفاعل والرابع اسم ما ولا اللتين بمعنى ليس والخامس

لا التي لنفي الجنس وشبه بخبر ليس وشبه بالفاعل نحو لا رجل في

من جهة كونه جزءا ثانيا من الجملة والمفعول خمسة الاول المفعول

المطلق والثاني المفعول به والثالث المفعول فيه والرابع الم

والخامس المفعول معه وقدم تحقيقه والملحق بها اي المفعو

سبعة الحال والتميز والمستثنى المنصوب فانها ملحقة بالمفعو

في كونها فضلة وقيد المستثنى بالمنصوب لانه لو كان

او مجرورا لا يكون ملحقا به وخبر كان اي من الجملة الملحقة

بالمفعول خبر كان وملحق به من حيث انه يجيء بعد المرفوع

اسم ان واسم لا التي لنفي الجنس فانها مشبهات